المُناضل-ة

almounadil-a

mounadila15@gmail.com

www.almounadila.info

جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة شهرية، مدير النشر: إسماعيل المنوزي، العدد 77، مايو 2021، الثمن 5 دراهم

لا خلاصَ من الإستبدادْ والسّيطرة الإمبرياليّة و القّهر الرّأسمالي

إلا بتوطيد قُوى النّضال العُمالي والشّعبي وتماسُكها



لن نستطيع نحن شغيلة المغرب المناضلون والمناضلات النزول إلى الشارع يوم فاتح مايو هذا العام للتعبير عن سخطنا على الوضع المريع الذي باتت عليه طبقتنا، ولا لنصرخ بمطالبنا.

• فمن جهة، قررت دولة الاستبداد منع تظاهرات يوم العمال العالمي، متخذة عواقب جائحة كورونا ذريعة، كما فعلت في مجالات أخرى لقمع الحريات و إخراس كل صوت رافض لشتى صنوف الظلم التي ترعاها تلك الدولة. فمع بطشها بحراكي الريف وجرادة، ثم الفنيدق مؤخرا، أغارت بنحو أهوج على حرية التعبير، ملقية إلى السجن العديد من الصحفيين ومدوني وسائل التواصل الاجتماعي، مشيعة مناخا من الترهيب الدائم، وذلك خشية انفلات شرارة تطلق عنان الغضب العمالي و الشعبي المتعاظم.

• ومن جهة أخرى، ليس لدى الطبقة العاملة راهنا مقدرة تحدي المنع البرجوازي لفاتح مايو؛ بسبب حالة الضعف التي توجد عليها منظماتها النقابية، وافتقادها لحزب خاص بها ينظم نضالاتها بناء على مشروعها المجتمعي الخاص. فالمنظمات النقابية منهكة بفعل سياسة قياداتها التي ما فتئت تتعاون مع أرباب العمل ودولتهم لتمرير السياسات النيوليبرالية، وتكبح النضالات، وتسبب في هزائم متتالية بمبرر الحرص على «الاستقرار الاجتماعي»، اي عمليا استقرار الاستغلال الرأسمالي والاضطهاد والاستبداد السياسي.

ما تشديد القمع سوى الوجه الآخر للتنكيل بالطبقة العاملة اجتماعيا بفرض سياسات تمليها الدوائر الاستعمارية الجديدة المتحكمة في اقتصاد البلد بتعاون مع الطبقة السائدة المحلية. لذلك لا يكفي النضال النقابي مهما بلغ لحماية الطبقة العاملة والطبقات الشعبية من مزيد من التدهور الاجتماعي الذي تعده الطبقة السائدة وحلفاؤها على قدم وساق. وإن كان الحكم سائرا في تجديد آليته السياسية، من مؤسسات «منتخبة» محلية و «برلمان»، لمواصلة تمويه الاستبداد من جهة، ولف حلفائه حوله من جهة أخرى، فإن الطبقة العاملة ستكون الغائب الأكبر في هذه اللحظة السياسية بامتياز. فلن تشهد الانتخابات أي ترشيح عمالي يرفع راية مناهضة الاستبداد السياسي والاستغلال الرأسمالي، وسيظل قسم من الطبقة العاملة تائها سياسيا بين أحزاب كلها برجوازية، الإصلاحي منها والمحافظ، وقسم آخر أعظم لا مبالي سياسيا.

ومهما بلغت المصاعب بوجه النظام في تدبير الوضع الاقتصادي، وكذا المسالة الاجتماعية، سيجد دوما مخارج، بدعم من حلفائه ، الرأسمالي الخليجي و الامبريالي، طالما لم تتوطد وتتماسك قوى النضال العمالي والشعبي. وسيظل المغرب وكادحوه فريسة للنهب الاستعماري الجديد وحليفه المحلي، الطبقة السائدة، طالما لم يفرض الضحايا بديلا سياسيا قوامه مجلس تأسيسي يعيد بناء البلد بتخليصه من الاستبداد، وإحلال ديمقراطية عمالية-شعبية، وتوجيه اقتصاده لإرضاء حاجات الجماهير الشعبية في تجسيد كامل لحقها في حياة لائقة وكريمة.

إن استتباب واقع القهر الطبقي، ونجاح النظام الآني في التحكم في وضع مازوم على كل الصعد، لن ينال من عزيمة وإقدام مناضلي الطبقة العاملة و مناضلاتها الواعين، فقوى النضال الكامنة لدى طبقة الأجراء أعظم مما تراه العين الانطباعية، وما المقاومات الجزئية المتواترة، وقطاعات الشباب المناضل، بالقطاعين الخاص وبالوظيفة العمومية، غير صور أولية عن تلك القوة الكامنة.

واجب مناضلي الطبقة العاملة متمثل في الإنصات لجماهير الأجراء والطبقات الشعبية، و المساعدة على تدقيق المطالب، وتطويرها وفق رؤية مناهضة للرأسمالية، وحفز التسيير الديمقراطي للنضالات، وإعلاء مكانة النساء فيها، وإنماء أشكال التنظيم الذاتي. هذا كله مؤطرا بالتثقيف بأهداف التغيير الكبرى: أهداف تحقيق السيادة الوطنية والشعبية بالمنظور العمالي، أي إرساء المجتمع المتحرر من الاستغلال الرأسمالي، ومن قهر النساء، ومن تدمير البيئة لغايات الربح .

تيار المناضل-ة 30 أبريل 2021

مُلاحظات على الرّاهن السّياسي، وعناصرُ جواب على سُؤال مَا العَمل؟

انهالت جائحة كوفيد 19- على المغرب بكل عواقبها الاقتصادية والاجتماعية، فعمقت خصائص الوضع السياسي وزادتها جلاء. تمكنت الدولة البرجوازية من تدبير الوضع، بمختلف أبعاده، كما اعتادت، بما يخدم مصلحة الرأسمال الامبريالي وربيبه المحلي. فآلية الديون تواصل اشتغالها في نقل قسم مما تنتج الطبقة العاملة إلى مراكز الرأسمال العالمي، فيما قسم آخر يواصل تدفقه إلى البرجوازية المحلية، بتشديد الاستغلال وتحميل أعباء عواقب الجائحة للطبقة العاملة والطبقات الشعبية، بالتسريحات والاغلاقات، ونهب المالية العامة عبر صنوف دعم شتى للرأسمال الخاص.

ولم تجد الدولة صعوبة في ردع صبوات المقاومة العمالية والشعبية، بمواصلة خنق العمل النقابي في القطاع الخاص، وبالرد القمعي على نضالات الفئات الأشد كفاحية بالقطاع العام، وسحق حراك الفنيدق، والسعي لإطفاء كل شرارات الغضب الشعبي بالعالم القروي المهمل.

استفادت الطبقة السائدة من تأثير جائحة كوفيد الكابح للديناميات النضالية بالمنطقة، من لبنان إلى الجزائر مرورا بالسودان، ومن نسبية النصر المحقق بهذا البلد الأخير. وبذلك بطُل مؤقتا تأثير تلك الدينامية على الاستعداد النضالي لدى الجماهير الشعبية بالمغرب.

ولا شك أن حدوث جائحة كوفيد في سياق تراجع النضالات العمالية والشعبية محليا، جعل تأثيرها يفاقم نقص الاستعداد النضالي آنيا بدل حفزه. إذ أن اشتداد الأزمة في سياق مطبوع بهزائم إنما يؤدي الى مزيد من تراجع النضالات، وليس تجذرها كما توحي رؤية ميكانيكية.

فعلي صعيد عمالي، تظل النضالات في القطاع الخاص في خط الدفاع الأخير، عبارة عن اعتصامات مطرودين إما لأسباب نقابية [محاربة النقابة تعني هجوم أرباب العمل بقوة] او لأسباب «اقتصادية» (تنفيس الأزمة على حساب الأجراء). وليس لحجم المفصولين من العمل بمبرر كوفيد19- ، بسبب إنقاص اليد العاملة او الاغلاق الكلي، إلا أن يعمق منحى التراجع النضالي ذاك في ظل غياب حركة نضال ضد البطالة والتسريحات.

كما نالت الدولة بشدة من المقدرة الكفاحية لقطاعات عريضة من الشغيلة بما أتاحت من تعميم أشكال تشغيل هشة بما يسمى المناولة ووكالات التشغيل المؤقت، وذلك حتى في قطاعات عامة وازنة مثل مجمع الفوسفاط.

وفي قطاعات أجراء الدولة، أفلحت هذه لحدود الساعة في عزل نسبي لحركة أساتذة التعاقد المفروض عن رفاقهم ضمن قطاع التعليم، وبنحو أعم ضمن أجراء الوظيفة العمومية. وقد مثلت هذه الحركة منذ انطلاقها طليعة نضال الشغيلة، بكفاحية ساعدت عليها الطبيعة الفتية لأجرائها، وانفلاتها في شكل تنسيقية وطنية من سطوة البيروقراطية النقابية المتعاونة مع الدولة. وإن لمن شأن هذه الحركة، بفعل ذلك، أن تحدث تحولا نوعيا في الساحة النقابية على المدى المتوسط والبعيد، بالنظر لما يمثله قطاع التعليم تاريخيا في تلك الساحة.

ويظل سلوك بيروقراطيات النقابات العمالية محكوما بما درجت عليه منذ عقود، ورفعت مستواه في السنوات الأخيرة باسم «الحرص على الاستقرار»، من تعاون مع الدولة لتسهيل تنفيذ هجماتها على الطبقة العاملة وسائر الفئات الشعبية. وقد نشهد قريبا أحد أشد مصائب هذا التعاون ضررا متمثلا في تمرير القانون المُجَرِّم للإضراب والمانع له عمليا، بتواطؤ من تلك البروقراطيات.

ومن الأوجه الأخرى لمساعدتها لأرباب العمل ودولتهم إبقاء الحركة النقابية دون خطة نضال إجمالية بوجه العدوان البرجوازي المتصاعد، بما فيه التهديد باستئناف الهجوم على أنظمة التقاعد، وتعميم العمل الهش بالعقدة، وإلغاء مكاسب نظام الوظيفة العمومية والسعي لإعدام حق الإضراب.

وجلي أن انعدام خطة النضال الإجمالية تلك واحد من عوامل استفحال النزوع الفئوي بين قطاعات أجراء الدولة، مع ما يلازمه من أوهام تحقيق المطالب بصفوف مشتتة، سرعان ما تخلف الإحباط. هذا فضلا عن ترك النضالات مذررة، والتحكم فيها، والتفرج على اختناق بعضها كما فُعِل بمعركة شغيلة الحراسة والصيانة والنظافة بالطرق السيارة، مثالا لا حصرا، حيث لم تلق من قيادة الاتحاد المغربي للشغل حتى مساندة إعلامية.

ولا شك أن السلوك البيروقراطي إزاء النضالات، وما يسبب من إخفاقات، كامن خلف تنامي ظاهرة سعي الأجراء المظلومين إلى الدفاع عن النفس خارج أي تنظيم نقابي.

كما يتجلى وجه آخر من أدوار البيروقراطية المدمرة في التلاعب بسلاح الإضراب العام، كما فعل من جديد المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل حين لوح به منذ نصف سنة (نوفمبر 2020)، فيما يستنكف عن الإمكان الواقعي الوحيد لتجسيده في السياق الراهن، أي مساندة معركة أساتذة التعاقد المفروض، والرقي بالمعركة في قطاع التعليم لتشمل الوظيفة العمومية، ليكون ذلك رافعة لتحرك القطاع الخاص بنمو تدريجي للثقة في النضال الموحد، والتحاق تدريجي لمختلف قطاعات الطبقة العاملة.

وفي السياق الانتخابي الراهن، تتجه أنظار كل بيروقراطية إلى الظفر بما يسمى «التمثيلية»، توخيا لصفة المخاطب التي تخول النهوض بدور مساعدة الدولة في تدبير المسألة العمالية والاجتماعية عامة، مع ما يقابله من امتيازات وفرص اندماج أعمق في الدولة.

وبوجه الإجمال، يظل النضال العمالي مراوحا الحدود التي رسمها تاريخيا اليسار الإصلاحي-البرجوازي- الممارس سطوة على قسم من الحركة النقابية من جهة، والبيروقراطية الأعرق والأعمق ارتباطا بالنظام من جهة أخرى؛ مع ما يعنيه الأمر من بقاء طلائع النضال العمالي متأخرة سياسيا عن مستلزمات وضع اجتماعي وسياسي مغاير نوعيا منذ العام 2011، في سياق إقليمي وعالمي جديد، سمته النهوض النضالي العارم بالعديد من البلدان، امبريالية وتابعة على السواء.

أما على صعيد النضال الشعبي، فقد ختم النظام دورة الحراك الشعبي في الريف بقمع شديد، لا شك أن أحكام السجن المتوجة له قد ردعت مؤقتا اندفاع بؤر النضال الشعبي بمناطق أخرى من البلد. وإن كانت تجربة الريف ذروة ما بلغه هذا النضال، منذ الهبات الشعبية في زاكورة وطاطا وايفي، وصفرو، فإن دروسه، التي يجب أن تكون رافعة للقادم من نضالات، لا زالت في حكم المطلوب. فنحن نرى بؤر المقاومة الشعبية المنبجسة بين فينة وأخرى تظل محكومة بالطابع المحلي، ومحدودة البناء التنظيمي، وعديمة الأفق السياسي.

ويعود أعظم احتجاج ميداني بالمدن الكبرى إلى ما شهدت طنجة في العام 2015 ضد شركة أمانديس لخدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء، ومن قبلها مراكش سنة 2012.

تتمكن الدولة من احتواء الاحتجاج الشعبي بقمع وتنازلات ووعود، مستفيدة من نقص التنظيم الذاتي لدى المحتجين، ومن غياب منظمة على نطاق وطني توحد النضالات. وكان التعبير الشعبي عن الغضب المتخذ طابعا وطنيا مقتصرا على الدعوة لمقاطعة عدد من مواد الاستهلاك بحملة بوسائل التواصل الاجتماعي. ولا شك ان نجاح تلك المقاطعة قد حدا بالدولة إلى مزيد من إحكام مراقبة الشبكات الاجتماعية والتنكيل بعدد من ناشطيها.

وتجني الدولة ثمار نجاحها في تفكيك حركة الشباب الخريجين المعطلين، إذ كانت هذه كانت حفازا قويا نقل تقاليد الاحتجاج الميداني إلى أقاصي البلد.

كما تستفيد الدولة في استباق الاحتجاج الاجتماعي وتفاديه من استعمال نسيج «جمعيات التنمية» المدارة من قبلها، بآليات مباشرة وأخرى غير مباشرة، في تأطير ما يصعد من الأعماق الشعبية بالقرى وبالأحياء الشعبية بالمدن على السواء، حارفة إياه عن سبيل النضال ضد سياسات الدولة نحو التماس صدقات سياستها الاجتماعية.

وإن كان إعلان قيام «الجبهة الاجتماعية المغربية»، بعمود فقري يساري، قد أثار ظاهريا الحاجة إلى تكتيل قوى النضال لصد تصاعد التعديات، عماليا وشعبيا، فقد دلت مدة السنة ونصف السنة المنصرمة على إطلاق المبادرة على قصور الكيان الموحد عن النهوض بأدنى مستلزمات الوضع نضاليا، ما خلا حيوية بعض الفروع بمدن صغيرة. والأمر طبعا ناتج عن الطبيعة السياسية للعمود الفقري نفسه.

يمثل هذا الوضع النضالي الإجمالي أحد عناصر تفسير نجاح الملكية في السير قدما في تنفيذ خططها، يدا في يد مع حلفائها إقليميا ودوليا. فالبرامج الاقتصادية (الخصخصة، شراكة القطاعين الخاص والعام، تشجيع رأس المال الخاص، الخضوع لآلية الديون، المراهنة على الاستثمار الأجنبي، تكثيف استغلال قوة العمل ...) يجري تنفيذها، مع ما يوازيها من ترقيع اجتماعي (توجيهات البنك العالمي في محاربة الفقر) ومعالجة قمعية مضبوطة تخشى استثارة نتائج عكسية في وضع اجتماعي تفجري مشحون.

كذلك شأن الصعيد السياسي، حيث تفلح الملكية في تدبير الحياة السياسية بمساعدة من الأحزاب المشاركة في اللعبة الديمقراطية. وإذ تدل حملة تشهير الإعلام الموالي للدولة بمنتخبي حزب بنكيران على نيتها استبعاد هذا الحزب من أدواره الحالية، وهو أمر برز في الانتخابات السابقة نفسها وفي استبعاد زعيمه، فإن بقاءه كقوة أولى او تحجيمه إلى أقل من ذلك لن يغير جوهريا أي شيء. هذا بالنظر لما برهن عليه من مجاراة للنظام واستعداد تام لدور في حكومة واجهة تطبق سياسات صندوق النقد الدولي.

ومن المرجح أن ترد الجماهير الشعبية بامتناع عن التصويت كثيف، بفعل تأكل مصداقية الأحزاب، لكن ليس في الأمر ما يربك آلية النظام السياسية حيث نسبة المشاركة في الانتخابات ضعيفة عموما حتى في ديمقراطيات برجوازية راسخة وتليدة.

وسيكون الأجراء والأجيرات موزعين بين تعبير عن الاستياء برفض للمشاركة، وانجرار وراء هذه القوة السياسية البرجوازية او تلك، ولا مبالاة كلية. فلا صوت عمالي في لحظة الانتخابات، هذه اللحظة السياسية بامتياز. بينما يستوجب ألف باء سياسة عمالية طبقية استعمال الانتخابات لغايات التنوير السياسي لجماهير عمالية متخلفة سياسيا بفعل عقود من التخبيل البرجوازي والشعوذة «الديمقراطية» لقوى اليسار التاريخي، وضرر تنامي تيارات الإسلام السياسي.

ولا شك ان إحدى غايات الملكية من اللعبة الديمقراطية يتحقق، وستؤكد ذلك بلا ريب انتخابات 2021، ألا وهي غاية صب الغضب الشعبي على «المنتخبين»، محليا ووطنيا، بإلقاء جريرة سياسة الدولة عليهم، فيما هم عديمو السلطة الفعلية، ومجرد أدوات واجهة في تطبيق سياسة يضعها الرأسمال الامبريالي وربيبه المحلي ممثلا بالملكية.

وفي غياب قوة ديمقراطية تقود نضالا عماليا وشعبيا ضد الاستبداد، سيستمر تدبير الوضع السياسي بصيغة قد تختلف شكلا [رئاسة هذا الحزب أو ذاك لحكومة الواجهة]، لكنها تحافظ على جوهر حكم البلد.

طبعا قد تؤدي تأثيرات خارجية محفزة أو حالات من حالات البطش اليومي إلى إطلاق دينامية نضالية جديدة. فتراكم الاستياء ينعكس بقوة في وسائل التواصل الاجتماعي، وفي تعبيرات الالتراس، وأغاني الشباب، ويفضي أحيانا إلى هبات شعبية، من قبيل احتجاجات التلاميذ العارمة في العام 2014 (ضد منظومة مسار)، والعام 2018 (ضد التوقيت المتعسف)، وحالات أقل شأنا هنا وهناك.

بيد أن أي انطلاق نضالي سيواجه معضلات التوحيد على صعيد وطني، توحيد المطالب وأشكال النضال، بفعل الحالة المؤسية للنقابات العمالية المفترض أن تقوم بدور كبير في ذلك التوحيد، وكذا بفعل ما أبانت «الجبهة الاجتماعية المغربية» من قصور.

بالنظر لحالة ميزان القوى الطبقي راهنا، سيكون على مناضلي الطبقة العاملة الجذريين التدخل على جبهتين:

-1 جبهة المقاومة العمالية داخل النقابات وخارجها (النضال في أماكن العمل)، بالدفاع عن خط نضال معارض لسياسة «الشراكة الاجتماعية» المدمر لمكاسب الشغيلة وتنظيمهم. وجلي أن الضعف الشديد للقوى النقابية الواعية لهذه الضرورة، حتى في صفوف اليسار الجذري، إحدى العقبات الكأداء في الظرف الراهن.

ويقتضي تعزيز التنظيم النقابي انشغالا قويا من التنظيمات المحلية بقطاعات الطبقة العاملة غير المنظمة، ومعظم أجرائها شباب، والإقدام في مضمار التضامن وحفز أشكال التعاون بين مختلف مكونات الساحة العمالية (نقابات، تنسيقيات، جمعيات...)، ومع تجارب النضال الشعبي بالمدن والقرى بمنطق الجبهة العمالية-الشعبية الموحدة. وتنظيم حملات تنوير الأجراء بصدد خطط أرباب العمل ودولتهم في تشديد عدوانهم (قانون منع الإضراب، قمع العمل النقابي، أنظمة التقاعد، تعميم الهشاشة، إضعاف القدرة الشرائية،...).

ويتطلب التصدي لاشتداد القمع السياسي، ولرسوخ الديكتاتورية المقنعة، عملا سياسيا صوب القاعدة العمالية، ومجمل الطبقات الشعبية، قوامه إسقاط أقنعة الحكم، والتثقيف بمطالب عمالية وشعبية من أجل الديمقراطية، في ارتباط لا تنفصل عراه بالدفاع عن السيادة الوطنية وعن الحل الراديكالي للمسألة الاجتماعية. هذا في مواجهة لكل البدائل الزائفة، سواء الرجعية الساعية إلى إضفاء لبوس إسلامي استبدادي على الرأسمالية القائمة، أو البدائل الديمقراطية الزائفة لليسار التاريخي التي أبانت التجربة إفلاسها.

ومن رافعات التقدم في هذا الاتجاه في اللحظة الآنية توحيد صف شغيلة التعليم، مرسمين ومفروض عليهم التعاقد، ثم عامة الموظفين، بناء على مطلب إلغاء التعاقد والمطالب المشتركة (رفع عام للأجور على غرار 2011 واعتماد سلم الأجور المتحرك، الضريبة على الدخل، وقف الإجهاز على التقاعد، سحب قانون منع الإضراب، الدفاع عن الحريات الديمقراطية، إلغاء قوانين تكثيف الاستغلال، تحسين التأمين عن المرض،...) . فمن شأن هكذا توحيد ان يحسن عافية الحركة النقابية بقطاعات الدولة، ويحفز مكونها الآخر في القطاع الخاص.

-2 جبهة النضال الشعبي في الأحياء الشعبية بالمدن، وفي العالم القروي: فسعي الدولة لتعميم خصخصة الخدمات العمومية، وفي مقدمتها التعليم والصحة، والأضرار المتنامية الناتجة عن خصخصة خدمات الماء والصرف الصحي والكهرباء، وكذا تعاظم جيش البطالة، و ما هوى إليه ملايين البشر من أهوال بؤس بفعل معالجة الدولة لعواقب جائحة كوفيد19-، كلها عوامل تفاقم المسألة الاجتماعية، وتتيح التقاء نضاليا بين البروليتاريا وفئات شعبية أخرى مفقرة من أجل الحق في العمل وفي دخل لائق وفي خدمات عمومية جيدة ومجانية. وعلى الشبيبة الواعية، ذات الخبرة النضالية في العام 2011، وفي منظمات نضال المعطلين، وفي النقابات ومختلف التنسيقيات، أن تضطلع بدور المحرك في حفز التنظيم الذاتي والديمقراطية في تسيير النضالات، وفي جهود توحيدها وطنيا.

ويجب ان تكون وجهة النهوض العمالي والشعبي المرغوب تنظيم إضراب عام، مسير ديمقراطيا، يوقف الهجوم البورجوازي الكاسح، وينتزع مكاسب نوعية تعزز ثقة الشغيلة وعامة المفقرين في مقدراتهم الكفاحية، سيرا نحو معارك أوسع وأعمق من اجل الانعتاق التام من قيود الاستبداد السياسي وأهوال الاستغلال الرأسمالي والتبعية للامبريالية.

إن الأوضاع الناجمة عالميا عن تدبير البرجوازية للأزمة المشتدة بفعل جائحة كورونا، تدفع إلى ساحات النضال أقساما متزايدة من الطبقة العاملة وعامة ضحايا الرأسمالية، وتشهد العديد من البلدان عبر العالم ديناميات نضالية غير مسبوقة، هي كلها بواعث أمل لطبقتنا.

إننا مشرفون على حقبة نضالات عمالية وشعبية لن يغفر لنا التاريخ أي تقاعس إزاءها.

رفيق الرامي

تاريخُ الحَركة العُمّالية بالمغربْ: بين مكَاسب الرّواد والواقع المَرير، أيُّ آفاق؟

مُقابلة مع البَاحث شَكيب أرْسلان

لاتخفى على المناضلين/ات العماليين، وكذا على الباحثين في العلوم الاجتماعية والسياسية، تلك الحالة المؤسية التي بات عليها البحث في تاريخ الحركة العمالية المغربية.

فمنذ جهود رواد هذا التاريخ، في مقدمتهم ألبير عياش، قلما تطور الاهتمام، ونادرة هي الأعمال المستوفية شروط المهنة. لابل يمكن القول إن تاريخ الحركة العمالية بعد الاستقلال الشكلي لايزال في عداد المأمول كتابته، بالنظر لهزالة معظم الكتابات عن هذه الحقبة، وحتى لطابعها المغرض، ما خلا النزر اليسير من ثمار باحثين مهتمين رغم عدم تفرغهم لهذا الشأن. من هؤلاء شكيب أرسلان، المعروف باهتمامه بالموضوع منذ عقود، والمقبل على نشر كتاب عن المناضل العمالي الشيوعي الرائد، ضحية النسيان، على حمامي.

لغاية تعزيز الاهتمام بتاريخ الحركة العمالية، وحفز المبادرات في هذا الاتجاه، تواصلت جريدة المناضل-ة مع الباحث المناضل شكيب ارسلان، وكان هذا الحوار.

• دراستك عن علي حمامي الذي كان «أول مغربي يزور بلد الثورة البلشفية» [*]، تدل على أن اهتمامك بتاريخ الحركة العمالية، النقابية والسياسية، لم يتوقف. فما سياق انشغالك بهذا التاريخ؟

- كما تعلمون كنت دائم الاهتمام بتاريخ الحركة العمالية المغربية، وذلك منذ مطلع سنوات الثمانينات. وعموما كان هناك اهتمام واسع بتاريخ الحركة الشيوعية واليسارية في مجمل العالم العربي ولعبت دور النشر العربية في لبنان وسوريا ومصر والعراق دورا هاما في نشر وتعريب تاريخ الحركة العمالية العالمية. فكنا نتفاعل مع هذه النقاشات باهتمام وشغف وتعطش بين الطلبة والباحثين وعموم المناضلين اليساريين فالمشهد الثقافي والجامعي والسياسي كان يشجع على مثل هذه الأبحاث.

ولابد من الاعتراف بعدم تيسر القيام بأبحاث في هذا النوع من المواضيع، في «سنوات الرصاص» تلك. ولتيسير مهمتي قررت، بتشجيع ودعم من الباحث والمناضل التونسي مصطفى الخياطي- الذي كان أستاذا زائرا، مساعدا ومؤقتا- أن أسجل رسميا وإداريا سنة 1982 موضوع بحث لدى جامعة الدار البيضاء، بعد أن وجدت بمشقة أستاذا يقبل موضوع بحثي المتعلق بتاريخ الحركة الشيوعية المغربية. قدمت ذلك البحث في العام1985، وبعد ثلاث سنوات من التحريات، وقد اكتنف بعض جوانبه غموض بسبب نقص من التوثيق المناسب.

فقد تمكنا من الإحاطة كليا بحقبة 1943-1956 (من تاريخ تأسيس الحزب الشيوعي المغربي حتى نهاية الحماية)، والإلمام بسعة المسألة، على صعيد سياسي كما على صعيد نقابي، وذلك بفضل توثيق كثيف جدا وبالغ الثراء مع كثير من النصوص غير منشورة استقيناها من مصدرها الأصلي. (أعطيت وأهديت آنذاك الصيغة الفرنسية من بيان الحزب الشيوعي المغربي المطالب بالاستقلال الصادر في 4 غشت 1946 للمرحوم عبد الله العياشي، وقد كان هذا البيان تعرض للحجز لكن عُثر عليه في جريدة للحزب الشيوعي الجزائري). وقد جرى إعداد قسم كبير من هذا العمل في المكتبة الوطنية وبالأرشيف الوطني بالرباط، مع مراجع مخطوطة من أرشيفات الإقامة العامة (مديرية الشؤون الأهلية، ومديرية الأمن العام، ومديرية الشؤون السياسية). قمت بتفحص منهجي للصحافة الشيوعية، النقابية المحلية أو ذات اهتمام مجاور ومغاربية. وأخيرا باشرت نبشا دقيقا ومنهجيا في جرائد حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال، مع تحريات في جرائد أخرى تغطي مجمل الحقبة. وكان من حظي أن أعثر على المناضل النقابي محمد الطاهر (كان آنذاك قد غادر الحزب الشيوعي المغربي)، وألتقي به. وقد سبق أن كان الأمين العام المغربي (1946-1950) [إلى جانب أمين عام فرنسي] للاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب، العضو في الكونفدرالية العامة للشغل l'USGCM (CGT)،قبل الطيب بن بوعزة، للحصول على روايته للوقائع والأحداث. كما التقيت فاعلين آخرين من قبيل قيدوم الحزب الشيوعي المغربي المناضل عبد السلام بورقية والمقاوم الشيوعي عبد الله العياشي والمناضل النقابي محمد القاوقجي.

اعتذر عن هذه المقدمة الطويلة، لكن غايتها استجلاء أفضل لمناطق الظل في تلك الدراسة. كانت إحدى الأسئلة الجوهرية التي لم أجب عنها عندئذ السؤال التالي: هل سمع المغاربة عن ثورة أكتوبر 1917؟ وثمة أسئلة أخرى: هل حاول المغربي الشيخ محمد العتابي المشاركة في أشغال مؤتمر شعوب الشرق المنعقد في باكو في العام 1920؟ وهل سعى مغاربة إلى زيارة بلد الثورة، وفي أي تاريخ؟ وأخيرا، لماذا تم انتظار 1943 لتأسيس الحزب الشيوعي المغربي؟

ما يدعوني لطرح هكذا أسئلة هو كون المؤرخين المغاربة قلما كانوا يثيرون هذا الضرب من الأسئلة الإشكالية، مقتصرين او «راضين» بالرواية الأولية لروبير يزيت أو البير عياش أو جورج أوفيد؛ وكلهم مؤلفون بلغوا حدود أبحاثهم التاريخية. على هذا النحو، نرى على سبيل المثال في دراسات أكثر حداثة الأستاذ جامع بيضا يتبنى نفس الرواية، كأنه يريد «الفصل في النقاش» بقول: «دخلت الشيوعية المغرب في حقائب مواطنين فرنسيين أسسوا في سنوات 20 فرعا للحزب الشيوعي الفرنسي وواديات نقابية أخرى منضوية».

هذا صحيح جزئيا، لكن صدوره عن مدير «أرشيف المغرب» يضفي عليه طابع جزم قاطع جدا، ومفرط التبسيط، وزعم خلو من أي تحفظ. بقصد الرد على هذه الرواية أو الأطروحة، وعودة إلى سؤالكم المتعلق بعلي حمامي، كان فعلا أول مغربي يزور بلد الثورة البلشفية. وكان أول شيوعي مغربي يرقى إلى صفة مندوب للأممية الشيوعية دون أن يكون عضوا بالحزب الشيوعي الفرنسي أو الحزب الشيوعي الاسباني. وبفعل هذه الوظيفة، التي جعلته يستقر أربع سنوات في موسكو، سيكون ويبقى الشيوعي المغربي (والمغاربي) الوحيد من الحركة العمالية الذي قارب ستالين وتروتسكي وزينوفييف وغيرهم من قادة الأممية الثالثة. وكان بصفته أحد مشرفي الأممية من مهندسي الحملة الشيوعية في فرنسا ضد حرب الريف (وهذا معطى جديد سيكشفه كتابنا عن سيرة هذا المناضل).

في الواقع، تمكنت في العام 1984 من تحديد هوية شخصيتين بالغتي الأهمية لدراستي التي كان قيد الإتمام: على حمامي وبن عمر محمد الحرش (الذي سيغدو جنرالا لدي الفييت منه)، فيما كنت على وشك إنهاء بحثي الجامعي عن الحزب الشيوعي المغربي.



تمكنت من التحقق من هوية على حمامي واكتشافه في 1984 بالنبش في أرشيف جريدة العلم لسنة 1949 من خلال سيرة مقتضبة كتبها علال الفاسي بعد وفاة هذا المناضل المأساوية في تحطم طائرة في متم العام1949 (مع محمد بن عبود والحبيب تامر). وكان نقص التوثيق بالغا. لذا اقتصرت على البحث عن الأسباب، والتساؤل عن موضوع زيارته للاتحاد السوفيتي. يبدو أن المناضلين الشيوعيين المغاربة لم يكونوا حينئذ يعرفون على حمامي، ولم يسمع عنه عبد السلام بورقية ولا عبد الله العياشي شيئا. وبالعكس، كان يعرفان جيدا المناضل بنعمر محمد الحرش. قمت بإثارة هذه الحالة بمناسبة مقال كتبه أيت قدور بجريدة الاتحاد الاشتراكي في 8 مايو 1984 في حديث عن المعارضين المغاربة بالجزائر حيث قال إنه كان عضوا بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية. ما جر عليه ردا فوريا من ندير يعته بجريدة البيان بتاريخ 9 مايو 1984، مع نبذة مفصلة جدا عن المسار الشيوعي لمحمد الحرش. دمجت العناصر الأولى المُجمّعة عن هذا المناضل واحتفظت بملف فرعي لكل غاية مفيدة.

في متم العام 1986، اتصل بي الا ستا ذ عبد الله ساعف، وعبر عن رغبته وتمنيه استئناف البحث بصدد هذه الشخصية الفريدة، وعزمه تخصيص كتاب لسيرته. فقمت بطلب منه بإمداده بجميع أعداد «إسبوار» و«أكسيونساندكال» ذات الصلة بالموضوع، بالاعتماد على مؤلفي عن الحزب الشيوعي المغربي كسند للانطلاقة، وذلك بقصد القيام ببحث أعمق وأدق تفصيلا عن هذا المناضل العمالي الكبير، الجنرال بنعمر الحرش، وهو الكتاب الذي سيصدر في العام 1996.

أما حالة علي الحمامي فأشد تعقيدا، إذ لزم انتظار متم سنوات 90 وبداية 2000، مع الإتاحة التدريجية للأرشيفات الفرنسية والاسبانية والسوفيتية (الاتحاد السوفيتي سابقا)، وكذا فتح العديد من مراكز الدراسات عن الحركة العمالية، للتمكن من الشروع في إنجاز أبحاث عن مناضلين مجهولين، مثل علي حمامي. وكان نشر روايته «إدريس»، وإعادة طبعها في الجزائر (وترجمتها إلى العربية في تونس) قد أتاح إثراء النقاش حول هذه الشخصية الفذة. وفي المغرب، ساعد تكاثر دراسات أكثر تفصيلا حول حرب الريف، في السنوات الأخيرة، على بلوغ إلمام أفضل بتلك الحقبة الهامة من أجل متابعة مسار هذا المناضل في سنوات 1920 و1930. وقد بلغت حاليا طورا متقدما في أبحاثي (يعرقلها شيئا ما كوفيد) وانوي نشرها متم هذا العام.

• يُلاحظ بوجه عام خفوت الاهتمام بتاريخ الحركة العمالية المغربية، سواء لدى مناضليها، أو أكاديميا . إلى ماذا يعزى ذلك في نظرك؟

- أنت على صواب تماما في وضع هذا السؤال. وإنه لفي محله على صُعد عدة والأمر إشكالي حقا لكنه واقع، والحالة مؤسية: لا حصيلة ايجابية. فالإقرار بهذا الواقع يتعلق فعلا بتراجع مريع للدراسات الجامعية والكفاءات المناضلة الأكاديمية أو النقابية منذ سنوات 1990.

كان كلود ليوزو (المولود بالمغرب) والمختص في المنطقة المغاربية مع ألبيرعياش ورونيه غاليسو قد لاحظ أنه « قلما نحصي من بين 3000 أطروحة متعلقة بالمنطقة المغاربية مُعدة بين العامين 1973 و 1987 زهاء عشرين تتعلق بالحركة النقابية، 7 مخصصة للجزائر و 7 لتونس و 2 للمغرب و 1 لليبيا».

لم يسبق قط لتاريخ العمل والحركات الاجتماعية أن شكل في الحقل الجامعي المغربي مجال دراسة متماسك. ولم يكن أبدا مجال بحث ودراسة جامعي قائم بذاته، إذا قارنا المغرب بفرنسا أو أوربا. ولم يكن لدينا قط مركز دراسات وتوثيق للحركة العمالية المغربية. أقصى ما بلغه الأمر كان اقتصارا على تدريس مواد مثل القانون الاجتماعي أو قانون الشغل لطلبة الحقوق، وتدبير الموارد البشرية في شعبة تسيير المقاولات).

وأخيرا، لم يُنصب أي جسر بين الجامعة والاتحادات النقابية من أجل دراسة الحركة العمالية المغربية، بعكس الجاري في تونس، حيث وضع الاتحاد العام التونسي للشغل، قبل سنوات 70، أرشيفات وتوثيقا في متناول الباحثين الجامعيين، ما يؤشر على درجة تأخرنا. والحال أن حقبة سنوات 70 و 80 حتى سنوات 90(مع سقوط جدار برلين، متم العام 1989) أُعتُبرت مدة طويلة كحقبة خصبة لمجال الدراسات هذا، وقد جرى نقاش كامل في الصحف والمجلات المناضلة (دعما لعملية إنشاء نقابات قطاعية في إطار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل آنذاك (المنوني،تافسكا...)

أكيد أن المعارك من أجل نزع الاستعمار قد غذّت تلك الوفرة العلمية. هذا الجيل الملتزم والمناضل بالمعنى الذي قصده كارل مانهايم وبنجامين سطورا (« مهندسو « أو »ورثة « الحركة الوطنية المغربية و المغاربية) هو اليوم زائل (ميت) أو يبدو متراجعا «غير نشيط بالمعنى النقابي او السياسي للكلمة»، دون ضمان المواصلة. إنها الوفاة البطيئة للحركة النقابية المغربية « باستعارة مزحة قديمة للأستاذ بالا زولي من الجامعة المغربية لسنوات 70 و80.

إن القصور الذي نتحدث عنه هنا يهم مجمل حقول المعرفة، من تاريخ العمل والحركات العمالية، والاقتصاد السياسي للتنمية، بعد العصر الذهبي للدينامية الجامعية التي حفزها مناضلون من قبيل عزيز بلال وإدريس بنعلي وجامعيون آخرون (يشهد هذا المجال حاليا اجتياحا من قبل شعبة تسيير المقاولات). ويهم كذلك العلوم السياسية (تم تقزيمها في القانون العام) و وقبل ذلك بسنوات شعبة الفلسفة وعلم الاجتماع (بول باسكون والخطيبي،...)، بعد إغلاق معهد السوسيولوجيا بالرباط من طرف المخزن الذي ظفر بالحقل الجامعي بواسطة ثقافة ليبرالية و اسلاموية، مُسهما بذلك في صعود التيار الاسلاموي.

إن إنتاج المعارف وإيصالها، بما هو الشاغل الرئيسي للجامعة، كادا يكونا دوما ضمن منظور إيديولوجي: استعماري أولا، وأصبح مناهضا للاستعمار، ثم ماركسيا و ليبراليا، وسيغدو ما بعد استعماري (مخلفات استعمار مستمرة، حول مسائل الهوية وإنتاج المعرفة).



وبالنسبة للمغرب بوجه خاص، يجب إضافة أن التيار الاسلاموي والمخزن قاما بتلغيم الحقل الأكاديمي، الذي أضعفته أيضا العداوات بين الأشخاص أو بين الأجيال والتشابكات السياسية التي تضافرت لهيكلته واقتياده أخير إلى حالة الوهن الكبرى التي سيدخل بها القرن 21.

أخيرا، يتبع أفول الدراسات حول الحركة العمالية بالمغرب وحتى بفرنسا هذا المنحنى الهابط للماركسية في الجامعات المغربية.

أشاطركم إذن الإقرار بواقع أن البحث الجامعي و النضالي حول الحركة العمالية المغربية لم يثبت بعد جدارته.وانه ليس للنضالات الاجتماعية المرتبطة بالعمل مكانة محددة بجلاء ضمن إشكالية العلوم الاجتماعية في الجامعة المغربية.

• مُؤرخ الحركة النقابية بامتياز، ألبير عياش، خصص لها كتابا من ثلاث أجزاء. ما التقييم الممكن لهذا الانجاز الرئيس في التأريخ لتلك الحركة؟

ألبير عياش، تحية إشادة بالمناضل و مؤرخ الحركة العمالية المغربية .

هو ذا مناضل ومؤرخ جامعي كبير يمثل استثناء للقاعدة. إذ يصعب الحديث عن تاريخ الحركة العمالية المغربية دون إثارة دور ألبير عياش ومكانته، هو الذي كرس قسما كبيرا من حياته للدراسة والبحث.

أستاذ تاريخ وجغرافيا، مناضل بالحزب الشيوعي المغربي، ومنظم ومسؤول بالاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب، مختص في الشؤون الاقتصادية وأخيرا

تاريخُ الحَركة العُمّالية بالمغربْ: بين مكَاسب الرّواد والواقع المَرير، أيُّ آفاق؟

مُقابلة مع البَاحث شَكيب أرْسلان

■ تتمة للصفحة 3

مؤرخ الحركة النقابية. ألبير عياش (1905-1994) فاعل نشيط وباحث، مؤلف كُتب لا غنى عنها لكل متوخ معرفة الحركة العمالية المغربية.

تُعزى نوعية هذه الأعمال المرجعية إلى الصرامة المنهجية والدراية الممتازة بالميدان، الناجمة عن التزام متماسك نقابيا وعلى صعيد مناهضة للاستعمار.

هكذا شرع، منذ إبعاده إلى فرنسا، في العمل وانضم إلى مدرسة «الحوليات»، ونشر أول مقال له عن «إضرابات يونيو 1936» في العام 1957(مجلة ANNALES العدد 3).

يعود إليه الفضل بوجه خاص في عملين شهيرين لدى المناضلين والباحثين المغاربة: « المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية» (1956) ومجموعة لا غنى عنها من ثلاثة أجزاء حول تاريخ الحركة النقابية بالمغرب (1919-1956). الجزء 1: 1919-1942 (نشر في 1982)؛ الجزء 2: 1943-1948 (نشر في 1990)؛ الجزء 3: 1949-1956 (نشر في 1993).

يتعذر، بصدد الحقبة التي شملتها هذه الدراسة، تناول الكتابة التاريخية الاجتماعية والعمالية والنقابية المغربية دون إفراد ألبير بمكانة مميزة، وهذا رأي الباحث دانيال ريفيه، بعد إصدار دار نشر لارماتان لكتاب آخر عن الحركة النقابية بالمغرب في نفس التاريخ.

هاكم طُرفة، عرضها على سبيل المثال، هذا الباحث (المختص في تاريخ الحماية وليوطي) لكنها واقع كشفه، في قراءة نقدية لأطروحة مثيرة لجدل قوي كتبها فؤاد بن الصديق بعنوان «الحركة النقابية والسياسة بالمغرب»، يقول ريفيه:

«كتب المؤلف، وهو باحث شاب مغربي في العلوم السياسة، بصدد موضوع خاض فيه بعمق في مجرى سنوات 1970 باحثون ذوو باع طويل، عملا جديدا ومحفزا في الآن ذاته. لكن من المؤسف أن الكتاب لا ينطلق حقيقة إلا بدءا من العام 1943، أي عند الصفحة 200 وحاواليها. فهو حتى هذا الحد على صورة مجرى مؤسسات الحماية ومجرد صياغة جديدة للعمل المضبوط الممتاز الذي خص به ألبير عياش الحركة النقابية في المغرب من 1919 إلى 1942. كان على مدير سلسلة الكتب التي اندرج هذا المؤلف ضمنها أن يقترح على المؤلف مراجعة وصقل هذا العمل الطويل الذي يستنسخ مؤلفا كلاسيكيا حول الموضوع صادر عن نفس الناشر».

يستعصى إذن فيما يخص الحقبة الأولى (الجزء1) القفز على ما كتب ألبير عياش. فهو يتناول نصوصه بوضوح بيداغوجي كبير. إنه يتقاسم ما يعلم. ويعلم الكثير ويبحث كثيرا أيضا. ولم تكن اختياراته النضالية، لصالح تحرر الإنسان والشعوب، لتفسد قط تأملا فكريا صارما ومتطلبا بنحو دائم.

اتسمت نصوصه بثراء توثيقي كبير، مركزة على انبثاق الشعور الوطني، وعلى العالم العمالي والوقائع الاقتصادية للاستعمار.

ولابد من ملاحظة حرص ملازم على استجلاء الصلة بين تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا والوعي الوطني، السياسي والنقابي. إن هذه الالتزامات هي التي جعلته، على غرار أبرز مناضلي الاتحاد العام للنقابات المتحدة الفرنسيين، هدفا للإبعاد إلى فرنسا بعد الإضراب العام في 1952 بالدار البيضاء. فبعد أحداث 7 و 8 ديسمبر، جرى طرد العديد من النقابيين والشيوعيين، فيما تم اعتقال المناضلين المغاربة أو تعذيبهم.

عاش ألبير عياش تلك الحقبة بعيدا عن المغرب، فيما كان حتئذ فاعلا في تلك الأحداث ومؤرخا لها. وسيبزغ لاحقا العديد من مناضلي السرية المنحدرين من مغربة الحركة العمالية هذه ممن لم يكن ألبير عياش يعرفهم. يتعلق الأمر بجيل آخر سينبثق مرتبطا بحركات المقاومة ليواصل المشوار.

هذا كله لقول إن ألبير عياش تردد وتأخر في نشر الجزء 3 وقاموس سير أعلام الحركة العمالية المغربية. وثمة أيضا عامل التقدم في العمر، وكان يعمل نصف الوقت. ومن باب النوادر أن التقاه صديق لي خلال سنة 1986، وانتهزت فرصة تنقله إلى فرنسا كي أبعث له منجزي الجامعي لسنة 1985 (مع ترجمة لمقالات من جريدة العلم عن إضرابات العام1948).

كان مبتهجا ومسرورا بعملي، ولم يتردد في الاستناد عليه، والاستشهاد بهذا العمل المُكمِّل في الجزء 3. لا بل كان يقر منذ الجزء 2 بأن « النبش في أعداد جريدة العلم يتيح استجلاء الفكر العمالي والنقابي للحزب الوطني» . ما يعني آن ثمة، كما الحال في كل عمل هائل، مناطق عتمة تملي علينا واجب سد الفجوات واستكمال العمل. إنها نفس مساحات العتمة التي تشوب عمله عن سير المناضلين النقابيين المنشور بعد وفاته في 1994.

• وماذا عن هذا الكتاب الخاص بالمغرب ضمن قاموس أعلام الحركة العمالية المغاربية (ألبير عياش بتعاون مع رونيه غاليسو و جورج اوفيد) الصادر قبل زهاء ربع قرن. هل يفي بالغرض في نظركم، ألم يغفل عددا من أعلام الحركة النقابية؟

- يتعين، بادي ذي بدء، التأكيد على أن قاموس سير أعلام الحركة النقابية بالمغرب، الصادر عن دار نشر بالمغرب في العام 1998، هو أول جزء من ثلاثية مكرسة للمنطقة المغاربية، مندرجة بنحو ممتاز ضمن قاموس سير أعلام الحركة العمالية الفرنسية لصاحبه جان مايترون ثم كلود بونتييه.

قدم ألبير عياش ورونيه غاليسو وجورج اوفيد لوحة إجمالية لمناضلين معروفين أو مغمورين، شكلوا بدءا من سنوات 1920 ثم 1945 تربة الحركة النقابية ومكونا أساسيا لكفاحات التحرر الوطني. كانت 600 نبذة حياة التي صاغوها غير كاملة أحيانا- تدوم حيوات بعض المناضلين فترة وجيزة و تضيع الآثار- لكنها دوما أخاذة ومعبرة عن مسارات جماعية وفردية هي معالم تنير تطورات الحركة العمالية والنقابية المغربية حتى أيامنا هذه. وينحدر هؤلاء المناضلون من كل الأصول: مغاربة وأوربيون، منهم الاشتراكيون والشيوعيون والتروتسكيون واللاسلطويون والوطنيون. منهم العمال، والمستخدمون وصغار الموظفين وعمال سكك الحديد ومعلمون، ومنهم العديد من شغلية المناجم .

بيد أن مساحات العتمة تتعلق بما يلي:

-الحركة العمالية والنقابية للمنطقة الشمالية (إضرابات تطوان وأحداثها في 1948 على سبيل المثال).

- المناضلون النقابيون الإسبان بمنطقة الشمال أو المنطقة الجنوبية غير ممثلين كفاية في معظم الأحيان. إذا اعتمدنا تعريف مايترون للمناضل، وجب تمثيل الشخصيات الوطنية بمنطقة الشمال.

- المهاجرون بفرنسا والحركة النقابية المغربية عهدئذ

- الحركة العمالية وحركة المقاومة (اغتيال المناضلين العماليين الشيوعيين وتصفيتهم جسديا)

- قسم مهم من نبذة حياة المناضلين تنقصها الدقة، فيما يتعلق بتاريخ الولادة ومكانها، وتاريخ الوفاة... والمسار السياسي أو النقابي بعد الاستقلال...

- وأخيرا ثمة «ضحايا التجاهل» في تلك الحقبة، آو العاملون في سرية والمنسيون: فيما يخص الهجرة والمنفى ثمة مندوب الأممية الشيوعية علي حمامي، ومغاربة اللواء الأممي في اسبانيا، ومناضلو جنوب البلد من قبيل عبد الله مؤقت، ومقاومون ويهود مغاربة معادون للصهيونية، ونساء مناضلات ومقاومات...

تظل السيرة عملا غير مكتمل يتطلب منا تحيينه وإتمامه.

أخيرا، ومع مراعاة الفروق، ودون ادعاء إتيان مقارنات متعسفة، يستحق ألبير عياش، على غرار جرمان عياش ومؤرخين آخرين، «مؤلفا تذكاريا» أو ندوة حول مجمل أعمال هذا المؤرخ الفذ.

• يلاحظ في البحث الأكاديمي نقص مهول فيما يخص موضوع الحركة النقابية، مثال ذلك موسوعة معلمة المغرب، و تاريخ المغرب، تحين وتركيب تحت إشراف محمد القبلي، على سبيل المثال. فهل هذا تراجع أم هو ثابت من ثوابت البحث التاريخي في المغرب؟

- عودة إلى البحث الأكاديمي الرسمي، لا أعتقد أن البحث في شأن الحركة النقابية قد كان ضمن الأولويات في لحظة ما. وقد بات تهميش حقل التخصص هذا ثابتة في البحث الأكاديمي وفي الجامعة المغربية.

إن العلاقة بالتاريخ الوطني مرتبطة جوهريا بالدولة السلطانية التي تجد في التاريخ أسس شرعيتها السياسية (الشريفية والخليفية) و ركائز عظمتها. لا يمكن ترك التاريخ للمؤرخين الملتزمين الذين من شأنهم أن يؤكدوا مبكرا على التعقيد التاريخي و ويبعثوا خلافات الماضي وتورطاته، لاسيما في الحقبة الاستعمارية. في لحظة ما كانت الأرشيفات مراقبة والكتابة التاريخية عن البلد تحت إشراف مؤسسة «مؤرخ المملكة» عبد الوهاب بنمنصور(1920-2008)، المكلف بكتابة التاريخ الرسمي المعروض في وسائل الإعلام وفي المدرسة وبمراقبته. بقيت الجامعة وحدها بنحو نسبي فضاء حرا للتبادل وللمعارف غير الموجهة. لكن ما أبعدنا عن الجامعة التي كانت ملاذا أمنا للمعرفة، وحيث تشكلت النواة الصلبة لمدرسة تاريخية كبيرة. إن المثقفين متيني التكوين، مزدوجي اللغة فعلا وذوي شهادات راقية، الذين اجتاحوا الجامعة باتوا اليوم نادرين.

ثمة طبعا استثناءات ايجابية للقاعدة تتعلق بحقبة الاستعمار: منها افتتاح مركز الوثائق التاريخية للمقاومة وجيش التحرير (المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير) حيث يوجد زهاء 3 مليون وثيقة خاصة بفترة 1880 إلى 1956 (حركات مسلحة، حرب الريف،أحزاب سياسية وحركة نقابية). إنها ربما مناسبة للشروع في دراسة عن العلاقات بين الحركة العمالية وحركة المقاومة.

وقبل هذا المركز، تجدر الإشارة إلى إحداث مراكز مزود بمكتبات في شكل مؤسسات: مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة بتطوان/ مؤسسة علال الفاسي بالرباط/مؤسسة محمد ألوزاني بالدار البيضاء/ مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد بسلا/ مؤسسة علي يعته بالرباط.

المؤسسات الثلاث الأولى أغزر إنتاجا لإصدارات عن الحركة الوطنية، وإتاحة لمن يريد استخلاص فكر وطني لدى الحركة العمالية، كما يوجد في هذه المؤسسات (علال الفاسي ومحمد داود) توثيق أقل شانا نسبيا قد ينال اهتمام الحركة العمالية.

• كيف هي حال الأرشيفات الخاصة بهذا الموضوع، لدى المؤسسات الرسمية، ولدى الحركة النقابية؟ وإلى أي حد قد تفيد الأرشيفات بالخارج؟

بعكس القائم في فرنسا، وفي البلدان الأوربية، ولدى جيراننا المغاربيين بتونس، يرزح المغرب في تأخر هائل يتعين تداركه في مجال التوثيق التاريخ العمالي والاجتماعي.

بيد أن مجمل وضع الأرشيف المتعلق بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للبلد هو المعاني من وضع كارثي! إن ذاكرة المغاربة برمتها تظل مهددة. على صعيد رسمي، وجب انتظار خمسين سنة كي تتفاعل الدولة وترصد حالة ذاكرتنا الجماعية المثيرة للرثاء. وكان هذا من الأبعاد التي أكدت عليها جيدا هيئة الإنصاف والمصالحة. وضمن المنظور نفسه، تستوجب الممارسة الفعلية لحق الحصول على المعلومات، المكرس دستوريا، تدبيرا عصريا وشفافا للأرشيفات. وقد كان المجلس الأعلى للحسابات قد لفت الأنظار إلى هذا الوضع، حيث لاحظ في تقريره انعدام أي تشخيص لحالة الأرشيفات الوطنية. ومن ثمة غياب رؤية إستراتيجية وخطة عمل ملموسة ذات أهداف محددة بدقة.

ما وضع الأرشيفات والتوثيق المغربي في حقل التاريخ العمالي و الاجتماعي؟ أعتقد أن الوضع كارثي على نحو أكبر! حدث أن انتقلت، في العام2019 (قبيل جائحة كوفيد19-) إلى المكتبة العامة السابقة والأرشيفات للاطلاع من جديد على أعداد «إسبوار» ، جريدة الحزب الشيوعي المغربي، وكانت المفاجئة السيئة أني لم اعثر سوى على 12 عددا من 148 التي أتيح لي تصفحها في العام1984! ويمكن القول، بكل مراعاة للفروق، وبكامل التحفظات، إنها مجلات أو وثائق عرضة للإتلاف، والتمزيق والضياع، وإساءة التوضيب... إما بفعل نقص حس المواطنة لدى القارئ، أو إهمال من القيمن، او نقص إمكانات؟ مهما يكن من أمر، يجب العمل بعجالة لوقف هذه المصيبة. إن المطلوب إنقاذ تراث كامل. وسيكابد الباحثون المغاربة أو الأجانب المحتملون(رغم قلتهم) مشاق هذا الوضع.

وثمة أخيرا أرشيفات النقابات، ورغم حسن نية المناضلين (الذين ليسوا قيمي مكتبات)، تتباين الممارسات فيما يخص جمع الأرشيفات وتنظيمها وحفظها، من اتحاد نقابي إلى آخر، كل بحسب تاريخه ومن ثمة كتلة المحفوظات لديه. ثمة مبدئيا، على الصعيد التنظيمي، مصلحة خاصة بالأرشيف، لكنها في الواقع مصلحة استثنائية يُلجا إليها لماما، بمناسبة مؤتمر أو حدث أو إصدار كراسة.

إننا لا نزال، في زمن رقمنة الأرشيفات والتوثيق العمالي، طور الاستكشاف والرصد المضبوط!

• هل من صيغة ممكنة لإعادة إحياء الاهتمام بتاريخ الحركة العمالية؟

يتمثل الحل الممكن لمعالجة هذا الوضع في جمع هذا الأرشيف، في طور أول، في مركز توثيق ودراسة للحركة العمالية، والحقيقة أننا تأخرنا كثيرا. ثمة في فرنسا حاليا 46 مركز ومكتبة مختصة في التوثيق والبحث في شأن الحركة العمالية.

ستكون مهمة المركز المقترح في البداية تجميع التوثيق المتعلق بالحركة العمالية والحركة الاجتماعية المغربية، من قبيل:

- نصوص ووثائق مخطوطة أو مطبوعة: كتب وجرائد وكراسات، وتقارير، ومراسلات؛

- التوثيق المصور: صور، وملصقات، ولوحات أو وثائق سمعية وبصرية: استجوابات، أناشيد، شعارات أثناء الإضرابات أو المظاهرات.

ويمكن اقتراح مجالات بحث على الباحثين منها:

- تاريخ الحركة العمالية (أحزاب ونقابات)؛

- تاريخ العمل (ظروف العمل، تنظيمه، قوانينه، المطالب، التفاوض، المظاهرات، الإضرابات)؛

- التاريخ الاجتماعي (ظواهر الهجرة، الثقافة الشعبية، السكن والأحياء العمالية)

- تاريخ المؤسسات أو المقاولات في علاقة مع الحركة النقابية (شغيلة المناجم، عمال سكك الحديد، الشيالون...) أو قطاعات عمومية (التعليم، الصحة، البريد...)

إنها دعوة إلى النقاش والتفكير موجهة إلى الباحثين و الجامعيين، والى النقابيين والمناضلين المهتمين بهذا الشأن.

[*] نشرت بمجلة الربيع- عدد 7 – 2018، مركز بنسعيد ايت ايدر للابحاث و الدراسات.

نظام المُساهمة المهنية المُوحدة... أوكيف تَأخُذ الضريبة أموال الفقراء لتَوزيعها على الأغْنياء

شهدت المدونة العامة للضرائب هذه السنة بعض التعديلات، انصب أحدها على الضريبة على الدخل، لاسيما صنف المداخيل المهنية، حيث ألغي نظام الربح الجزافي ليعوض بنظام المساهمة المهنية. ما فحوى هذا التعديل؟ هل يخفف فعلا العبء الضريبي على الشرائح الواسعة من ذوي المهن المقهورين؟ أم يواصل تكريس أن هؤلاء هم الذين يقع على عاتقهم دوما تسديد حصة كبيرة من موارد الضريبة على المداخيل المهنية؟سنسعى للبرهنة أن عنوان هذا النص ليس مبالغة.

ما هو نظام المساهمة المهنية الموحدة؟

هو نظام لتحديد مقدار الضريبة على الدخل التي يتعين أن يؤديها ذوي المداخيل المهنية، أي اللذين يحصلون على دخلهم أو ربحهم من ممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو حرفي أو متعلق بالمنعشين العقاريين أو المهن الحرة والذين يقل رقم أعمالهم السنوي عن 2 مليون درهم. ويخضع لها أيضا المهنيون الممارسون لخدمات الذين يقل رقم أعمالهم السنوي عن 500 ألف درهم.

معظم هؤلاء المهنيين من ذوي المداخيل المهنية الدنيا، على العموم، كانوا يخضعون لنظام الربح الجزافي الذي كان يشترط إلى حدود سنة 2019 ألا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 1 مليون درهم، مقابل 250 ألف درهم سنويا للمزاولين لأنشطة الخدمات. رفع هذان السقفان في سنة 2020 إلى 2 مليون درهم و 500 ألف درهم في السنة على التوالي ليشملا على الأرجح الشرائح الدنيا من ذوي المداخيل المتوسطة نسبيا. وفي سنة 2021 عدلت المدونة العامة للضرائب بموجب القانون المالي للسنة المذكورة نفسها، حيث ألغي نظام الربح الجزافي ليعوض بنظام المساهمة المهنية الموحدة. فما جديدهذا النظام، إذن، في ما يتعلق بتحديد صافي دخل المهنيين و مقدار الضريبة على الدخل؟

أصبحت الضريبة على الدخل الخاصة بالمهنيين من ذوي المداخيل الدنيا الذين يختارون نظام المساهمة المهنية الموحدة تتألف من شقان للمساهمة: الشق الأول خاص بالضريبة على الدخل المحسوبة بالنظام الجديد، أما الشق الثاني للمساهمة فيعادل مبلغ الاشتراكات في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين و العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء التي سيتحملها المهنيون. يبتدئ مبلغ الاشتراك من 1200 درهم في السنة ليرتفع بالتدريج كلما ارتفع مبلغ الضريبة على الدخل ليتوقف عند حدود 14400 درهم في السنة الموازي لمبالغ الضريبة التي تفوق 50 ألف درهم في السنة. إذن، بالنسبة لهذا الشق الأخير، ستتكلف المديرية العامة للضرائب بتحصيل واجبات اشتراك المهنيين المؤمنين لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي سيتحمل مسؤولية تدبير هذا النظام وأنظمة تأمين أخرى. وقد نص قانون التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الموجه لهذه الفئات عن إجراءات صارمة لتطبيق إجبارية التصريح،تشمل عقوبات مشددة. وسيكون الخضوع للضريبة إحدى الوسائل المتبعة لتسريع توسيع التصريح الإجباري بالمؤمنين(ستقوم به المديرية العامة للضرائب)، كما سيخدم هذا التصريح بدوره توسيع فرض الضريبة على الدخل على ذوي المهن الصغار. أما بالنسبة للشق الأول من المساهمة الذي ستحصله المديرية العامة للضرائب لفائدة الخزينة باعتباره يعادل معدل الضريبة على الدخل المفروض على ذوي المداخيل الدنيا من المهنيين، فأعفى الذين يختارون نظام المساهمة المهنية الموحدة من ضريبتين كان المهنيون خاضعين لها و هما الرسم المهني (الباتانتا) و الضريبة على الخدمات الجماعية. وهذه الأخيرة لا يؤديها عادة غير المهنيين المالكين لمحلاتهم المهنية. و بالرغم من إيجابية هذا الإعفاء إلا أن نظام المساهمة المهنية الموحدة احتفظ بكل مساوئ نظام الربح الجزافي.

يقدر عدد المهنيين الصغار من تجار وحرفيين و مقدمي الخدمات بنحو 500 ألف، تنتمي غالبيتهم(60%) للشرائح الدنيا التي لا يتجاوز دخلها السنوي 30 ألف درهم. ولهذا السبب تعد مداخيلها معفية من الضريبة على الدخل، لأن لا قدرة لها عمليا على أدائها. أما البقية المقدرة بنحو 200 ألف فهي التي تتحمل مكرهة جزءا كبيرا من ثقل الضريبة. فعندما ترصدها إدارة الضرائب تميل إلى اختيار نظام الربح الجزافي لتصفية التزاماتها الضريبية، عوض نظام النتيجة الصافية وفق القواعد المحاسبية عملا بقاعدة أخف الضررين. لكن كلا النظامان مضران بدخل المهنيين الصغار والمتوسطين نسبيا، لأن ما يؤطر هذا الصنف من الضريبة أصلا هو الضريبة على الدخل التي تعد واحدة من الضرائب الأكثر اتساما باللاعدالة. فهي تنزل بكل تقلها الضريبي على المداخيل الدنيا، أما الميسورون فتخفف عنهم الجبايات، بل تتجه إلى شبه إعفائهم وحتى إعفائهم كليا، كيف ذلك؟

الضريبة على الدخل، ضريبة طبقية تستنزف مداخيل الفقراءوتعفو عن أرباح الميسورين

تفرض الضريبة على الدخل على خمس أصناف من المداخيل، هي المداخيل المالية و العقارية والفلاحية والأجرية و المهنية. لا تساهم الضريبة على الأصناف الأربعة الأولى إلا بنسبة ضئيلة جدا في مجموع المداخيل الإجمالية للضريبة على الدخل، بحيث لا تتجاوز 25%، بينما يساهم صنف الأجور لوحده بتحمل 75% من هذه المداخيل. من الواضح أن المأجورين هم المضغوط عليهم لتمويل الخزينة من هذا المورد الضريبي. ونشير أن الحصة المتبقية(25%) يتحمل قرابة النصف منها صنف المداخيل المهنية، لاسيما ذوي المهن والأنشطة ذات الدخل الأدنى.

إن الضريبة على الدخل ضريبة غير عادلة سواء بالنسبة لجدول حساب معدلات الضريبة، أو الوعاء الضريبي، أو طرق تحديد الدخل الإجمالي الخاضع للضريبة، أو الاستثناءات الضريبية من مختلف إلاعفاءات و الخصوم، وصولا إلى ما يتيحه القانون الضريبي من هامش كبير للغش و التهرب الضريبيين.

يبدأ جدول حساب الضريبة، وهو سلم لمعدلات الضريبة، بإعفاء المداخيل السنوية التي تقل عن 30 ألف درهم. وحالما نتجاوز هذا الحد بدرهم واحد وصولا إلى 50 ألف درهم في السنة يقفز معدل الضريبة دفعة واحدة إلى 10%، ثم يصعد مرة أخرى بنفس الدرجة ليبلغ 20% بالنسبة لشريحة الدخل الموالية المتراوحة ما بين 50.001 إلى 60.000 درهم. و نحن لازلنا في شرائح المداخيل الدنيا و المتواضعة، يتواصل ارتفاع معدل الضريبة بنفس الحدة ليبلغ 30% بالنسبة للمداخيل المتراوحة ما بين 60.001 و 80.000 درهم. إنه تحمل ضريبي بالغ الارتفاع لمداخيل دنيا. فدخل 80 ألف درهم في السنة، أي دخل شهري لا يتجاوز 6666 درهم، يتحمل ضريبة جد ثقيلة. أما حين يصل معدل الضريبة إلى شريحة الدخل الموالية المتراوحة ما بين 80.001 و 180.000 درهم فيكتفي بمعدل 34%. هنا يتوقف السلم الضريبي عن التزايد بتلك الوثيرة المرتفعة، عشرة نقط دفعة واحدة في كل مرة، ويقتصر على زيادة أربع نقط لاغير. و هكذا عندما يصل السلم عند مستوى شرائح الدخل العالية و العالية جدا يتوقف عند حدود معدل ضريبي لا يتجاوز 38% بالنسبة لكل المداخيل التي تفوق 180 ألف درهم.

إنه نموذج لسلم ضريبي غير تصاعدي بالمرة، حيث يتوقف المعدل الضريبي عن التزايد عند مستوى 38%، أي حالما يبدأ بمس مداخيل كبار الميسورين الرأسماليين، من شركات مالية و منعشين عقاريين كبار و مقاولين صناعيين وتجاريين كبار و مستثمرين فلاحيين مصدرين. وتنزل الضريبة على الدخل بكل ثقلها على ذوي المداخيل الدنيا، وفي مقدمتهم المأجورين والشرائح الدنيا لممارسي الأنشطة المهنية و الخدماتية المستهدفين بنظام المساهمة المهنية الموحدة، طلما أن هذان الصنفان من الدخل هما اللذان يتحملان معظم الموارد الإجمالية للضريبة على الدخل. و نشير أيضا أن السقف الأدنى غير الخاضع للضريبة، وهو 30 ألف درهم، لم يتم رفعه منذ أكثر من عشر سنوات(منذ إقراره في سنة 2010) بالرغم من التزايد السنوي لمعدل التضخم الذي يكون قد رفع المداخيل الجد متدنية لمستوى شرائح الدخل الخاضعة للضريبة على الدخل. و بذلك تكون هذه المداخيل قد تحملت الضريبة، في الوقت الذي لم يشهد فيه الدخل تزايدا في قيمته الفعلية. ومقابل ذلك يشهد السقف الأعلى للضريبة على الدخل منحى لخفض مستواه بضغط من ممثلي الطبقات الميسورة. فبعدما كان يبلغ 52% خلال بداية التسعينات، خفض إلى معدل 42% في السنوات اللاحقة، ثم تواصل هذا المنحى حتى بلغ مستوى 38% ابتداء من سنة 2010.

إن جدول حساب الضريبة(السلم الضريبي) موضوع نظريا لفرض الضريبة على أصناف المداخيل الخمسة، لكن في واقع الأمر إن أرباح المستثمرين الرأسماليين تستفيد من استثنائات ضريبة عديدة يجعلها عمليا لا تخضع، على العموم، لهذا السلم الضريبي الموحد، لاسيما شرائحها العليا.

الضريبة على المداخيل المهنية نظام الإعفاءات الدائمة أو المؤقتة عن الأرباح

تخضع المداخيل المهنية، بغاية تحديد الدخل الصافي و معدل الضريبة، لأربعة أنظمة هي: نظام النتيجة الصافية الحقيقية و نظام النتيجة الصافية المبسطة الموجهان عمليا لذوي المداخيل المتوسطة و العالية. أما النظامان التاليان فموجهان لذوي المداخيل الدنيا والمتواضعة، و هما نظام المقاول الذاتي الذي يفرض معدل 0,5% على رقم الأعمال السنوي الذي لا يتجاوز 500 ألف درهم أو 1% بالنسبة لمقدمي الخدمات، و أخيرا نظام المساهمة المهنية الموحدة الذي سبق وأن رأينا شروط الخضوع له.

يستفيد مستثمرو الطبقات الميسورة، كالمقاولات التجارية والصناعية الكبيرة والمنعشين العقاريين الكبار وذوي المهن الحرة من شبه إعفاء من أداء الضريبة على الأرباح أو المداخيل. وتتزايد الامتيازات الضريبية كلما كان الرأسمال كبيرا، ولا بأس من الوقوف على بعض النماذج الدالة لكبار الأغنياء المنفلتين من الضريبة على الدخل المهني بواسطة إعفاءات دائمة أو مؤقتة أو بسعر مخفض...إلخ: المنشآت الفندقية و مؤسسات التنشيط السياحي؛ المنشآت التي تزاول أنشطتها داخل مناطق التسريع الصناعي؛ المنشآت المنجمية المصدرة التي وإن فاقت أرباحها الصافية مليون درهم سنويا، فإنها لن تؤدي إلا ضريبة على الدخل بمعدل بالغ الانخفاض لا يتجاوز 20%، و هو معدل مفروض على ذوي المداخيل الدنيا كالمأجورين من الشرائح الدنيا؛ مصدري المنتجات والخدمات تستفيد من نفس المعدل المخفض بشكل دائم؛ مؤسسات التعليم الخاص تستفيد من نفس الهدايا الضريبة المقدمة لأغنياء المناجم لكن بشكل مؤقت؛ المنعشين العقاريين الذين يجنوا أرباحهم من بناء وإيجار أحياء وإقامات جامعية يستفيدون من تقليص سعر الضريبة بنفس القدر.

و هناك معدلات ضريبية بالغة الانخفاض بالنسبة لصنفي الدخل المالي و العقاري لا تتجاوز 15%، مثل الأرباح الصافية الناجمة عن المضاربة في الأسهم بالبورصة والأرباح العقارية التي تساوي أو تتجاوز 120 ألف درهم. و تستمر الشرائح العليا للرأسمال المالي في الاستفادة من معدل ضريبي منخفض، حتى لو كانت تعاملاتها المالية محض مضارباتية، كالأرباح الناتجة عن سندات القرض و الأسهم العائدة لصناديق التوظيف الجماعي للقيم المنقولة أو صناديق التوظيف الجماعي للتسنيد المضارباتية، بل وحتى صناديق رأسمال المجازفة الجشعة. إن البنوك هي من يجني في الأخير معظم هذه الأرباح لأنها تملك وتسير عمليا مختلف هذه الصناديق المالية.

كيف يشكل نظام المساهمة المهنية الموحدة مصيدة ضريبية لصغار المهنيين

«يختار» ذوو المهن و المشاريع الصغيرة و الشرائح الدنيا من ذوي المشاريع المتوسطة نظام المساهمة المهنية الموحدة بغاية اتقاء «شر» النظامين اللذين يستندان على الربح الصافي لتحديد المعدل الضريبي حسب السلم الضريبي غير العادل. فمخافة أن يتحملوا معدلات ضريبية(تتراوح ما بين 10% و 20% و 30%) عالية مقارنة بمداخليهم الصافية المتواضعة، كما سلف وأوضحنا، سيجدون أنفسهم خاضعين لنظام المساهمة المهنية بمعدل 10% المبرئ. لكن، في واقع الأمر، يحفل هذا النظام بجملة مساوئ شبيهة بتلك التي كان يضمها نظام الربح الجزافي، سنحاول تعداد بعضها:

- لا يؤدي المهنيون الصغار الضريبة على أساس ما حققوه من أرباح، وإنما على ضوء مداخيل مفترضة، بحيث كلما كان هذا الربح الصافي منخفضا كلما كانت خسارتهم أكبر، لاسيما وأن المعدل الضريبي(10%) عالي نسبيا مقارنة بالدخل.

- عندما يحقق المهنيون الصغار ربحا صافيا يقل أو يساوي شريحة الدخل المهني المعفية من الضريبة على الدخل(30 ألف درهم سنويا)، قد لا يكون بإمكانهم الاستفادة من الإعفاء الضريبي على الدخل، لأن النظام الضريبي الخاضعين له يحسب الضريبة على أساس رقم الأعمال وليس على أساس الدخل الصافي.

- عندما يتكبد المهنيون الصغار خسائر على شكل عجز مالي سنوي لا يكون بإمكانهم تصديره إلى المحاسبة الخاصةبالنسبة الموالية، بل لا يأخذ حتى بعين الاعتبار في حساب الدخل الصافي، لأن هذا الأخير يحتسب وفق رقم الأعمال.

- رقم الأعمال السنوي هو المعتمد لتحديد الدخل الصافي المفترض للمهنيين الصغار و الذي على أساسه يحسب مبلغ الضريبة بتطبيق المعدل الضريبي(10%). لنركز، هناك طوران لتحديد مبلغ الضريبة: الأول، يحدد الدخل الصافي السنوي بناء على رقم الأعمال السنوي بعد ضربه في معامل خاص بكل مهنة والموجود بجدول ملحق بالمدونة العامة للضرائب، والثاني،

القّطاع الإقتصادي غير المُنظم: من المُستفيد؟

من قصة أمي فتيحة المغربية، التي أحرقت نفسها احتجاجا على الحكرة المتمثلة في صفعها من طرف قائد بالقنيطرة شهر أبريل 2016، إلى قصة الشاب التونسي محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في جسد أنهكه الحرمان والفقر قبل عشر سنوات، توالت العديد من القصص التي لا تقل حزنا عنهما، كانت آخرها فاجعة الغرق التي أودت بأرواح معمل البرانص شهر فبراير 2021 بمدينة طنجة.

قصص وأحداث القاسم المشترك بينها هو اندراج أصحابها ضمن قطاع يتسم بغياب التنظيم أي ما يعرف بالاقتصاد غير المنظم أو غير المهيكل أو غير الرسمي. فما هي إذن خصائص الاقتصاد غير المنظم ومن يستفيد منه وما هي آثاره على مصالح الشغيلة، وما هي سبل مواجهتها؟

يقصد بالاقتصاد غير المنظم حسب منظمة العمل الدولية «جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية الذين لا تشملهم كل أو بعض الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة. فأنشطتهم ليست مدرجة في القانون، مما يعني أنهم يعملون خارج النطاق الرسمي للقانون؛ أو أنهم غير مشمولين به عملياً، بمعنى أنه رغم عملهم داخل الإطار الرسمي للقانون، إلا أن القانون لا يتم تطبيقه أو إعماله؛ أو أن القانون لا يشجع على الالتزام لأنه غير ملائم أو مرهق أو يفرض تكاليف مفرطة».

ويضيف مكتب العمل الدولي في تقريره «الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم» الطبعة الأولى، 2013 «أنّ الغالبية العظمى من العاملين في الاقتصاد غير المنظم وعائلاتهم لا يتمتعون بالحماية الاجتماعية، فإنهم معرضون على وجه الخصوص لمخاطر وطوارئ جمة. وانتشار العمالة غير المنظمة في أجزاء كثيرة من العالم والاتجاه السائد نحو ارتفاع مستويات العمالة الهشة وغير المنظمة، وهو أمرٌ تفاقم جراء الأزمة العالمية، لا يؤثران فقط في ظروف عيش السكان بل يمثلان، كما تبينه طائفة من البراهين، قيداً صارماً يحول دون تمكن الأسر المعيشية والوحدات الاقتصادية العالقة في شراك الاقتصاد غير المنظم من زيادة الإنتاجية والخروج من براثن الفقر».

ويتباين العمال في الاقتصاد غير المنظم تبايناً كبيراً من حيث الدخل (المستوى، الانتظام، الموسمية) والوضع في الاستخدام (موظفون، أصحاب عمل، عاملون مستقلون، عمال عرضيون، عمال منزليون) والقطاع (تجارة، زراعة، صناعة) ونوع المنشأة وحجمها وموقع النشاط (ريفي أو حضري) والحماية الاجتماعية (اشتراكات الضمان الاجتماعي) وحماية العمالة (نوع العقد ومدته، حماية الإجازة السنوية.)

وحسب م ع د يجب التمييز «بين عمليات انعدام التنظيم الحديثة المرتبطة بالاتجاهات في الاقتصاد العالمي أو بسياسات التقويم الهيكلي، ومن جهة أخرى مناعة الإنتاج الصغير غير المنظم للسلع والخدمات بالنسبة إلى الأسواق المحلية، وهو أمر ما زال يشكل سمة مهمة من سمات الحياة اليومية بالنسبة إلى عدد كبير من الناس. غير أن غالبية العمال والمنشآت في الاقتصاد غير المنظم تنتج سلعاً وخدمات قانونية، وإن كانت لا تتفق أحياناً والشروط الإجرائية، من قبيل إجراءات التسجيل أو الهجرة. وينبغي تمييز هذه الأنشطة عن الأنشطة الإجرامية وغير القانونية، كإنتاج وتهريب المخدرات غير المشروعة، التي تخضع للقانون الجنائي وليست مناسبة للتنظيم أو الحماية في ظل قانون العمل أو القانون التجاري.

هكذا يمكن تحديد مكونات الاقتصاد غير المنظم الذي منتجاته قانونية (الصناعة والتجارة والخدمات والفلاحة)

- الاقتصاد المنظم الذي لا تحترم فيه كافة التشريعات الجاري بها العمل (عدم التصريح بكل العمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الغش الضريبي ، عدم تطبيق كل معايير الصحة والسلامة... أي هناك عدم تنظيم جزئي...)

- الاقتصاد غير المنظم كليا

وعليه فاليد العاملة الاجمالية غير المنظمة ، في الاقتصاد الذي منتجاته قانونية، تشمل اليد العاملة المشتغلة بالقطاع غير المنظم، واليد العاملة غير المنظمة المشتغلة بالقطاع المنظم.

حسب المندوبية السامية للتخطيط في بحثها الوطني حول القطاع غير المهيكل 2013/2014 فقد ارتفع عدد الوحدات الانتاجية غير المنظمة من 1,55 مليون في سنة 2007 إلى 1,68 مليون وحدة في سنة 2013، بزيادة سنوية بلغت 19000 وحدة إنتاجية.

أما إنتاج القطاع غير المنظم فقد انتقل إلى 185 مليار درهم في سنة 2013 بزيادة سنوية قاربت 8 في المئة منذ 2007. بينما انتقل عدد الأجراء به من 15,8 في المئة سنة 2007 إلى 17,2 في المئة سنة 2013. وانتقل عدد العاملين بالقطاع غي المنظم من 2,216 مليون سنة 2007 إلى 2,376 مليون سنة 2013 . وانتقلت مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 11 في المئة سنة 2007 إلى 11,5 في المئة سنة 2013. علما أن المندوبية تعتبر قطاعا غير منظم كل وحدة إنتاجية غير فلاحية لا تتوفر على محاسبة طبقا للقوانين الجاري بها العمل بالمغرب.

حسب تقرير مكتب العمل الدولي المعنون بالتشغيل والمسألة الاجتماعية في العالم: ميولات 2019 فإن مليارين من العمال يعملون عمل غير منظم في سنة 2016 وهو ما يمثل 61 في المئة من اليد العاملة العالمية.

علاقة القطاع الاقتصادي غير المنظم بالقطاع المنظم هي علاقة تبعية واستغلال، المعامل والمقاولات الصغرى، جزء هام منها خاضع لأوامر الشركات الكبرى أي للرأسمال الكبير بشكل مباشر ومندرج في خدمة مصالحه. في المحصلة النهائية يستفيد الرأسمال الكبير من العمل غير المنظم من خلال خفض كلفة العمل. فالعلامات التجارية الدولية الكبرى تسوق منتجات متنوعة جدا، انتجت في بلدان العالم الثالث في شروط عمل قاسية مقابل أجور بخسة. هذا الانتاج يتم في قسم منه متعاظم باستمرار في وحدات غير خاضعة جزئيا أو كليا للقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي. هذا التضخم في الاقتصاد غير المنظم هو نتاج للبرالية المنفلتة، أي دع السوق يعمل على هواه، وهذا ما يعني أن الأجور وشروط العمل ستتدهور باستمرار في ظل بطالة جماهيرية متزايدة باستمرار وحرية للرأسمال ليتنقل بين أجزاء الكوكب الأرضي كما يشاء متمتعا بحماية الحكومات الديمقراطية والمستبدة على السواء.

في وثيقة صادرة عن منظمة أوكسفام في يناير 2018 حول تقاسم الثروة مع اللواتي والذين ينتجونها جاء أن أسوأ فرص العمل توجد في القطاع غير المهيكل من الاقتصاد، الذي ينفلت من أي تقنين، حيث يعد الشباب والنساء أكبر ضحاياه. كما اعتبرت ان ميزان القوى هو في غير صالح اليد العاملة المشتغلة في الاقتصاد غير المنظم، وهو وضع يستفيد منه أقوياء الاقتصاد المعولم.

ففي مطلع عام 2018 بلغ عدد من تفوق ثروتهم مليار دولار 2043 شخص منهم حوالي 200 امرأة.. زادت ثروتهم في سنة 762 مليار دولار وهو مبلغ يمكن من القضاء على الفقر المدقع في العالم. بين يقدر عمل النساء غير المؤدى عنه اجرا حوالي عشرة الآلف مليار دولار. يستحوذ 42 شخص من كبار الأثرياء على ما يفوق ما يملكه 3,7 مليار شخص.

في مغرب 2013 كان هناك 5000 مليونير (كل واحد يمتلك مليون دولار على الأقل)، علما أنه في العشرين سنة الأخيرة تعاظم استهلاك الأغنياء المغاربة بنوعيه : المرتبط برفاهية العيش والسفر ... وتملك الأشياء الفاخرة. في سنة 2018 قدر سوق المنتجات الفاخرة عالميا بحوالي 920 مليار دولار، موزعة على عيش تجربة ترفيهية مشخصنة (حسب مزاج كل ثري) و 330 مليار دولار لاقتناء المنتجات الفاخرة الشخصية.

عملت الشركات في المراكز الامبريالية على تحميل الطبقة العاملة في مجملها تداعيات المنافسة المفتوحة بين الأجراء على مستوى العالم، غير أن انحدار مستوى أجور عمال الدول الصناعية عوضه جزئيا تدني أسعار منتجات عدة انتجتها طبقة عاملة في دول الأطراف. إن الاستحواذ على نتاج عمل الغير جزئيا أو كليا هو شكل من أشكال الاستعباد.

للاقتصاد غير المنظم تأثيرات سلبية متنوعة على المجتمع برمته، وعلى الشغيلة بشكل خاص.

- الوحدات الانتاجية غير المنظمة قد تنتج مواد مضرة بالصحة ولا تتوفر فيها الجودة والمعايير المتعارف عليها، وهو ما يصيب بالأساس أوسع الفئات من الشغيلة، نظرا لكون القدرة الشرائية للبورجوازيين تسمح لهم باقتناء حاجياتهم في شروط صحية جيدة.

- حرمان الملايين من الضمان الاجتماعي ومن التغطية الصحية ومن شروط الصحة والسلامة في أماكن العمل: ارتفاع الاصابات المميتة والأمراض المهنية، والعاهات المستديمة دون تبعات بالنسبة للمشغل.

- الحرمان من الأجر غير المباشر، أجور مباشرة هزيلة وهشاشة مرتفعة. «رسميّا، وصلت نسبة المشتغلين الذين لا يحصلون على التأمينات الاجتماعيّة في المغرب في 2012 إلى% 80 (أو 67 % من غير العاملين في الز راعة و 86 % من غير العاملين في الحكومة(، ويعدّ 10 % منهم فقر ا ء. 83 % من النساء المشتغلات غير مهيكلات)% 90 من غير العاملات في الحكومة(، % 56 في الوسط الحضريّ و 99 % في الوسط الريفي 63 . و 64 % من العاملين بأجر ليس لهم عقود عمل، خصوصا في القطاع الخاص% 70) » تقرير العمل غير المهيكل في البلدان العربيّة:الواقع والحقوق.

- نقص في المداخيل الضريبية وما يعنيه من تراجع في تمويل الخدمات العمومية وبالمحصلة ضرر زائد للشغيلة، حرمان الأبناء من التعليم ومن الرعاية الصحية المناسبة وإضعاف للقدرة الشرائية ولمستوى المعيشة.

قدرة الطبقة العاملة على التنظيم في نقابات كانت وستظل أساسية من أجل تقليص الفوارق في المجتمع الرأسمالي، فكل مكاسب الشغيلة تحققت وهي تسعى لهدم نظام الاستغلال البورجوازي.

ومع انحدار الوعي الطبقي وتسارع تركز الرأسمال على مستوى الكوكب عقب انهيار الاتحاد السوفياتي مع مطلع سنوات التسعينات من القرن العشرين، تدهور ميزان القوى الطبقي وتعرضت النقابات لدمج متزايد في بنية الهيمنة البورجوازية من خلال ما سمي بالشراكة الاجتماعية والمقاولة المواطنة.

حتى أن صندوق النقد الدولي في تقريره لأبريل 2017 حول آفاق الاقتصاد العالمي لاحظ ميل لتراجع التنقيب عبر العالم في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2013. هذا الأمر هو ناتج حرب حقيقية يخوضها البورجوازية ضد التنظيم العمالي النقابي، فحسب الاتحاد الدولي للنقابات (csi) سجلت في سنة 2017 اعتداءات ضد النقابيين في 59 بلد و اغتيالات لهم في 11 بلد.

الاقتصاد غير المنظم ليس قدرا ، التنظيم والنضال وحده قادر على تغير الواقع. مواجهة العمل غير المنظم مسألة ميزان قوى بين الطبقة العاملة في مجملها والبورجوازية: التنظيم النقابي هو اول الطريق، الحركة النقابية المنظمة عليها، إن أرادت الحفاظ على مكاسبها وتوسيعها، أن توسع العمل النقابي ليشمل القطاع غير المهيكل، وإن كان الأمر ليس سهلا، لظروف موضوعية (الحرب التي تخوضها البورجوازية ودولتها على العمل النقابي) وذاتية (انحدار في الوعي الطبقي)، ورفع مطالب مساعدة على تبلور ميزان قوى في صالح الشغيلة: خفض ساعات العمل الأسبوعية/35 ساعة، تجريم تشغيل الأطفال، ورفع سن إلزامية التعليم إلى 18 سنة(الحصول على البكالوريا)، إحداث مكتب تشغيل واحصاء عمومي يحتكر الوساطة في عالم الشغل، أي مواطن أو مواطنة في سن العمل إما أن يكون مسجلا في صندوق الضمان الاجتماعي، أو مسجلا في مكتب البحث عن العمل. والتكنلوجيات الحديثة تسمح بتتبع ذلك. خفض سن التقاعد.

يجب أن لا تبقى العلاقة بين العمل المأجور والعمل غير المأجور ملتبسة، كل الناس يقومون بعمل مفيد اجتماعيا، فالأعمال التي يقوم بها الأباء والأمهات لفائدة الأبناء والأحفاد الصغار والعمل المنزلي بكل مشتقاته، والنشاط التطوعي الجمعوي والنقابي والحزبي، يستفيد منه الرأسمال في النهاية من خلال أداء أجور أقل لأنها خدمات تحصل عليها الطبقة العاملة بدون مقابل من أعضائها غير المنخرطين في العمل المأجور.

بقلم: أ.د

طنجة في 28 أبريل 2021

نظام المُساهمة المهنية المُوحدة... أو كيف تَأخُذ الضريبة أموال الفقراء لتَوزيعها على الأغْنياء (تتمة)

يحسب مبلغ الضريبة بضرب هذا الدخل الصافي المحدد وفق هذه الطريقة بتطبيق معدل 10%.

ما هو جوهري هنا هو أن هذه المنهجية لتحديد الدخل الصافي تضر كثيرا بذوي المداخيل الدنيا. فهي تتضمن تمييزا واضحا وإن على مستوى كل مهنة، بحيث أنه كلما كان الدخل صغيرا كلما طبق عليه معامل أعلى يفضي عمليا إلى رفع مستوى الدخل الصافي الافتراضي. لنوضح هذا الأمر من خلال مهنة الجزارة مثلا. لدينا جزار بالجملة و آخر بنصف الجملة وثالث بالتقسيط. ولنفترض أنهم حققوا جميعا رقم أعمال سنوي متساوي بلغ 50 ألف درهم. للحصول على الدخل الصافي المفترض الخاص بكل واحد منهم، يضرب رقم الأعمال السنوي على التوالي في المعامل الخاص للفرع المهني الخاص بكل منهم، وهو بالتوالي،4% ، 10%، ثم 12%. نحصل في النهاية على المداخيل الصافية المفترضة التالية: الجزار بالجملة 2000 درهم، الجزار بنصف الجملة 5000 درهم، والجزار بالتقسيط 6000 درهم. و إذا طبقنا، أخيرا، على هذه المداخيل الصافية المعدل الضريبي الخاص بالخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة(10%) سنجد أن الجزار بالتقسيط هو الذي تحمل أكبر قدر من الضرائب(600 درهم) بحجم يفوق ثلاثة أضعاف مستوى ما تحمله الجزار بالجملة(200 درهم).

تبرهن هذه الملاحظات الأولية الجوهرية حول نظام المساهمة المهنية الموحدة على مدى سوئه، وكونه أداة فعلية لتحويل المداخيل من شرائح اجتماعية ذات دخل أدنى لتمويل احتياجات الخزينة، في حين لا تساهم طبقات الأغنياء إلا بنزر ضئيل، أوبأيشيء تقريبا، رغم أن أرباحها الصافية تقدر مئآت وملايير الدراهم سنويا.

ينبغي ألا يتحمل الفقراء المزيد من الضرائب... لذلك يستدعي الأمر أن لا تكتفي نقابات وجمعيات وفيدراليات المهنيين الصغار برفض هذه الضريبة، وإنما بخوض النضال ضده. و يتعين الشروع أولا في حملة واسعة النطاق لشرح أهداف هذه الضريبة وتوعية المهنيين بمخاطرها. ومن واجبنا، نحن ممثلي هيئات صغار المهنيين، أن لا نترك هذه الفئات عرضة للدعاية الواسعة لمثلي ذوي المهن الأغنياء ولوبياتهم الذين يقومون بجهد كبير رفقة مؤسسات الدولة لإقناع صغار المهنيين بقبول هذه الضريبة. علينا خوض حملة للمطالبة بسن ضرائب عادلة، ضرائب تتحملها أساسا الاستثمارات الرأسمالية، بحيث يرتفع معدلها كلما ارتفع حجم الأرباح. لنطالب بضريبة تصاعدية، حيث الأغنياء يتحملون النفقات اللازمة لعيش الفقراء و ليس العكس.

طنجة: معركةُ عُمال أمَانور، نجاحٌ بعد عامٍ من الصُّمود والنّضال

خاض حوالي 500 عامل بشركة أمانور بكل من مدن طنجة وتطوان والرباط معركة بطولية فاقت مدتها سنة كاملة، دفاعا عن حرية العمل النقابي، وكذا من أجل تحسين الأجور وظروف العمل. هذه المعركة الناجحة التي تصادفت مع حالة الطوارئ الصحية التي فرضت مع جائحة كوفيد 19-، كانت غنية بالدروس والعبر، لكل مناضلي الحركة النقابية والعمالية. من أجل إلقاء الضوء على هذه التجربة، نستضيف أحد قادتها الرفيق عبد اللطيف الرازي.



سؤال: بعد شهور من صمود عمال أمانور دفاعا عن الحريات النقابية، ما هو تقييمك الأولي لهذه المعركة؟

جواب: بداية، نستغل الفرصة من هذا المنبر لنتوجه بالتحية مجددا لكل الأصوات المناضلة على التضامن الذي خصت به معركتنا البطولية التي دامت أزيد من سنة. ونشير في هذا الصدد أن هذا التضامن كان له دور مهم في استمرار صمود العمال في شروط جد صعبة وقاسية.

وبالعودة إلى السؤال المطروح، نود أن أشير إلى أن تقييم المعركة بشكل موضوعي لا يمكن أن نتوفق فيه مثلما قد نتوفق فيه بالدقة المتوخاة، خصوصا إذا استحضرنا الكم الهائل من الأحداث والمتغيرات والمنعطفات التي مررنا بها طيلة هاته المدة، لكن ما هو أكيد، ويمكن أن يشاطرنا الرأي فيه كل مناضل غيور مهتم بالشأن العمالي، هو أن هذه المعركة التاريخية قد أعادت إلى الطبقة العاملة عزتها وهيبتها، وأثبتت أن النضال بإخلاص وتفان في خدمة مصالح العمال، بالرغم من العقبات الجمة التي تعترض كل من يختار هذا المسار، لا يمكن إلا أن يحقق هدفه النبيل مهما طال الزمن ومهما اشتدت المعاناة. ويمكن أن نقول بكل صدق، وللتاريخ، أن أكثر المتفائلين الواثقين من قدرة العمال على الانتصار لم يكونوا ليتوقعوا الانتصار الذي حققناه، إلا قلة قليلة جدا من آمنت بأننا سننتصر من ضمنهم، من طبيعة الحال، عمال شركة أمانور، وإلا لما صمدوا إلى آخر رمق.

وبالتالي يمكن القول، أنه في ظل الجمود التام الذي خلقته جائحة كرورنا، وما واكب ذلك من جمود نضالي وعزلة المناضلين عن بعضهم، واستحالة تنفيذ اشكال نضالية قوية، ينضاف إلى ذلك، الأزمة الخانقة التي عاشها العمال المعتصمون بكل من الرباط تطوان وطنجة، بحيث مرت لحظات حاسمة لم يكن يجد فيها العامل كسرة خبز، حرفيا، ليسد بها حاجته وحاجة أسرته للطعام، وقد شكل هذا الصمود وهاته التضحية، في هذه الظروف المفتاح الحقيقي للانتصار. وما يثبت أن هؤلاء العمال وعائلاتهم من طينة خاصة، ومعدن نفيس، وما جعلهم مفتاحا حقيقيا لهذا الانتصار العظيم، يكفي أن نستحضر أنهم تلقوا عروضا وإغراءات من الإدارة بالعودة للعمل للتنفيس عن أزمتهم، إلا أنهم رفضوا ذلك، مفضلين وضعية التشريد والتجويع على أن يتخلوا على زملائهم....

سؤال: ما هو تقييمك لحركة التضامن من داخل الاتحاد الجهوي للاتحاد المغربي للشغل؟

جواب: بشكل عام، ورغم الفتور الذي عرفته حملة التضامن خصوصا بعد قرار تعليق الأشكال النضالية التضامنية شهر فبراير 2020، وتراجعت أكثر مع الوضع العام الذي سببته جائحة كورونا، إلا أن المناضلين والمكاتب النقابية المنضوية تحت لواء الاتحاد الجهوي لنقابات طنجة، قد قدمت دعما كبيرا، كل حسب موقعه وطاقته، وساهموا بشكل كبير في دعم صمود العمال وضمان استمرار الاعتصام، وبالتالي هم جزء مهم من النجاح الذي حققناه. وقد استطعنا أن نخلق نوعا من اللحمة النضالية والتضامن اللامشروط بين مختلف القطاعات العمالية، وهذا مكسب آخر حققته المعركة ويجب تعميقه، لأن العامل في حاجة لتضامن أخيه العامل، كما أن المناضل العمالي في حاجة للمناضل العمالي ليشد أزره ويعزز صموده في أحلك الشروط.

أما باقي العيوب فقد أجابت المعركة على أغلبها، وما حققته أفضل بكثير من سيل من الانتقادات التي يمكن توجيهها، والهدف من كل ذلك هو تقديم الأفضل نصرة لقضية العمال. وكل ما قيل أعلاه ينطبق على مدينة طنجة الرباط وتطوان.

سؤال: ما تقيمك لتضامن باقي المكونات المناضلة الأخرى بالمدينة؟

جواب: كما قلت سابقاّ، فعدد الهيئات التي اعلنت و/أو انخرطت في حملة التضامن (اقصد الهيئات على مستوى طنجة تطوان والرباط) كان محصورا للغاية، ويعدون على رؤوس الأشهاد، وذلك لم يكن خفيا على كل متتبع للمعركة. وبحكم تجربتي في العمل النقابي، فإن أغلب هيئات التضامن الموسمي لا تعلن تضامنها إلا إذا كانت لها مصلحة ضيقة في ذلك. ولا نخفيكم أننا رفضنا عدة مبادرات لبعض الهيئات (...) لعلمنا أنها غايتها لم تكن بريئة. ويمكن القول أن هذه هي إحدى المرضيات والآفات التي يعاني منها العمل النقابي بالمغرب في الوقت الراهن.

وعموما لم نكن لنستجدي التضامن لأننا كنا نعتمد على قوانا الخاصة وعلى المناضلين والإطارات المخلصة والصادقة في تضامنها ومساندتها للمعركة.

سؤال: كيف كانت حركة التضامن بتطوان والرباط؟

جواب: بخصوص التضامن على مستوى الرباط وتطوان فقد كان ضعيفا نسبيا بالمقارنة مع مدينة طنجة، وذلك راجعا أن أغلب الخطوات النضالية (باستثناء الاعتصام الذي كان بالمواقع الثلاث) كانت تتم بمدينة طنجة، حتى أن وسائل الإعلام كانت تركز على هذا الموقع من دون قصد طبعا، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال التقليل من شأن هاذين الموقعين الصامدين، بل لقد لعبا دورا رئيسيا في نجاح المعركة. تخيل لو بقيت مدينة طنجة لوحدها في المعركة.. في تقديري الشخصي لم نكن لنحقق الانتصار الذي انتزعناه بفضل تظافر جهود جميع العمال والمناضلين بالمواقع الثلاث.

سؤال: ما هي مكونات الملف المطلبي ؟ ما هو مضمون الاتفاق بين المكتب النقابي وإدارة الشركة؟ هل يشمل الاتفاق العمال في المدن الثلاث (طنجة الرباط وتطوان)؟

جواب: الاتفاق بين المكتب النقابي وإدارة الشركة يقضي بعودة كافة المطرودين بمدن الرباط طنجة وتطوان إلى عملهم كمرحلة أولية تمهد، في حيز زمني محدد، لإمضاء اتفاقية جماعية لإنهاء النزاع الاجتماعي القائم.

سؤال: ما هو دور السلطة في الملف؟

جواب: كل ما يمكن قوله عن دور السلطة في الملف، أنها لعبت دور المحايد السلبي، خصوصا عندما تم حرمان العمال من تعويضات صندوق مواجهة جائحة كورونا بعدما امتنعت الإدارة عن التصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للاستفادة من هاته التعويضات ومحاولاتها التدخل لفض الاعتصام بالقوة ومحاولة الانحياز وتغليب مصلحة الإدارة على مصلحة العمال.

سؤال: ما هو تقييمك لتعاطي الاعلام المناضل مع معركة عمال أمانور؟ وكذا تقييمك لتعاطي الاعلام البورجوازي التجاري مع معركة العمال؟

جواب: بكل صدق وموضوعية، وباختصار شديد، فإن المنابر الإعلامية المناضلة والصادقة قد قامت بدور كبير في تعزيز صمود العمال ومنحهم ثقة أكثر عن طريق التعريف والتشهير بمعركتهم البطولية، ونستغل الفرصة، لنشير أن العمال ممتنين كثيرا لكل من ساند معركتهم من قريب أو من بعيد، أما ما سميته بالإعلام البرجوازي التجاري فلم يكن في حساباتنا، وليس لدينا الكثير لنقوله في هذا الصدد لأن تركيزنا كان على الجانب الإيجابي والمشرق في المعركة.

سؤال: ما هي مقترحاتك لتطوير إعلام عمالي طبقي؟

جواب: في ظل القيود المفروضة، فإن التغطية الموضوعية للمعارك، والتعاطي المبدئي والصادق مع مجمل القضايا العمالية مهما كانت الظروف هو أحد المفاتيح لتطوير الاعلام العمالي في هذه الظروف.

أجرى الحوار: ع.ح

طنجة في 20 أبريل 2021

استغلالُ النّساء في الزّراعة الرّأسمالية ونِضالهُن

مُقابلة مع عَتيقة الفِزازي

عتيقة الفيزازي مناضلة بالقطاع الفلاحي، خبرت الاستغلال كما تمرست واشتد عودها في مواجهته. خاضت تجربة اعتصام مديد، بصمود، بعد تعرضها للطرد من العمل ولخيانة قادة نقابيين زائفين. تحملت مسؤوليات عديدة بهياكل نقابة عمال وعاملات الزراعة. انتخبت يوم 4 أبريل 2021 عضوة بالمكتب الوطني للنقابة الديمقراطية للفلاحة، المنضوية تحت لواء فيدرالية النقابات الديمقراطية. التقتها جريدة المناضل-ة لتنوير قرائها وقارءاتها بما يجري في قطاع الزراعة الرأسمالية من استغلال وما يناقضه من نضال.

• نريد صورة اجمالية عن وجود النساء في الزراع الرأسمالية باشتوكة : العدد ، الأعمار، الحالة العائلية، هل نسبة الأمية اكبر بين النساء مما لدى الرجال؟

تمثل النساء اكبر نسبة لليد العاملة بالقطاع الزراعي ، ويتراوح عمرهن بين16 او اقل الى 80 سنة، يعملن الى ما بعد سن التقاعد، بسبب عدم التصريح بهن من طرف الباطرونا والتهرب من ذلك، وحالتهن الاجتماعية عازبات ومتزوجات ومطلقات وامهات عازبات، وهذا ما لا يترك لهن مجال الاختيار في العمل مما يسمح باستغلالهن المفرط من طرف رب العمل، خاصة النساء من اجل زيادة الأرباح، وتشكل النساء العدد الأكبر من نسب الامية، فالفتيات بنات العاملات الزراعية لا يكملن دراستهن لانهن يعتنين بالمنزل ومهام في غياب الام التي تشتغل عاملة زراعية مما يدفعها هي الأخرى للعمل مثل أمها في سن مبكرة

• وماذا عن ظروف حياة النساء العاملات : السكن، الخدمات العمومية، العمل المنزلي؟

اغلب العاملات الزراعيات لا يتوفرن على بيوت قارة بل انهم يسكن بيوت بدون ادنى شروط الراحة والسلامة الضرورية، بل الخدمات العمومية بالمناطق العمالية فإنها شبه منعدمة، فالعاملات الزراعيات طيلة اليوم يعملن، فهن نهارا يقضينه في العمل وبعد العودة يقمن بالعمل المنزلي المتراكم ليلا الى ساعات متأخرة، وفي الصباح المبكر قبل الذهاب للعمل

• ظروف الاستغلال: هل هناك ميز في التشغيل (كبر في السن، متزوجة ، حامل) ، هل يوجد ابتزاز جنسي في التشغيل؟هل يتم تسريح النساء بسبب الحمل؟ مدة العمل، هل ثمة أشغال تسند للنساء خصيصا، ام يقمن بنفس أشغال الرجال؟

هناك تمييز واستغلال مفرط لا فرق بين الحامل وكبار السن، ويتم استغلال اقل سنا، إضافة الى ابتزاز جنسي وتحرش، يتم تسريح وتوقيف الحوامل، ولا يتم مراعاة ظروفهن الا في الشركات التي يتواجد فيها عمل نقابي كفاحي يدافع عنهن وتضغط من اجلهن، فإن الباطرونا ان لم تسرحهن مما يجعل العاملات يخفين حملهن مخافة الطرد، ويتم استغلالهن لدرجة إجهاض بعضهن من جراء العمل

• يشتهر قطاع الزراعة الراسمالية بخطورة ظروف العمل، من حوادث وأمراض مهنية: هل تشتغل النساء في رش المبيدات، هل تتخذ الاحتياطات اللازمة، وهل ظهرت حالات أمراض مهنية بين النساء، وهل ظهرت آثارها على المواليد؟

العاملات الزراعيات يعمن في ظروف عديمة السلامة والوقاية فهن يعملن في رش المبيدات الزراعية السامة والكيماوية، دون اللجوء الى اقنعة واقية ولا ملابس لذلك، مما يتسبب لهن تشوهات في اجسادهن كالأمراض الجلدية وامراض الجهاز التنفسي ويؤثر كذلك النساء الحوامل منهن وعلى اجنتهن

• ما درجة استشراء الابتزاز والتحرش الجنسيين؟ هل يضطر قسم من العاملات الى بيع الجسد لتعويض نقص الدخل أو اثناء فترة البطالة؟

تتعرض العاملات لكل صنوف الاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي، ويضرن للصمت عما يتعرض له من تحرش ومضايقات، مع لأن لا بديل لديهن بسبب الظروف العيش والحياة الاجتماعية التي تفرض عليهن قبول التعرض لمثل هذه السلوكيات والتي تعد نوعا من الاغتصاب للعاملات الزراعيات

• هل تخفف الأشغال على المرأة الحامل وبعد الولادة؟

لا يتم تخفيف أي وطأة العمل على العاملة حديثة الولادة بما ان الباطرونا لا تهتم بالحالة الصحية ولا النفسية للعمال وكل همها هو زيادة الأرباح وتضخيمها، على حساب العاملات الزراعية، لكل فلا يتم تفعيل أي ميز إيجابي تجاههن وهن في فترة الارضاع بل يشتغلن كباقي العاملات الاخريات في نفس قساوة الظروف

• تتحمل النساء جحيم الاستغلال من أجل ضمان دخل، فكيف هي الاجور ومكملاتها: هل هناك اوجه ميز بينهن و بين الرجال؟ في الاجور وفي باقي المنافع؟

منطقة سوس ليس هناك أي تمييز بين العمال والعملات في الأجور، لكن هناك تمييز في التعويضات والمنح التي تمنح وتؤدى للذكور من العمال عكس العاملات، الا ان التمييز في الأجور بين الجنسين قائم في حوض اللوكوس وسايس والغرب

• الحماية الاجتماعية أجر غير مباشر، اعطينا فكرة عن نسبة المسجلات في الضمان الاجتماعي، الاستفادة من عطلة الامومة (14 اسبوعا) التي يؤدي الضمان الاجتماعي أجورها؟

رغم أن عاملات الزراعية يمثلن أكبر نسبة من اليد العاملة بالقطاع الفلاحي، لا يتم التصريح بهن لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وحتى ان تم التصريح ببعضهن فلا يتم التصريح بالأيام كاملة بصندوق الضمان الاجتماعي فلا تجدن 26 يوما بل ما بين يومين الى 12 يوما. فلا تستفيد من خدمات هذا الصندوق، كالتعويضات عن الامراض والأدوية، رغم ان هناك اقتطاعات من اجورهن ولا يتم التصريح بذلك، لكن بعض الشركات التي يكون بها عمل نقابي قائم فإن النقابيات التي يتابعن ملفاتهن يضغطن على الباطرونا من اجل التصريح الكامل وكل تغافل منهن يوازيه اهمال التصريح بهن. لان منطق الربح ومراكمته هو المتحكم في عقلية الرأسماليين.

• هل تلجأ النساء الى اخذ سنة العطلة غير المؤدى عنها لأجل تربية مولودها؟

لا تلجأ النساء الى عطلة سنة بعد الولادة غير مؤدى عنها، لان اغلب العاملات يعشن ظروف اجتماعية واقتصادية قاسية، مما يجعل بعض النساء يلتحقن بالعمل قبل انتهاء عطلة الامومة (14 شهرا)، رغم صحتهن المتضررة بعد المخاض في قطاع صعب مثل القطاع الزراعي حيت المبيدات والمواد الكيماوية والاثقال والاعمال المتعبة، ويتركن اطفالهن بالمنزل، فنجد قلة قليلة من العاملات اللواتي يطلبن عطلة السنة غير مؤدى عنها، لذلك فالمطلوب في ظروف الأجور الهزيلة و ارتفاع تكاليف العيش ان تكون عطلة السنة مؤدى عنها وتمديد فترة عطلة الامومة. والا وجدن انفسهن في العمل قبل مضي عطلة الامومة

• تنص مدونة الشغل على وجوب احداث مصلحة طب شغل بكل مؤسسة مشغلة لاكثر من 50 أجيرا، وهذه حالة معظم الضيعات الرأسمالية، فما واقع المصالح الطبية للشغل في اماكن العمل؟

هناك نقص او شبه انعدام للمصالح الصحية والطبية، وان وجدت فتكون فقط شكلية في الشركات التي يطالب بها العمال والعاملات الزراعيات، وغياب تفعيها بالقطاع الزراعي

• وهل تستفيد العاملات المرضعات من من نصف ساحة صباحا ونصف ساعة ظهرا للرضاعة طيلة 12 شهرا؟ وهل هناك غرف رضاعة مجهزة؟

في صفوف العاملات الزراعيات لا يستفدن من فترة الارضاع بالصباح والمساء، فالباطرونا تقوم بتجهيز جميع أدوات الاستغلال والاستعباد، بينما غياب قاعات الارضاع والحضانات، فلا وجود لأي مكان مخصص للرضاعة بالقطاع الفلاحي، الا ان هناك بعض الضيعات يكون الاتفاق مع المكاتب النقابية القوية، الا ان الحلول تكون ترقيعية لا تصل الى حل جذري، فالباطرونا الزراعية لا تهتم بحياة الطفل ولا لأكله ولا لصحة امه وحياتهما، فالأهم مراكمة الأرباح.

• ظهرت النساء بقوة في العديد من التظاهرات العمالية، وفي المعاركايضا، فهل يمثلن في النقابة النسبة التي يمثلنها ضمن اليد العاملة؟

نسبة اليد العاملة للنساء كبيرة في القطاع الزراعي، الا ان هذا العدد لا ينعكس في العمل النقابي، فهناك ضعف شديد في المشاركة النسائية بالعمل النقابي بالقطاع الزراعي، لهذا من اجل استعادة حقوقهن المشروعة حري بهن التواجد داخل منظمات النضال، فمشاركتهن غير كافية لرفع الحيف والميز الممارس عليهن من طرف الرأسمالية الزراعية.

• هل توجد النساء بنسبة كافية في أجهزة النقابة؟ ما سبب نقص تمثيلهن؟

لا تتواجد النساء بالأجهزة النقابية بشكل كبير رغم انهن النسبة الغالبة بالقطاع الزراعي، مرد ذلك نظرة المجتمع الذكوري المهيمن حول رأي النساء في الإطارات النقابية، فنحن كتجربة شخصية في الأجهزة القيادية المحلية باشتوكة ايت بها، بالنقابة السابقة التي رشحنا اليها، الا انها صادفت مجموعة من المعيقات من بينها نظرة المجتمع المهيمن على حقوق العاملات وتواطئ البيروقراطيات النقابية الجهوية والوطنية مع الباطرونا الزراعية والسلطات المحلية، مخافة ان تقود النساء النضال في صفوف العاملات الزراعيات اللواتي يشكلن نسبة ساحقة بالقطاع الفلاحي، مما يجعلهن يدافعن عن حقوقهن واسترجاعها، مما عجل في تفعيل مسطرة الطرد من العمل ومن النقابة، من اجل ان يكن عبرة لباقي العاملات ليصرن تحت رأي القيادات النقابية و مساعدة الباطرونا في استغلالهن اكثر. فالعمل النقابي الفاسد يحارب العمل النقابي في صفوف العاملات حتى لا يصرن ممثلات بالأجهزة النقابية القيادية، لهذا من واجب النساء العاملات الانخراط الجاد في العمل النقابي من اجل صون حقوقهن

• هل تسعى الأجهزة النقابية المحلية و الوطنية إلى تشجيع مشاركة النساء في العمل النقابي و اجهزته؟

كل الأجهزة النقابية تسعى الى ضم وانخراط النساء في العمل النقابي خاصة العمل الزراعي، من اجل كسب وضمان قاعدة عمالية كبيرة، لكن دون الحيلولة في تحمل المسؤولية بالأجهزة النقابية، من اجل استغلالهن وابعادهن عن اتخاذ القرارات، لكن كتجربة محلية داخل النقابة الديمقراطية للفلاحة، فهي رائدة حيت يجري حفز العاملات على تحمل المسؤولية وقيادة الأجهزة، ترفع شعار ان لا حركة نقابية دون انخراط النساء في الأجهزة، من اجل المواجهة وتنظيم النضال ومواجهة الباطرونا الزراعية ورفع الوعي. فبدون قيادات نسائية لن يتم احترام المطالب وحقوق النساء وقضاياها المهمشة، فهذا يدل عن اقلية النساء القيادات مما يشكل عائقا في رفع مطالب نسائية من طرف القيادات الذكورية.

• هل توجد لجنة خاصة بالنساء في النقابة؟

بالنسبة للفرع المحلي للنقابة باشتوكة ايت بها، هناك لجنة العاملات الزراعيات، تضع من مهامها توعية النساء العاملات الزراعيات بمطالبهن وحقوقهن، واهمية عملهن في سيرورة الإنتاج، ودورها الكبير الذي تمارسه النساء داخل النقابات، وتم تنظيم حملة تشهير حول الأوضاع القاسية والمزرية التي تعيشها العاملات الزراعيات تزامنا مع مارس النسوي شهر النضال والكفاح النسائي، ومن تطلعات اللجنة تعميم الفكرة على جميع النقابات والقطاعات والضيعات بالمنطقة والجهة وتطمح ان تجسدها وطنيا.

• هل تهتم النقابة بمسألة اضطهاد النساء الخاص اهتماما كافيا؟ هل يوجد شعور لدى النساء ان الرجال يسيطرون داخل النقابة؟

تحس العاملات بسيطرة زملاءهن الرجال، ومن العادات الجارية في الحركة النقابية تكيف النساء مع سيطرة الذكور، لكن داخل النقابة اليوم باشتوكة يتم تشجيع النساء لتقلد مراكز القيادة والتنظيم، ويتم داخل لجنة العاملات حفز النساء نحو الانخراط الفعال في النضال والتنظيم النقابي وعدم تقبل فكرة ان الرجال هم من لديه قدرات تنظيمية، لذلك فلا مناص من تقلد النساء المسؤوليات للتعريف بحقوقهن ومشاكلهن داخل أماكن العمل وخارجها

• ما هي في نظر العوائق في وجه مشاركة فعالة اكثر للنساء في تسيير النقابة؟ وما السبيل لتجاوزها؟

من المعيقات التي تواجهها النساء العاملات هيمنة الاضطهاد الذكوري الذي لا يسمح باتخاذ قرارات، وعدم الاهتمام ورد الاعتبار الى خصوصيات النساء من اجل مشاركتهن بشكل فعال، مثلا مواقيت الاجتماعات واماكنها التي تتعذر على النساء خاصة انها تقوم بمهام أخرى غير العمل، لذلك يجب تفعيل دور النساء داخل المنظمات النقابية في ظروف تسمح لها مع مراعاة لظروفها، لذلك يجب العمل تكوين العمال والعاملات من أجل الزيادة في الوعي النضالي وكذا تنمية الفكر لدى الجنسين حول وضعية النساء وخصوصيتها لتكون مدرجة في جدول أعمالهم النضالية وكذا لحفز الانخراط الفعلي للنساء العاملات في المنظمات النقابية من أجل فرض وجهة نظرها حول أوضاع النساء العاملات.

مع مُكافحي-ة التّنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فُرض عليهم التّعاقد

حوار مع لحسن هلال - منسق جهة بني ملال- خنيفرة وعضو المجلس الوطني و لجنتي الإعلام والحوار الوطنيتين.

منذ اليوم الاول لظهور حركة النضال ضد التعاقد المفروض في قطاع التعليم، وقفت جريدة المناضل-ة، انسجاما مع هويتها الطبقية، وطموحها الكفاحي، ضمن صف هذه الفئة من الطبقة العاملة. فسلطت الاضواء على مرامي خطط الدولة المدمرة لاستقرار العمل، وساندت النضالات بالتحليل و الاستنتاج المناضل.

فيما يلي مقابلة مع احد كادر الحركة، الرفيق لحسن هلال

• ما هو العدد الإجمالي للأساتذة والأستاذات المفروض عليهم-عليهن التعاقد بالإقليم؟

- يفوق العدد بإقليم أزيلال 4000 أستاذ وأستاذة.

• ما هي الأفواج الممثلة؟

- : إن التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليه التعاقد إطار يجمع جميع الأفواج. أما فوج 2021 فهو يتسم بخصوصية كونه لم يلتحق بعد بالأقسام، لكنه يخوض معارك وله مطالب خاصة داخل المراكز، ونحن ننسق معهم كونهم جزء لا يتجزأ من التنسيقية الوطنية.

• إلى أي الحدود تصل نسب الملتحقين-ات بنضالات التنسيقية الوطنية؟

- يجب وضعك في الصورة هنا، فعلى مستوى إقليم أزيلال يصعب تحديد النسب بشكل دقيق بحكم عدم توفر بعض المناطق على شبكات الاتصال (réseaux)، وللتوضيح أكثر؛ أحيانا يكون هناك إضراب ولعدم توفر شبكة الاتصال لبعض الأساتذة والأستاذات، وبالتالي يصعب تحديد العدد بشكل دقيق. لكن غالبا ما تصل النسب إلى ما يفوق نسبة 95 في المئة من المضربين-ات، وللإشارة تصل النسب في بعض المؤسسات إلى 100 في المئة، وعليَّ التذكير بأن مديرية أزيلال تشكل أعلى النسب على المستوى الوطني.

• فيما يتعلق بعدم الملتحقين- ات كم تشكل نسبهم- هن؟

- هذا سؤال مهم، بالنسبة لهؤلاء رغم قلتهم فإننا نتفهم وضعيتهم، فمثلا نجد من ضمنهم أستاذة زوجها يعمل لدى جهة مخزنية معينة (الشرطة، الدرك...)، أو أستاذ والده (مقدم)، وبالتالي تشكل هذه الوضعية نوع من الضغط، وعموما تبقى هذه الحالات قليلة وتشكل استثناءات لا تؤثر عموما.

• هل النسب غير الملتحقة تشكل فقط الاستثناءات المذكورة، أم هناك أساتذة وأستاذات غير المهتمين-ات أو غير المقتنعين-ات بنضالات التنسيقية أو ينقصهم الفهم؟

- نحاول داخل التنسيقية بآلياتنا ووسائلنا إيصال المعلومات والمعطيات لأكبر عدد ممكن من الأساتذة والأستاذات، لكن وكما أوضحت سابقا نظرا للعدد الكبير بالإقليم ومشاكل شبكة الاتصال، وقد نلمس بعض التردد عند عدد من الأساتذة والأستاذات. لكن كما عاينت أثناء مسيرة اليوم كنموذج فتقريبا الكل انخرط.

• ماهي السبل الممكنة لتحفيز النسب الضئيلة من غير الملتحقين-ات؟

- نحاول أن نعمل عن طريق منسقي المؤسسات والجموع العامة على تأطير وتعبئة أكبر عدد ممكن، لكن حتى نكون واضحين فإنه دائما ما تكون هناك حالات استثنائية كما سبق الذكر، إذ هناك من هو مرهون بضغوطات عائلية، بالإضافة إلى هاجس الخوف. أؤكد مجددا أن هذه الاستثناءات غير مؤثرة عموما.

• ما هو حجم الحضور الذي تعرفه الجموع العامة؟

- يجب الأخذ بالاعتبار دائما جغرافية إقليم أزيلال، إذ توجد العديد من المناطق النائية حيث صعوبة المسالك، وعدم توفر وسائل النقل أحيانا، وهي إكراهات نراعيها في حضور الجميع للجموع العامة. لكن نعمل من خلال الجموع العامة على انضباط الجميع للإضراب والتشبث بقرارات التنسيقية، وهنا أستحضر الهاشتاغ: "بيان التنسيقية الوطنية أهم لدي من مذكرة وزارية".

وليست الجغرافية وحدها من تؤثر على أعداد الحضور للجموع العامة، هناك أيضا الإكراه المرتبط بالمقرات. إذ ليس هناك مقر يستطيع احتضان آلاف الأساتذة والأستاذات، لهذا نركز على حضور منسقي-ات المؤسسات، وإن حضر مناضلون-ات بالإضافة إليهم فذلك جيد، لكن حضور المنسقين-ات إلزامي لتبليغ مخرجات الجموع لإخوانهم ورفاقهم بالمؤسسات.

• انطلاقا من أجوبتك حول الجموع العامة، هل تحدثنا أكثر عن العملية الديمقراطية داخل التنسيقية؟

- نعم، إن أي معطى وطني أو خلاصة يقدمها منسقو المؤسسات للأساتذة والأستاذات بكل مؤسسة، وبعد ذلك يتم تجميع خلاصات النقاش المتفق عليها داخل كل مؤسسة على حدة، ويتم إحالتها إلى المجموعة الخاصة بمنسقي المؤسسات، بعدها تُحول إلى المجلس الإقليمي الذي يكلف لجنة خاصة بتجميع خلاصات النقاشات على مستوى المؤسسات وتكييفها لإرسالها فيما بعد جهويا على أساس كونها الخلاصات الإقليمية، وهكذا دواليك حتى نصل إلى المستوى الوطني. إذ خلال المجالس الوطنية يقدم كل منسق جهوي كلمة تَعرض خلاصات الجهة ككل.

• ما هي العلاقات التي تجمعكم بالنقابات إقليميا (خاصة نقابات التعليم)؟

- على المستوى الإقليمي هناك علاقة احترام تجمعنا بالإطارات النقابية، ونحن في التنسيقية لسنا بديلا للنقابات، ومن صالحنا أن تتقوى من أجل تأدية دورها في الدفاع عن الشغيلة التعليمية، فما أحوجنا إلى إطارات نقابية قوية.

لكن بالمقابل نسجل على مستوى الإقليم غياب بعض الإطارات النقابية عن الحضور الميداني، وأحيانا لا نلمس مجرد بيان داعم لنضالات التنسيقية. وبالتالي نعتمد بشكل أساسي على ذواتنا باعتبارنا إطار قوي، وهنا أذكر بالتساؤل التي تطرحه علينا العديد من المنابر الإعلامية: لماذا أسسنا تنسيقية ولم نلتجئ للنقابة؟ سأقول بأن النقابات تضم فئات قطاعية عديدة، ومنه فكرنا في إطار يتبنى مطلبنا فقط.

وأحيي بعض الإطارات النقابية بأزيلال التي تدعمنا الجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي (FNE)، كالنقابة الوطنية للتعليم- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT)، وبشكل أو بآخر الاتحاد المغربي للشغل (UMT)، إذ توفر لنا هذه الإطارات المقرات وتساند التنسيقية ميدانيا. في حين تبقى أخرى غائبة للأسف الشديد.

تتوفر النقابات على مناضلين شرفاء نكن لهم الاحترام، ونعتبر أنفسنا والإطارات النقابية وجها لعملة واحدة، إذ علينا توحيد النضالات ميدانيا.

• إذا كانت التنسيقيات هي الأخرى تخضع لمنطق التفييء، الشيء الذي ذكرته عن النقابات، ومنه أليس ظهور التنسيقيات سببه عدم قيام النقابات بدورها الحقيقي أي الدفاع عن مصالح الأجراء وليس مسألة الفئوية، وهنا سأطرح عليك سؤال حول العلاقة بين التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليه التعاقد وباقي التنسيقيات الفئوية، وهل هناك عمل مشترك ميداني وحدوي؟

- أكيد يدنا ممدودة من أجل العمل الوحدوي، وتواجد العديد من التنسيقيات مرتبط بتنوع المطالب.

هنا سأعود للفسيفساء التي يعرفها الوضع النقابي، فحبذا لو أن النقابات تتوحد في إطار واحد، نلمس أن هناك شد وجذب بين النقابات حتى في قطاع التعليم، تارة نجد تنسيق ثنائي، تارة ثلاثي، تارة رباعي.

في الغالب القيادات النقابية هي بيروقراطية، مع احترامي طبعا للمناضلين الشرفاء داخل الإطارات النقابية. هناك أيضا داخل القيادات النقابية قيادات تمثل أذرعا سياسية لأحزاب، وهنا تحضر نقطة العمل النقابي وفق التعليمات مما يؤثر هو الآخر على مستوى نضال النقابات. أجدد أنه حبذا لو كان هناك إطار نقابي واحد.

وبالتالي نقاش وضع الفئوية داخل التنسيقيات دائما سيجرنا إلى نقاش الوضع النقابي، إضافة إلى أن المطالب الفئوية هي ما تجعل هذه الفئوية حاضرة داخل التنسيقيات، وبهذه المناسبة نتمنى أن تكون هذه فرصة للم الشمل والوحدة الميدانية، ولا يفوتنا أن نحيي التنسيق الثلاثي للمدراء وهيئة التفتيش وكل المتضامنين مع قضيتنا.

أود كذلك أن اتحدث عن ما يميز مطلبنا كتنسيقية أي إسقاط التعاقد، هذا المطلب هو عام يشمل الشعب المغربي، وبالتالي هو مطلب يجب أن يتحد الجميع من أجله فهو ليس فئوي في العمق، لأن هدف الدولة هو تمرير مخططات تخريبية للمدرسة العمومية بضرب مجانية التعليم والحق في تعليم عمومي مجاني، والحق في التوظيف العمومي.

• بناء على إجابتك حول مطلب التنسيقية باعتباره يهم جميع الفئات الشعبية، وأن مخطط التعاقد لا يهم الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد فقط، وإنما يهم المدرسة والوظيفة العموميتين، فما مدى انخراط هذه الفئات إقليميا في نضالات التنسيقة؟ وما العمل التي تقوم به التنسيقية من اجل التعبئة داخل صفوفها؟

- بشكل عام أظن أن الوعي الجماهيري تامى، فمثلا؛ مؤخرا يتم تداول أن التنسيقية تحرض، وبهذا فالمخزن يمارس الوصاية على الشعب المغربي حتى لا يدافع عن حقوقه، فمن قام بإخراج التلاميذ من المؤسسات التعليمية ليس تحريض الأساتذة وإنما قتامة المشهد، التلاميذ أذكياء وهم مشاريع أساتذة الغد، هنا أستحضر أننا درسنا تلاميذ سنة 2016 هم الآن أساتذة مناضلون داخل التنسيقية.

وبالنظر إلى العديد الكبير للأساتذة بإقليم أزيلال، بمعنى قد نجد تقريبا أن داخل كل أسرة أستاذ أو أستاذة فكيف نتهم بالتحريض، هذا الأمر يساهم في إدخال قضية مخطط التعاقد لبيوت الأسر.

ما وصل إليه التعليم العمومي وضع كارثي من جانب التوظيف ومن جانب المناهج والمقررات المتدنية، إذن من يمارس الوصاية على الشعب إنه المخزن. بهذا فتحصين المدرسة العمومية هو تحصين للشعب المغربي، ومستقبل الأجيال القادمة.

• ارتباطا بما سبق، ماذا يشكل لكم دعم وتضامن التلاميذ والتلميذات خاصة مقاطعة 22 مارس المرفوقة بمسيرة احتجاجية هنا بأزيلال، وحضور بعض الفئات الشعبية لمسيرة اليوم؟

- من المؤسف حقا أن نجد التلاميذ خارج الصفوف الدراسية، لأن مكانهم الطبيعي هناك، لكن كما قلت لك فالذات التلاميذية أحست بأن مستقبلها معرض للخطر، والتلاميذ لا يحتاجون للتحريض خاصة جيل الأنترنيت الذي يتابع أساتذته على "الفيسبوك".

حتى لا يضيع الأساتذة والتلاميذ والشعب على الوزارة فتح حوار جاد ومسؤول لتحقيق استقرار اجتماعي ووظيفي للأساتذة.

• بما أنك ذكرت الحوار مع الوزارة، وبما أننا سبقنا أن تحدثنا عن النقابات، فما موقفكم منها خاصة في الجانب المرتبط بالحوار؟

- على النقابات القيام بدورها التاريخي المتمثل في الدفاع عن حقوق الشغيلة، أو أن تحل نفسها.

كما يقول مارتن لوثر بأن أسوأ مكان في الجحيم محجوز للذين يلتزمون الحياد السلبي أثناء المعارك الأخلاقية العظيمة. هكذا فعندما تكون هناك معركة، فما معنى أن تقول النقابات أنها محايدة، هذا يكشف واقع العمل النقابي وهي من بين أسباب ضعفه، ومن بين أسباب ظهور التنسيقيات، فلو وجدنا النقابات تدافع عن حقوقنا ما كنا لنؤسس التنسيقية كنا لننخرط في النقابات.

سأحكي لك عن مثال؛ أتذكر أن النقابات هنا بأزيلال أصدرت ذات يوم بيان مشترك للنزول الميداني في وقفة، نزلت فإذا بي أجد 12 شخصا أمام مقر مديرية التعليم. بينما نحن في التنسيقية نجد أن المؤسسة الواحدة قد ينزل منها ما بين 28 و30 أستاذ-ة.

إذن أين يكمن الخلل؟ إن النقابات لم تستطع خلق عمق جماهيري وملامسة المطالب الحقة والدفاع عنها، وأن تسمي الأشياء بمسمياتها.

أستحضر كذلك مسيرة اليوم حيث حضرت نقابة يصرح حزبها السياسي بأنه مع التعاقد، وهي قادمة ببيان مع إسقاط التعاقد، أقصد نقابة العدالة والتنمية (UNTM)، وهي لم يسبق لها أن حضرت معنا ميدانيا، أول مرة أراها تحضر معنا.

إذن هل هؤلاء يتبعون الموجة؟ نقول إننا لا نريد نقابات تتبع الموجة، إنما نريد نقابات تبني مواقف، ولو كان بالشارع 10 أشخاص عليها تجسيد موقفها.

نريد أن تخرج النقابات بمواقف جريئة ضد كياناتها السياسية وامتداداتها وأذرعها داخل البرلمان.

في هذا السياق، وارتباطا بسؤال الحوار فإننا نؤكد كلجنة حوار أننا نرفض أية وساطة، ونطالب بحوار جاد ومسؤول بشكل مباشر مع التنسيقية، ولا نحتاج إلى وصاية من أي جهة سواء النقابات أو أي كان، وسنرفض أي حوار من أجل الحوار والرهان على كسب الوقت.

• ما هو أفق النضال؟ وما هي السبل من أجل الانتصار بإسقاط مخطط التعاقد؟

- : ما دام التعاقد قائما فمعركتنا مستمرة، والتصعيد هو سيد الموقف، فنحن نعي جيدا أن الدولة بما تمتلكه من قوة تسعى جاهدة إلى تنزيل مخططات تخريبية. هنا يطرح التساؤل؛ من يمثل هؤلاء المسؤولين؟ هل يمثلون أنفسهم أم الجهات المانحة أم ماذا؟ فأغلبية الشعب تنادي بإسقاط التعاقد.

إذن التصعيد هو ما يلوح في الأفق، وإذا كانت الدولة تراهن على الوقت، فذاك رهان فاشل لأن التنسيقية إطار قوي وله امتداد جماهيري كما ونوعا وحياة ديمقراطية مكنته من ذلك.

كما أن الرهان أيضا على اعتقالات المنسقين والتضييق عليهم وتخويفهم هو أيضا رهان فاشل.

• هل تعرضت أيضا للتضييق باعتبارك منسقا؟

- نعم، ولدي ملف بالمحكمة محفظ في أي لحظة قد يتم التعامل معه بالإضافة إلى التضييقات والتهديدات لكن هذا لن يثنينا عن المضي قدما في نضالاتنا.

• أود أن أسألك عن مشروع قانون الإضراب، ألا ترى التنسيقية أنه وجب تضمينه ضمن مطالبها؟

هذا قانون آخر من بين القوانين المجحفة، ولا يعني التنسيقية وحدها لأنها ليست الوحيدة من تحتج وتضرب، بل جميع القطاعات معنية.

منذ أن كنت مناضلا خلال النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي في الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين لمست أن هذه الدولة دائما تحاول التحايل، بالطبع هذا القانون مجحف وسنناضل من أجل إسقاطه، وتجدر الإشارة إلى أنه لايخيفنا.

أكرر للمرة الثالثة أنه قانون مجحف فنحن الآن نتعرض للسرقة بمسمى الاقتطاع، بل أكثر من ذلك إن الأجرة اليومية تقريبا 150 درهم وعندما نضرب يتم اقتطاع 600 درهم أو 700 أحيانا، وبالتالي هذه سرقة كاملة الأركان. هكذا فإننا نحس أنه ليست هناك دولة مؤسسات وإنما عصابة منظمة.

• هل لديك كلمة أخيرة؟

- :نحيي المنابر الإعلامية الشريفة من بينهم جريدة المناضل- ة، ونحيي الإطارات الشريفة في حين نسجل غياب بعض المنابر الإعلامية ونعيب على أخرى سطحية التعامل مع قضيتنا وفقر المعطيات والمعلومات التي تقدمها، كما نحيي جميع المناضلين الشرفاء.

ازيلال في 23 مارس 2021.

كلميم وادنون: طبقةٌ عاملةٌ مقهُورة وواقعُ نقابيّ متأزّم

شهدت مدينة كلميم توسعا عمرانيا كبيرا خصوصا مع بداية الألفية الثالثة، بعدما كانت بالسابق جماعة قروية تابعة لدائرة الطنطان عمالة إقليم طرفاية منذ إحداث هذه الأخيرة سنة 1958، وانتمائها لجهة الجنوب، فأصبحت المدينة اليوم ولاية لجهة كلميم وادنون المشكلة من : سيدي افني، والطنطان، واسا – الزاك، تمتد من ساحل المحيط الأطلسي إلى تخوم الصحراء، هذا التحول كما هو الحال بكل مكان، حصل بعرق وكدح الطبقة العاملة وكافة فئات الأجراء بجميع القطاعات.

تمتد الجهة على مساحة ثمانية وخمسون الف، ومائة وثمانية وستون(58268) كيلومتر مربع، يقطنها نحو أربعمائة وثلاثة وثلاثون الف، وسبعمائة وخمسة وخمسون(433755) نسمة. تضم الجهة 53 جماعة و8 مجالس حضرية.

وموقع مدينة كلميم بالجهة جاء على الطريق الوطنية رقم واحد(1) بمركز رئيسي أساسي (استراتيجي) يربط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وبلغ عدد سكانها، مائة وثمانية عشر الف، وثلاثمائة وثمانية عشر(118.318) نسمة،حسب (إحصاء 2014) ولجهة كلميم وادنون ثروات طبيعية متنوعة، خصوصا المنجمية والمعدنية والبحرية...)؛ حيث يطحن الرأسماليون الطبقة العاملة طحنا، وتتوفر على أراضي زراعية تمتد على أزيد من مائتين الف (200 الف) هكتار، فضلا على المساحات الشاسعة الصالحة للرعي، تبلغ نحو أربعة ملايين(4 مليون) هكتار، وعلى ميناءان بكل من سيدي افني، والطنطان، يعدان من الموانئ تفريغ كميات مهمة من أصناف الثروات البحرية، ومطارين بكل من كلميم والطنطان،وقد بلغت نسبة التمدن بها نحو ستين بالمائة.(1)(2)

فالفضل الكبير بكل هذا يعود للكادحين والموظفين الصغار الذين اشتغلوا ويشتغلون جل الوقت من أعمارهم/ن، في ظروف قاسية وبأجور زهيدة وحقوق مهضومة، وعلى حسابهم/ن، وصلت الجهة ومدينة كلميم لهذا المستوى اليوم.

الطبقة العاملة تحت أدوات السحق الرأسمالية

تعاني الطبقة العاملة من ظلم الرأسماليين المحليين والأجانب؛ فنزاعات الشغل كثيرة والحرمان من الحقوق مستمر، والقضاء المدعي تطبيق العدل،غير مستقل ويساند أرباب العمل الرأسماليين على حساب العمال. وقد ازداد القهر بتطبيق خصخصة القطاعات الاجتماعية في ظل السياسات المتبعة، التي خلقت مقاولات من الباطن تشغل العمال بالعقدة، حسب حاجتها لهم/ن، من أجل تراكم الأموال على عرقهم، وبعد ذلك تطردهم وقت شاءت؛لأن ميزان القوى يميل لجهة الطبقة الحاكمة؛ بينما منظمات النضال العمالية التي من علة وجودها، وواجبها الدفاع عنهم/ن، مشلولة وتعيش أزمة عميقة جداً.

كانت أهم واكبر وحدة صناعية بكلميم، هي المطاحن الكبرى التابعة للشركة المغربية لتنمية الأقاليم الصحراوية، التي تأسست بعد المسيرة الخضراء مباشرة سنة 1976. ولما بدأت العمل والإنتاج والتسويق سنة 1983، اشتغل بها أزيد من 130 عامل ومستخدم، في ظروف الاستعباد، وانعدام النضال النقابي المكافح، بحيث ترك الكادحين لغسل الدماغ، وشحن وعيهم بأفكار الرأسماليين الكبار،وأغنياء حرب الصحراء الغربية الجدد، المبنية على الوحدة الوطنية والقضية الأولى، التي يطلب من العمال/ات التضحية بحياتهم من اجلها، مثل الخدمة العسكرية بمصلحة الأقلية الحاكمة، وبعد ذلك يطردون، وحتى أرامل وأبناء الجنود الذين ضحوا بأرواحهم بهذه الحرب يعانون القهر، وأوضاعهن/م جد مزرية.

جزء من عمل الحركة النقابية بكلميم

كانت فرحة الطبقة العاملة وكافة الأجراء عالية، ومنهم عمال ومستخدمي المطاحن الكبرى لكليميم عندما تأسس فرع نقابي بالمدينة. لكن الحركة النقابية المكافحة بالمغرب عرفت وتعرف عدة مشكلات، انعكست على الوضع النقابي بالجهة. فالفروع بالمنطقة عاشت وتعيش أزمة مزمنة، ويرجع أصلها منذ تأسيسها من طرف أحزاب ما عرف بالكتلة الديمقراطية،المشكلة من المحافظين والليبراليين الحداثيين الذين يستقطبون الشباب بحملهم اسم الاشتراكية، الجاذبة إليها المتعطشين للتغيير الفعلي. فكل حزب أسس الفرع النقابي التابع له، وتشكيل جل المكاتب النقابية بالقطاعات الموجودة بالمدينة لكي تبقى تحت سيطرتها أو تدور بفلكها. فنقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ارتبطت بحزب الاستقلال، والكنفدرالية الديمقراطية للشغل بحزب الاتحاد الاشتراكي، وكان أعضاء حزبي التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي ينشطون بهذه الأخيرة.

ولما تأسس فرع حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي بكلميم، تعمق الصراع التاريخي بين مناضليه و حزب الاتحاد الاشتراكي وحلفائه، داخل كل منظمات النضال النقابية والحقوقية، وبالجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين عندما تأسس فرع لها بالمدينة.

وفي أواخر التسعينيات من القرن العشرين، ومع عودة خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز تكوين الموظفين، وأعداد المعطلين/ات من مختلف المواقع الجامعية، وبروز تيارات اليسار الجذري بالمدينة، منهم: الديمقراطيون المستقلون، والحركة من اجل الديمقراطية، والنهج الديمقراطي، وماركسيون ثوريون، إضافة لأنصار استقلال الصحراء الغربية، و نشطاء الحركة الثقافية الامازيغية، وتيارات الإسلام السياسي،منها : العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية، بهذا التنوع الفكري والسياسي، والصراع الإيديولوجي، تعقدت الأمور بكلميم، واشتد العراك على المواقع والتحكم فيها. وبذلك احتدت الأزمة أكثر، وبانعدام بوصلة الكفاح العمالي بمنظمات النضال في مقدمتها النقابات، وبذلك وجد الرأسماليون سهولة لسحق العمال سحقا،لأنهم/ن تركوا للعدو الطبقي منزوعي السلاح رغم إرادتهم/ن القوية بالنضال.

في البداية كانت الحركة النقابية بكلميم دائما خاضعة للأحزاب المتنافسة على خدمة الرأسماليين ونظام الاستبداد، وكانت غاية أعضاءها هي الفوز بالانتخابات التشريعية والمجالس الاستشارية والجماعات المحلية بالمنطقة. ويقحمون النقابات التابعة لها بالمعارك بتلك الانتخابات؛ لكن مع وجود حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي بالمدينة، و مجموعات قليلة من اليسار الجذري الذين يدعون لمقاطعة الانتخابات، بدأت المنافسة الحادة والحسابات على كيفية التحكم بالأجهزة النقابية، منها: مكاتب القطاعات والمكاتب المحلية والجهوية؛ وبذلك تكونت بيروقراطية محلية من صنف جديد. وانطلق العمل على تأسيس منظمات وفروع لمركزيات نقابية جديدة، من اجل السيطرة عليها بالكامل، وبذلك تشرذمت الحركة النقابية بكلميم، مما جعل كل مجموعة تنغلق على ذاتها، مرددة :نحن أو لا احد. وبهذا العمل، وبدون أن يدروا أو يقصدوا، فقد منحوا بهذه الحالة الفرصة الثمينة للرأسماليين ودولتهم للمزيد من الهجمات العنيفة والبطش الشديد بوجه أي تململ ضد نظام الاستغلال والاستبداد.

كان أول فرع نشيط تأسس بالمدينة للكنفدرالية الديمقراطية للشغل كما ذكرت سابقا، الذي احتضن معارك فرع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، وما جاء من بعدها بعد انطفاء فرع الجمعية وبروز عدة حركات للمعطلين ذات طبيعة محلية مع اختلاف الفئات والتسميات. وفي الحقيقة فحركة المعطلين/ات بأصنافها تلك هي التي زرعت ثقافة الاحتجاج بالشوارع، والساحات وأمام مقرات المؤسسات والسلطات المحلية بالمدينة على سياسة الدولة في قضية الحق في التشغيل خصوصا النساء المعطلات.واستطاعت بذلك تغيير الصورة السابقة التي دامت لعقود، ذات الطابع الرسمي والوطنية الزائدة بالمناسبات لدى النقابات. ولما اتفقت المعارضة الليبرالية، بقيادة الاتحاد الاشتراكي، مع القصر لتدبير مرحلة الأزمة الخانقة للنظام، ما عرف بحكومة التناوب التوافقي، ومع وفاة الحسن الثاني واستلام محمد السادس السلطة، وتوسيع الحملة لعهده من طرف جيوش من الصحفيين الليبراليين والحقوقيين وبعض الضحايا وأسرهم، وغيرهم،بأنه عهد جديد سيشرف على طي صفحة الماضي البغيض ومنح حرية التعبير...الخ؛ في هذه الفترة حصلت مستجدات بالنقابات والأحزاب بكلميم منها : انشقاقات وانسحابات وتأسيس أحزاب جديدة وفروع نقابية جديدة وهكذا حتى اليوم.

الاتحاد المغربي للشغل

كان من بين مبررات الانسحاب من الكنفدرالية وتأسيس الفرع المحلي للاتحاد المغربي في بداية الألفية الثالثة، الذي تزعمه قسم من اليسار الجذري بقطاع التعليم، بأنها غير تابعة، وليست مرتبطة بأي حزب ومحايدة، بينما في الحقيقة لها علاقة وطيدة بالنظام منذ لحظة تأسيسها، معللين ذلك بإمكانية العمل المتاحة فيها نسبيا لمختلف الأحزاب والتيارات السياسية المنتسبة لليسار الجديد والجذري. وقد ضمت بعض القطاعات المهمة بالمدينة، ونشطت في بدايتها وفتحت مقرها للجان التحضيرية لتأسيس الجمعيات الحقوقية والثقافية خصوصا مع فتح مركز تكوين المعلمين/ات بالمدينة في الفترة نفسها. لكن هذا النشاط لم يستمر، فقد بدأت أزمة الفرع بسبب خلافات بين الجامعة الوطنية للتعليم والمكتب المحلي للاتحاد، مما انعكس بقوة على عمله وتفاقمت أزمته لمدة طويلة حتى اندلعت الثورات العربية سنة 2011 ودفعت موجتها القوية ببروز حركة 20 فبراير وطنيا ومحليا، التي استطاعت إحياء النضال والتنسيق الميداني بالمدينة، خصوصا بين الفروع النقابية بمناسبة فاتح مايو/ ايار 2011،وانتزعت بعض المكاسب الطفيفة.

لقد ظلت جل المحطات الأممية والوطنية تمر محتشمة وأحيانا باهتة، ففي بداية فبراير/ شباط 2020 نظمت الجامعة الوطنية للتعليم –الاتحاد المغربي للشغل بمركز الاستقبال التابع لوزارة الشباب والرياضة،مؤتمرها الجهوي الثاني لجهة كلميم وادنون، تحت شعار» من اجل تنظيم نقابي وحدوي ومستقل مدافع عن المدرسة العمومية وحقوق ومكتسبات العاملين بها«.(3)

وفي يوم 6 مارس/ اذار 2021 عقدت الجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي بإقليم كلميم جمعا عاما إقليميا. وانتخبت عاوطوف الحسين كاتبا إقليميا لها. واغلب ما يتم نشره والإعلان عنه، هو تشكيل المكاتب والدعوة للوحدة النقابية، أما تسطير البرامج التكوينية وتنظيم الحملات الواسعة لتوعية العمال للاستعداد للمعارك النضالية، وتفعيل الوحدة الحقيقية على ارض الواقع التي ستزيدنا قوة وصلابة نضالنا النقابي؛ ذلك لم يحصل لحد الآن.(4)

الكنفدرالية الديمقراطية للشغل

بعد ما انطفاء وهج حركة عشرين فبراير، بدأت الدولة الرأسمالية عملها المعهود، باستعمالها كل سلطاتها المحلية وأجهزتها القمعية، لشن حملات المنع والقمع، ففي منتصف مارس/اذار 2012 أمر باشا المدينة بمنع فرع نقابة، ك، د ، ش، من تنظيم شكل نضالي جماهيري أمام مقره، بمبرر» تهديد السلم العام ...« وتسلمت النقابة قرار المنع كتابيا حسب بيانها الذي عبرت فيه عن ذلك، واعتبرته مسا بالحقوق والحريات في ظل الدستور الجديد، ودعت جميع النقابيين والمناضلين/ ات،لرص الصفوف والوقوف ضد ممثلي السلطات(5)

وفي يوليو /تموز 2013 عقد المكتب المحلي للنقابة الوطنية للتعليم كدش، اجتماعا اشرف عليه عضو اللجنة الإدارية الوطنية فريد الخمسي بمقر النقابة، و كان من إحدى خلاصة النقاش، الدعوة لوحدة الشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها بالإقليم. لكن هذه الوحدة تحتاج للعمل على أدنى القواسم المشتركة من اجل البناء من الأسفل مع ضحايا الرأسمالية لخلق ميزان قوى قادر على صد الهجمات المتتالية للطبقة الحاكمة وأجهزتها القمعية على الطبقة العاملة وكافة الكادحين، والنضال المستميت لانتزاع الحقوق بحيث لا تستطيع السلطات الإقدام بأي خطوة على منع العمال ومنظماتهم من تفعيل أي نشاط يهمهم/ن. إن منع نقابة كدش بكليميم يعد حقيقة أمرا فظيعا، وقد كشف بالفعل عن مستوى الضعف النقابي بالمدينة والجهة بصفة عامة، ولو كانت نقابتنا جبارة لما تجرأت السلطات منع أنشطتها.(6)

وفي بداية يناير/ كانون الثاني 2016، عقد أعضاء مجلس فرع النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت كدش اجتماعا بمقرها بكليميم، اشرف عليه أمين المكتب الجهوي بوبكر وانغير، لهيكلة الفرع، وانتخب مكتب جديد تحمل فيه ابراهيم مودني عضو حزب المؤتمر الوطني الاتحادي صفة مستشار، وهو الذي تحكم بمصير فرع كلميم لمدة طويلة.

وكما هو معلوم بالمدينة، فقد كان التحاق عدة تنظيمات عمالية بالقطاع الخاص للكدش، وانخراطها بها، منذ سنين،هو الذي قوى من حضورها بالساحة، بحيث انخرطوا بالفرع من اجل الدفاع عن حقوقهم/ن، ضد ظلم الرأسماليين الجشعين، منهم عمال : مقالع الحجر المطحون المتواجدة بنواحي المدينة خصوصا بسلسلة جبال الجهة الغربية بجماعات: امي نفاست، واباينو، واكيس،ومستخدمين بالصيدليات، عمال الحدائق،وعمال وعاملات النظافة والطبخ والحراسة بالمؤسسات التعليمية،أصحاب الشاحنات والسيارة النقل الصغيرة...الخ) وعمال النظافة للشركات المتعاقدة على الخدمة بعد خصخصتها، آخرهم مجموعة اوزون للبيئة والخدمات. فإدارة هذه الشركات تطرد، بتزكية من المجالس الجماعية المنتخبة وحماية من السلطات التنفيذية المحلية كل من أراد تشكيل مكتب نقابي بها ، يدافع عن حقوقه.

إن شركة أوزون تعد من اكبر مشغل لليد العاملة بكلميم، وقد اكتسب عمالها ثقافة نضالية، وكانت تربطهم علاقة وطيدة في ما بينهم، ويحتجون بشكل منظم مرتدين الزي الرسمي الموحد للشركة الخاص بالعمال، وساهموا بنشر ثقافة النزول للميدان والاحتجاج كاشفين مآسي سياسة الخصخصة.

وفي مارس / آذار 2017 عقد بمقر الكنفدرالية الديمقراطية للشغل بكلميم الجمع العام لتجديد المكتب النقابي للصحة تحت إشراف سليمان عمري عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للصحة بحضور ابراهيم مودني عضو المجلس الوطني للكنفدرالية الديمقراطية للشغل.(7)

يتبع..

أنظر لائحة المراجع بموقع المناضل-ة.

الصّيد البحري: خصائصُ الإستغلال والنّضال

1. تقديم : هيكلة القطاع

يسمح المسح التاريخي لقطاع الصيد البحري بالمغرب بأبداء ملاحظات حول كيفية تشكل هذا القطاع عبر قرون، اي منذ الحملة الإيبيرية على السواحل المغربية، والتي نظمتها القوى البحرية الصاعدة التي تتزعمها البرتغال واسبانيا. كما يسمح ذلك المسح بالقول ان قطاع الصيد البحري بالمغرب، سواء من حيث الهيكلة او الامكانات اللوجستيكية، قد تشكل في حضن الحماية الاسبانية والفرنسية. ففي سنة 1946 تم انشاء معهد الصيد البحري بالمغرب التابع للمصالح البحرية الفرنسية، و تحول سنة 1969 الى المعهد العلمي للبحث في الصيدالبحري،الذي وضع تحت وصاية المكتب الوطني للصيد البحري. وقد تطورت هيكلة هذا القطاع مع انشاء وزارة الصيد البحري سنة 1981، التي جاءت تتويجا لاتفاقيات 79-73-72 المبرمة مع هيئات الامم المتحدة (الفاو –صندوق التنمية النرويجي).وفي سنوات 82 و 84 و96 و 98 عملت الدولة المغربية ،و في إطاراتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحر، على انشاء مؤسسات جديدة (المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري – المجلس الاعلى لحماية واستغلال الثروة السمكية) لتتكفل بالمصايد المغربية والمخزونات السمكية وبالبحث العلمي . واعتمادا على ما سبق ، وبحكم حداثة تلك الهيكلة واشراف الاجانب عليها هل تحوز الدولة المغربية سيادتها علىثرواتها السمكية البحرية ؟ وهذه الثروة الم تكن على الدوام موضوع استنزاف من قبل الرساميل الكبرى المحتكرة للمصايد المغربية؟ وما نصيب اليد العاملة المغربية بالقطاع، وكذا الشعب المغربي قاطبة من تلك الثروة؟

-2 الاصول الاجتماعية للبحارة وطبيعة عملهم بالقطاع

مع تطور تقنيات الصيد البحري التي وظفتها الاساطيل الاجنبية والمحلية بمصايد المغرب ، بالإضافة الى عامل التلوث والتغيرات المناخية ، التي تعرضت لها هذه الاخيرة ، اصبح النشاط الصيد البحري مركزا بالجنوب ، حيث يتجمع اغلب البحارة القادمين من البوادي والمدن الساحلية، الأمر الذي جعل اليد العاملة بالقطاع تتواجد بهذه المنطقة الجنوبية. وتأكيدا لما سبق جاء في التقرير الرسمي للوزارة (البحر في ارقام) ، أن معظم وحدات الصيد باعالي البحار النشيطة، المقدرة ب 328 جياب المشغلة لزهاء 8010 من بحارة وضباط تنشط بالسواحل الجنوبية. أما بالنسبة لمراكب الصيد الساحلي، والموزعة على الشكل التالي : مراكب السريدن 697 وحدة ، ومراكب الجر 660 وحدة،ومراكب الخيط 437. وتشغل مراكب الصيد الساحلي54511 بحار ا بحيث يعمل معظمهم بالمنطقة الجنوبية . أما بخصوص الصيد التقليدي فمجموع القوارب هو 17070 تشغل ما يعادل 56450 بحارا، كما ينشط أكثرها بالجنوب.

تتحدر اليد العاملة بقطاع الصيد البحري عموما من اقاليم الجهات التالية : جهة الشمال الغربي (طنجة تطوان الحسيمة)، جهة مراكش (اسفي، الصويرة) ، جهة سوس ماسة (اكادير).وبخصوص الموانئ الجنوبية فتستقطب اغلب بحارة الصيد الساحلي والتقليدي من منطقة حاحا الموزعة بين اقليمي الصويرة واكادير. وبحكم الإهمال الذي تشهده هذه المنطقة ، كما باقي الارياف المغربية عموما ، حيث ضعف خدمة التعليم وتردي الحالة الاجتماعية لأغلبية السكان ، تبلغ نسب الهدر المدرسي مستوى مرتفعا، خصوصا في صفوف الفتيات. وامام ضغط الحاجة، لا يجد شباب هذه المنطقة عند بلوغ 18 سنة فرصة عمل سوى قطاع الصيد البحري كما اسلافهم . اصبح عرض مناصب الشغل اليوم بهذا القطاع مشروطا بإرادة ارباب المراكب الصيد . اذا كانت مراكب الصيد الساحلي والصيد التقليدي تستقطب يدا عاملة غير مؤهلة وذات تعليم متدن، فان مراكب الصيد بأعالي البحار تزاوج مابين يد عاملة نصف مؤهلة ومؤهلة، حاصلة على حد ادنى من التعليم ومن التكوين التقني المتوسط والعالي.

إذا كان عدد وحدات الصيد بأعالي البحار تصل اجملا الى 328 وحدة نشيطة منها 241 وحدة خاصة باصطياد رأسيات الأرجل (الاخطبوط – الحبار- الحبارة Céphalopodes)، و63 وحدة لاصطياد الأربيان (Crevettiers)و22 وحدة من نوع صيد الاسماك السطحية الصغيرة (البيلاجيك) واخيرا وحدتين لاصطياد سمك التونة، فإن طبيعة العمل بهذه الوحدات تختلف حسبالفئات. فشغيلة فئة الاربيان يعملون بفوج واحد لمدة سفرة تتراوح ما بين خمسين وستين يوما حسب المحصول ، وبعدد اقل من الأفراد مقارنة بصنف الاخطبوط ، اما هذا الاخير فيشتغل بنظام الأفواج لمدة مرتبطة بالراحة البيولوجية . و إذا كنا قد تطرقنا الى ما يستقطبه الصيد باعالي البحار من بحارة و مدد الشغل به ، فالأمر يختلف في الصيد الساحلي ، بحيث يشغل هذا الصنف 95% من البحارة المتمركزة أغلبهم بالموانئ الجنوبية. يضم هذا الصنف ثلاث فئات : فئة مراكب السردين المكتضة بالبحارة(اكثر من ثلاثين بحار في كل وحدة) ومن هذه الوحدات تلك التي تتنقل بين مصايد اكادير والعيون ، في حين ان بعضها متمركز بالداخلة (75 وحدة)كما تلتزم وحدات هذه الفئة بالرحلات اليومية (سرح وروح) ، اما مراكب الجر فهي تشغل عددا اقل من البحارة(15 بحار) مقارنة بمراكب السردين ، اذ تزاوج وحدات هذه الفئة بين رحلات قصيرة وطويلة حسب حجم المركب ونوع الصيد. تبقى فئة الصيد بالخيط وهي تشغل اقل من الفئتين السابقتين اذ تعتمد الراحلات الطويلة الامد (10 ايام على الأكثر). بالنسبة لصنف الصيد التقليدي فهو موزع حسب نوع الصيد كصيد الاخطبوط .والكالماروالحبارة، والقشريات ، والاسماك السطحية ، وقد تصل رحة الصيد الى مدة تترواح مابين ثالث ايام او اربعة حسب نوع الصيد ، ويتكون طاقمها ما بين اثنين الى اربعة.

3- شروط عمل قاسية وأجور بؤس

ان جردنا لأصناف الصيد البحري من حيث أعداد البحارة التي يستقطبها كل صنف على حدة ، لا يكشف لنا سوى شكل توزيع البحار ة وطرق عملهم. واذا نحن سعينا الى كشف مزيد من التفاصيل حول ساعات العمل، ومخاطر الشغل المحدقة بالبحارة، ومسالة الاجور ومكملاته ، وكذا الحماية الاجتماعية في شمولياتها، فسيتبين لنا لا محالة ان قطاع الصيد البحري بالمغرب قطاع هش تسود فيه الاعراف، ويتيح هامشا واسعا من توظيف الرساميل وجنى الارباح على ظهر يد عاملة رخيصة غير مؤهلة قابلة لفرط الاستغلال. فشروط العمل داخل قطاع الصيد البحري ، خاصة بصنفي الصيد الساحلي والصيد التقليدي، قاسية غير انسانية ، نظرا لغياب شروط الصحة والسلامة ، ما يعرض حياة البحارة للخطر ، وقد تكشف ذلك بشكل جلي في فترة جائحة كورونا، بحيث ضحى ارباب العمل ودولتهم بأرواح البحارة سعيا لجني الارباح ، رغم ان مراكب الصيد تفتقر الى ابسط شروط ومستلزمات الراحة (اماكن نوم ، مرافق صحية غير صالحة، غياب اماكن الاكل).هذا بالإضافة الى ضيق اسطح المراكب التي لاتوفر امكانيات تباعد البحارة فيما بينهم اثناء العمل ، كما طول ساعات العمل بعموم القطاع لا تقل عن اثنى عشرة ساعة، مما يضع البحارة رهن اشارة الربابنة وارباب العمل طيلة الرحلات ، ومن دون اي تعويض على الساعات الاضافية وكذا ايام الراحة الاسبوعية .ان قرار وزارة الصيد البحري بإلزامية استعمال الصناديق البلاستيكية خاصة بوحدات السردين، هو امعان في ابتزاز جهد ووقت البحارة من دون مقابل ، مع ما يستتبع ذلك من استنزاف لما تبقى من الثروات السمكية خاصة الاسماك السطحية الصغيرة بالجنوب فالوزارة لا يهمها ، في نهاية المطاف، البحارة قدر ما يهمها تنزيل سياسة اليوتيس الواهبة لخيرات البحر للراسمال المحلي والاجنبي.

فبحكم اوضاع البحارة السابقة وشروط عملهم القاسية، وكذا حرمانهم من التعويض عن الاعمال الإضافية،بالإضافة الى الراحة البيولوجية غير المؤدى عنها بالنسبة لبحارة الصيد بالأعالي، يجعل أجور البحارة ومكملاتها هزيلة، ومتقهقرة في بعض الاصناف. ان معدل الحصص السنوية لعموم البحارة هو ما بين 2000.00 درهم و5000.00 درهم. أما اجور الصيد باعالي البحار صنف الاربيان بقيت قارة مند سنوات، بينما ارتفع الاجر الشهري للبحارة العاملين بمراكب صيد الاخطبوط الى 5000.00 ، نلاحظ ان هذه الاجور التي تبتث على حالها في بعض الاصناف أو تراجعت في بعض الاصناف الاخرى ، هي اجور هزيلة ، في حين ان ثروات ارباب مراكب الصيد خاصة باعالي البحار تضاعفت بشكل مهول.

4. هشاشة شروط الصحة والصلامة وهزالة الحماية الاجتماعية الخاصة ببحارة الصيد

قطاع الصيد البحري من بين القطاعات المحفوفة بحوادث الشغل والامراض المهنية. فغرق مركب الحمري بتاريخ 31 ديسمبر 2020، وكذا مركب مرمراة في نفس السنة ، حوادث بمثابة حلقة من حلقات سلسلة لاتنتهي من الفواجع المخلفة لمآسي اجتماعية في صفوف اسر البحارة ،فواجع لن توقفها الحملات التحسيسية المختزلة للمشكل في الزامية صدريات النجاة الحديثة رغم اهميتها، بل المعاجلة الشاملة لشروط العمل على ظهر المراكب ، حفاظا على سلامة وصحة البحارة . هذه المعالجة الشاملة تعني الزام ارباب العمل بتوفير كل لوازم الابحار الخاصة بالسلامة والوقاية، ومنع كل مركب من اي نشاط عندما لاتتوفر فيه شروط الابحار. كما ان على الجهات المسؤولة ان تمنع كل مركب من ممارسة الصيد اثناء خطورة حالة الطقس وهيجان البحر، هذا بالاضافة الى توفير لوجيستيك متكامل للإنقاذ ، كمستشفى عائم تتوفر فيه كل لوازم التدخل لانقاذ البحارة، بدل الاكتفاء بقوارب المنقذ الاقل كفاءة وعددا ، والممولة من اقتطاعات مبيعات مراكب الصيد الساحلي والتقليدي، وكذا تجهيز الموانئ بوحدات صحية استعجالية مجهزة بأحدث الوسائل والاطقم الطبية.

رغم قساوة العمل بجميع اصناف الصيد البحري ، وان كانت هناك تفاوتات في المخاطر وطريقة العمل ، فان الحماية الاجتماعية للبحارة الصيادين هشة وضعيفة ،لا تغطي كافة الاضرار التي تلحق بالبحارة وعائلاتهم اثناء عجزهم المؤقت او الكلي عن العمل، وكذا بعد وفاتهم لسبب من الاسباب. وسنتطرق هنا الى انواع الحماية لاجتماعية التي يتوفر عليها بحارة الصيد وهي : التامين الاجباري عن حوادث الشغل وهو تابع لشركات التأمينات الخاصة، والتغطية التي يضمنها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بما فيها التامين الاجباري عن المرض ، واخيرا صندوق الاغاثة هذا الاخير يجري تمويله من اقتطاعات مراكب الصيد الساحلي والتقليدي .

التامين عن حوادث الشغل والامراض المهنية : رغم التعديلات التي طالت ظهير المنظم لحوادث الشغل و الامراض المهنية ، ورغم حوادث الشغل القاتلة، خاصة اثناء حوادث الغرق المتكاثرة والمسترسلة بالقطاع، فانه لم يأت بتعديلات تهم البحارة وتنهي مع التعقيدات التي تلزم اهالي المفقودين الانتظار لسنوات للحصول على شواهد الوفاة وقبول ملفاتهم ، وتحمل المساطر الطويلة لنيل ايراداتهم . كما ان هذه التعويضات الممنوحة هزيلة ، ما يعرض ذوي الحقوق للتشرد خاصة ان كان الهالك هو المعيل الوحيد للأسرة . ان المساعدات المادية المقدمة من طرف بعض مسؤولي الوزارة ،او جمع التبرعات من المراكب لن تحجب حجم الكوارث وهشاشة التعويضات التي تمنحها التأمينات اثناء العجز الدائم او فقدان البحارة من جراء حوادث الشغل .

الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي :

يقتطع المكتب الوطني للصيد نسبة 7.70 % من مجموع محاصيل الصيد الساحلي سردين، و نسبة 6.01 %من مجمل محاصيل مراكب الصيد بالجر والتقليدي، لصالح الصندوق الوطني للضمان.ان نسب اشتراكات الصيادين التي اقرها قانون الصندوق الضمان الاجتماعي بالمغرب ، حيف لأن البحارة يؤدون ما يفوق أو يعادل نسبة مساهمة أرباب المراكب. وليست نسبة مساهمة البحارة هي الاستثناء السلبي والوحيد الذي طال العاملين بالمحاصة والذين يشكلون 95 % من البحارة الصيادين بل استثناهم من التعويض عن فقدان الشغل . ويستتبع هذه الاستثناءات التشريعية ، ضعف مراقبة تلك التصريحات والاشتراكات. وبسبب تفشي السوق السوداء ،خاصة بميناء اكادير، وكذا تعدد المتدخلين من المكتب الوطني للصيد و المندوبيات و ماسكي الحسابات ، يزيد من اضعاف وتعقيد عمليات التصريح بحصص البحارة الشهرية لدى الصندوق. حاولت وزارة الصيد البحري تلميع صورة مخطط اليوتيس، وذلك باجبار ارباب قوارب الصيد التقليدي بالتصريح بالبحارة العاملين بقواربهم، لكن سياسة تدبير مصايد الاخطبوط وبرنامج اليوتيس ، اثرا سلبا على تصريحات عموم اابحارة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وعلى عموم اشكال الحماية الاجتماعية بالقطاع (اعتماد الراحة البيولوجية، وكوطا الصيد كحلول ترقيعة لانقاد القطاع) . ان قساوة العمل بقطاع الصيد البحري والمخاطر التي تحدق بالبحارة اثناء عملهم، وتغيير طريقة العمل في مراكب السردين التي فرضها قرار استعمال الصناديق البلاستيكية ، وطول الرحلات ، و التغيرات المناخية ، تتطلب تشغيل الشباب ولا تسمح للبالغين من العمر اكثر من خمسون سنة الاستمرار في هكذا عمل ، لذا ستنخفض لا محالة مبلغ التصريحات المعتمدة في سنوات الثمانية الاخيرة من العمل ، المتخذة اساسا لتحديد معاش تقاعد البحار، اذ ان معظم هؤلاء يبحثون عن مراكب تقل فيها كثافة الانتاج وقساوة العمل.

سلطت جائحة كورونا الضوء على موضوع الحماية الاجتماعية ، واصبح حديث البحارة عن شروط السلامة اجمالا و شرط التباعد التي لا يضمنه العمل بالمراكب بحرا وبرا، و عن اقصاء البحارة من التعويضات التي يقدمها صندوق كورونا والتي يصرفها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للمتضررين من الجائحة، خصوصا بعد صمت وزارة الصيد البحري خلال الاشهر الاولى من بداية الجائحة وبعد التطمينات التي تلقاها البحارة على اثر تصريح احد مسؤولي الضمان الاجتماعي يهم استفادة البحارة وفق الشروط المحددة لذلك، لكن، وبالرغم تقديم النقابة الوطنية لبحارة الصيد الساحلي والصيد باعالي البحار لعريضة الكتورينة في الموضوع مرفقة بمجموعة من المراسلات الى رئاسة الحكومة ، والوزارة، تفاجأ البحارة المتوقفون عن العمل تنفيذا للحجر الصحي ، عبر تصريح رسمي لوزارة الصيد البحري على ان قطاع الصيد البحري لا يعنيه التوقف بسبب الجائحة وان البحارة غير معنيين بالاستفادة، الا ان حملة الكشوفات المخبرية التي نظمت بميناء اكادير لالاف البحارة فندت تلك الادعاءات.

صناديق الاغاثة في ايدي ارباب المراكب : ما فتئت صناديق الاغاثة بالموانئ الجنوبية تتراجع عن دورها المفترض ، فقد سيطر ارباب المراكب على هذا الصندوق عصبا دون ارادة البحارة ، وتحت اشراف وزارة الصيد وامام اعين السلطات المحلية،تتم فبركة مكاتب تسيير لا تمثل الا نفسها، وقد طلب البحارة منذ 1998 ، بتغيير القانون الاساسي المسير للصندوق ليكون مطابقا لظهير التعاضديات دون جدوى، كما ان التعويضات التي كان يقدمها لمتقاعدي بحارة الصيد الساحلي والعاجزين عن العمل اثر حوادث وكذا تعويض الارامل ، قد تم تقليصها، ان صندوق الاغاثة بطانطان مثلا كان يؤدي للمتقاعدين 1000.00 درهم، و للارامل 1500.00 درهم كمنحة على راس كل ثلاثة اشهر، وبعد ذلك على راس كل ستة اشهر ، واعتمد مسيرو هذه الصناديق سياسة اقصاء جزء هام من البحارة المتقاعدين بمبررات متعددة وواهية لا يسع المجال لذكرها هنا.

5 التنظيم النقابي بقطاع الصيد البحري

شهد صنف الصيد الساحلي التنظيم النقابي منذ عقود .فمن الاتحاد المغربي للشغل إلى الاتحاد العام للشغالين وصولا إلى تأسيس نقابة البحارة تحت العمالية بميناء أكادير، اذ برزت هذه الاخيرة في خضم نضالات فئات بحارة مراكب السردين منتفضة على سلبية وركودالنقابات الأخرى، بحيث دارت تلك المعارك حول مطالب نذكرمنها : التعويض عن إصلاح المراكب والشباك،إلغاء حصتين تحتسبان لآلة البولي تخصم من حصة البحارة (60%) ،الكف عن الطرد التعسفي... وقد تمكن البحارة من تحقيق بعض المكاسب ضمن هذه النقابة التي تم احتواؤها فيما بعد من قبل ارباب المراكب ودولتهم،

الصّيدالبحري: خصائصُ الإستغلال والنّضال

تتمة الصفحة 11

اذ أصبحت مهامها مركزة حول مهام ادارية كاستخلاص التعويضات العائلية وتعبئة جوزات المرور. كما ساهمت في اواخر الثمانينات في خداع البحارة ، اذ تم احداث عقد تأمين عن الحياة قدم للبحارة على انه تعاضدية ، مما جعل كل الوعود المقدمة لهم تتبخر بعد مرور سنوات. وسيشهد القطاع تحولا تنظيميا نوعيا بفضل جهود المناضل عبد الله موناصير ورفاقه، المقتنعين بضرورة العمل مع البحارة ولو في اطار نقابة صفراء . وعندما بلغت تلك التجربة حدودها بتكلس نهائي، اتجهت الجهود الى التعبئة لبناء تنظيم نقابي يسمح له بالحد الادنى من الممارسة النقابية الديمقراطية والكفاحية.

وفي اطار الدينامية النضالية المنبعثة في صفوف ضباط الصيد باعالي البحار، ورغبتهم في التنظيم النقابي بغية الخروج من اوضاع البطالة التي يعيشونها ، اسس الرفيق عبد الله موناصير بمعيتهم نقابة بحارة و ضباط الصيد بأعالي البحاريوم 25 ماي 1993 في جمع عام بمقر الكنفدرالية الديمقراطية للشغل باكادير ،بحضورما يفوق 200 بحار وضابط صيد. وضعت هذه النقابة دفترا مطلبيا من خمسة وعشرين نقطة متمحورة حول استقرار الشغل والقانون البحري والحماية الاجتماعية. ورغم جنينية هذا التنظيم، استطاع رفاق موناصير من خلاله بناء تجربة نقابية كفاحية، وظهر اعلام جديد يتناول مواضيع لا تقتصر على قطاع الصيد البحري، بل تطال قطاعات اخرى وتجارب نضالية لعمال بقطاعات كبيرة كتجربة السككيين ...الخ ،إلا أن محاصرة بيروقراطية كدش لتحركات مناضلي النقابة الفتية، وتجميد عضوية الكاتب العام عبد الله موناصير ، وعرقلة جموعاتها العامة ، واحتواء الوزارة لفئات الضباط و دفعهم لتاسيس جمعيات ومنحهم مقرات داخل المعهد التكنولوجيا باكادير، كل ذلك ساهم في بطء عمل هذا الاطار الفتي لم يتح فرصا تطور كبيرة للتجربة.

وفي اواسط التسعينات انتفض بحارة الصيد الساحلي سردين ضد «التعاضدية» المزعومة ، بحيث تأسست في هذا الاطار لجنة لمحاسبة رئيسها . وقد كان للرفيق عبدالله موناصير دور رئيس خلال هذه المعركة،اذ خاض البحارة سلسلة من النضالات لاسترجاع مساهماتهم المالية في «التعاضدية» ، أمام مقر شركة التامين الوطنية شطو باكادير،. ورغم محاولات تحييد عبد الله موناصير في هذا الملف من قبل السلطات الاقليمية ، استطاع البحارة استرجاع جزء من اموالهم برفقة قائدهم المستهدف، توج هذا الانتصار بتأسيس نقابة بحارة الصيد الساحلي في اطار الاتحاد المغربي للشغل بداية ابريل 1997 . وفي 27-31 ماي 1997 اختطف و اغتيل الشهيد عبد الله موناصير، هذا الاغتيال كشف بالملموس الطبيعة درجة ارتعاب دولة أرباب العمل من حركية مناضل عمالي نشيط نقابيا وسياسيا. انتفض البحارة بالجنوب كغيرهم من رفاق الشهيد بالقطاعات النقابية الأخرى، مطالبين بإظهار حقيقة الاغتيال ، وكان النظام قد سعى، بقصد طمس الحقيقة، لتلفيق التهم لنقابيين أبرياء تم اعتقالهم، لكن النضال استمر منذ ذاك التاريخ ،وبموزاة الإعداد لتابين جثمان الشهيد ودفنه يوم 19 اكتوبر 1997،اعلنت نقابة بحارة الصيد الساحلي حدادا مرفوقا بإضراب لمدة ستة أيام، هذا الاعلان الذي توج بتجديد المكتب النقابي الذي حضره ألاف البحارة . لقد نظم البحارة مسيرات احتجاجية بالموانئ الجنوبية ، وكان اضراب 09 شتنبر 1998 الذي دام 45 يوما من اهم المعارك التي خاضها البحارة ، الذين رفعوا مطالب على راسها اطلاق سراح المعتقلين الابرياء من تهمة قتل عبد الله موناصير . حقق البحارة انتصار اوليا في هذه المعركة حيث اطلق سراح المتهمين في قضية الشهيد ، وتوج الاضراب بتوقيع اتفاقية 06 نونبر 1998 التي حقق من خلالها البحارة مكاسب جزئية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، منع الطرد التعسفي وتعويض المطرود مع ارجاعه للعمل ، رفع ثمن السردين ب 0.30 سنتيم لكل كيلوغرام ، مع خفض كمية وزن التلج والملح الخ...

وفي سياق تراجع ارباب مراكب الصيد الساحلي وهيئاتهم والمسؤولين عن اتفاقية 06 نونبر، وكذا مراسلة النقابة وزارة الصيد البحري بهذا الصدد احتجاجا على ذلك التراجع ، تم تأسيس تنسيقية بحارة الصيد الساحلي بالمغرب يوم 09 شتنبر 1999، وأعلن الإضراب بتسع موانئ: الدارالبيضاء ، الجديدة ، اسفي ، الصويرة ، اكادير، سيدي افني ، طرفاية، العيون . لم يقتصر هذا الاضراب كالعادة على بحارة الصيد الساحلي سردين بل انضم اليه كل من بحارة مراكب الصيد الجر والخيط . كانت مطالب البحارة اكثر جذرية من سابقاتها ، رفض الفصل 288 من القانون الجنائي والمطالبة بالحرية النقابية ، ومن اهم المطالب التي اثارت غضب ارباب المراكب هو المطالبة بمنحة الشباك التي كان يستفيد منها ارباب المراكب لوحدهم والتي تمنحها المعامل وتقدر ب 10 % من مجموع قيمة المبيعات الخام ، وكذا المطالبة باحداث مكتب حسابات تابع للدولة بدل ماسكي الحسابات الذين يختارهم ارباب المراكب . قمعت اجهزة الدولة بمختلف تلاوينها مند الايام الاولى البحارة المضربين ، وجرى اقتحام اعتصام البحارة ببمراكبهمبميناء أكادير، و تم اعتقال المناضلين ، الكاتب العام موناصير ابراهيم، وابرغاز محمد واوشيخ بميناء اكادير، وحكموا بسنة جسنا نافدة وغرامة مالية 5000.00 درهم ،واعتقال اخرين بميناء العيون الذين اطلق سراحهم فيما بعد، كما حوصر البحارة المضربون بالموانئ الجنوبية، ومنعوا من التنقل، واقدمت سلطات الموانئ على طرد بلاف البحارة من العمل . هزم النظام البحارة في هذه المعركة ، بعد 45 يوم من الاضراب،المرفوق بالمسيرات والوقفات الاحتجاجية بالموانئ ،باكادير ومواقع اخرى .استمرالقمع من اجل استئصال جذور التوجه النقابي الكفاحي بالموانئ ، وبعد اطلاق سراح المعتقلين ، اغلق مقر النقابة من طرف السلطات المحلية بمعية رئيس نقابة ارباب مراكب الصيد الصناعي باكادير لمنع التحاق البحارة ،ان المحاولات المتكررة لوأد هذه الحركة الاحتجاجية واجهاض توسعها كان حاضرا بقوة لدى البروقراطية الاتحاد المغربي للشغل منذ 1998، لقد تظافرت جهود البيرقراطية النقابية والسلطات المحلية في ايقاف الدينامية النضالية المنبثقة اثر النضالات الكفاحية السابقة ، وذلك بتزوير المكتب النقابي مباشرة بعد اطلاق سراح معتقلي اضراب 1999 ، وبعد ذلك منع ما يقارب 600 بحار من المشاركة في ذكرى فاتح ماي 2001 ، ومحاصرة السلطة لهم بأجهزتها القمعية امام مقر الاتحاد المغربي للشغل بأكادير.

أما بخصوص بحارة الصيد باعالي البحار، وفي عز نضالات بحارة الصيد الساحلي نجحت بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل في اجهاض تجديد المكتب النقابي لبحارة الصيد باعالي البحار ،بحيث حاولت فرض رئيس للنقابة محليا خلال الجمع العام الذي حضره ازيد من 100 بحار،اذ تم افشال هذه المحاولة . وعلى انقاض كل ذلك اسست باكادير النقابة الوطنية لضباط وبحارة الصيد باعالي البحار بالمغرب تابعة لهيكل نقابي تابع لما كان يسمى جبهة القوى الديمقراطية [التهامي الخياري] .

استطاعت النقابة هذه، بعد حملة واسعة رفعت خلالها مطلب منحة نسبة مئوية من الانتاج، ان توحد صفوف ضباط وبحارة الاعالي ،وأن تعلن اضرابا وطنيا قابل للتمديد بكل من طانطان واكادير يوم 25 ابريل 2002 ، شل حركة بواخر الصيد بأعالي البحار المختصة في صيد الاخطبوط . وفي سياق تمديد الاضراب تعرض المضربون المعتصمون بميناء اكادير للقمع يوم 09 ماي 2002 . ان الاحاطة الشاملة بمجريات هذه المعركة تدفعنا للقول بكونها معركة حاملة لبذور فشلها ، فالقرارات الانفرادية للقيادة النقابية ، وتدني وعي البحارة المضربين ، وغطرسة نقابة مجهزي المراكب ، وكذا مسايرة الجهات المسؤولة للوبي المتحكم في القطاع، بالإضافة الى كل ذلك عزلة المعركة وغياب التضامن،كل هذا جعل مطلب المضربين في مهب الريح ، اذ تم اقحامهم في سلسلة من الحوارات الماراطونية ، و الاقرار باعتماد نظام الاجرة الشهرية والرفع من حدها الادنى من 1800.00الى 2660.00 درهم ، مع تقديم وعود باستمرار الحوار في شان المطلب المرفوع. ومما زاد الطينة بلة بالصيد بأعالي البحار، تمديد الراحة البيولوجية الى ثمانية اشهر دون اجر سنة 2004 ، في اطار سياسة تدبير مصايد الاخطبوط المستنزفة، مما حتم على بحارة الصيد باعالي البحار بتنظيم نضالات دفاعية على شكل وقفات مركزية ومحلية مطالبين بالتعويض عن الراحة البيولوجية.

تأثر بحارة قطاع الصيد البحري برياح الحراك الشعبي الاتية من تونس ، وظهور حركة 20 فبراير، اذ أسس رفاق الشهيد عبد الله موناصير النقابة الوطنية لبحار الصيد باعالي البحار بتاريخ 22 غشت 2011 ، بحضور قرابة 400 بحار بالمركب الحاج الحبيب بانزا اكادير، تتويجا لاحتجاجات ومسيرات سابقة لبحارة الصيد الساحلي خاصة صنف السردين بكل من ميناء اكادير وطانطان والعيون. هكذا عقد العزم على الشروع في تجربة جديدة بناء على دروس سابقاتها، بايجابياتها ونواقصها . رفضت السلطات المحلية تسلم الملف القانوني لنقابتنا، وطعنت في قانونية الجمع العام، وبعد ست سنوات من التقاضي في موضوع الشطط في استعمال،قضت محكمة النقض بشرعية نقابتنا، وتسلمت بعدها وصل ايداع مؤقت يوم 18 يناير 2018. ناضلت نقابتنا على واجهتين قضائية ونقابية، تجلت ميدانيا في تجمعات ومسيرات احتجاجية بالموانئ الجنوبية،مندد ة بالأوضاع المزرية للبحارة. عملت السلطة على محاولة إجهاض هذه التجربة الميدانية،وذلك بتضييق الخناق على النقابيين ،سواء باستدعائهم الى مخافر الدرك ومقرات الشرطة وتحرير محاضر ، أو بطردهم من طرف ارباب المراكب المدعومين من مندوبيات وزارة الصيد ،وعلى سبيل المثال لا الحصر الطرد التعسفي لنائب الكاتب العام وعضو نشيط من العمل بتاريخ 14/11/2011 ،وامعانا في محاصرة نقابتنا ،وترهيب البحارة أصدرت السلطة قرار منع مسيرة فاتح مايو 2012 بمبرر عدم قانونية النقابة . الا ان اصرار المناضلين على تنظيم المسيرة ووجه بالقمع ومحاولات الاعتقال .

وفي سياق فرض العمل بالصناديق البلاستيكية بمراكب السردين ، خاضت النقابة اضراب لمدة 72 ساعة يوم 02 سبتمبر2012 بميناءاكادير،مرفوقا باعتصامات ومسيرات احتجاجية. وبتاريخ 09-10-11 نونبر 2012 نظمت نقابتنا، رغم الحصار المضروب حولها، ملتقى وطني لبحارة الصيد بالمغرب، شاركت فيه تسع هيئات ممثلة لبحارة جل الموانئ المغربية، وقد اصدر هذاالملتقى توصيات تضمنت جزءا مهما من الملف المطلبي للبحارة، تم ارسالها الى رئاسة الحكومة والوزارة الوصية، وعلى ضوء هذا الملتقى تم اصداربيانين باسم التنسيق الوطني لبحارة الصيد بالمغرب، طرح أحدهما قضية الشهيدعبد لله موناصير،بينما الثاني ركزعلى الحريات النقابية ورفض تقنين للإضراب وكذا مشروع قانون النقابات.

يمكن ايجاز الخطوات العملية التي انخرطت فيها نقابتنا فيما يلي : - الانخراط في شبكة تقاطع في الملتقى الوطني الثاني بتاريخ 26 أكتوبر2014.المشاركة في تأسيس شبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية بتونس .التواصل الميداني مع البحارة بجل الموانئ الجنوبية وهنا تندرج الزيارات التي يقوم بها مناضلونا على راسهم محمد أبرغاز- وتنشيط إعلام بديل وسط البحارة عبر كل وسائط التواصل الاجتماعي بالدارجة والامازيغية.

ماذا يجري اليوم بقطاع الصيد البحري:

اسست حركة بركة بقطاع الصيد البحري ، متزامنة مع انطلاق حركة 20 فبراير، وهي حركة مكونة من تجار السمك وارباب مركب الصيد وبعض الهيئات النقابية المأجورة، وكان الغرض من ذلك احتواء والتحكم في نضالات البحارة خصوصا وان بحارة الصيد بالاعالي مشرفين على العطالة مع بداية فترة الراحة البيولوجية غير المؤدى عنها في بداية ماي2011 ، وانطلاق حراك في موانئ الجنوب وميناء العرائش وظهور مناضلين يدعون البحارة بالالتحاق بحراك 20 فبراير .

ازدادت اوضاع البحارة بالأعالي سوءا ، واسس بعض الضباط وبحارة الصيد باعالي البحار الجامعة لوطنية لضباط وبحارة الصيد باعالي البحار في اطار الاتحاد الوطني للشغل ، اذخاضوا نضالات للدفاع عن حقهم في التشغيل والابقاء عن الامتيازات التي يستفيد منها جزء من بحارة الصيد ببعض الشركات. و بعد توقف نشاط اكبرشركة للصيد بطانطان بتاريخ 26 ماي 2012،وتشريد ازيد من 2200 عامل من بينهم 1200 بحار لمدة سنة ونصف،وظهور ازمة أخرى بميناء اكادير،اتسمت بحدثين متتالين في بيع كبريات شركات الصيد الاتحاد المغربي الاماراتي للصيد UMEP التابعة لشركة صوميد وشركة مارونا التابعة ل SNI، قادت الجامعة باحتجاجات محلية ومركزية ، وتعرض تسعة من أعضائها للمتابعة بالفصل 288 من القانون الجنائي تمت تبرئتهم فيما بعد، وقد عصفت هاته التفويتات بمكاسب البحارة ، وتعرض جزء منهم للعطالة ، وحصل بحارة مارونا فقط على تعويضات هزيلة.

التنظيم النقابي بالقطاع، اية افاق؟

خاض بحارة قطاع الصيد البحري مجموعة من التجارب النضالية في اطارات مختلفة تخللتها محطات كفاحية اربكت ارباب المركب ودولتهم ، مما جعلهم يمارسون كل الضغوط من اجل افراغ العمل النقابي من كل مضمون ديمقراطي وكفاحي، واستعانوا في هذا الشأن بأجهزة القمع وبكل الفئات الرثة بالقطاع. كما حاول ارباب العمل خلق اطارات وهمية من قبيل حركة باسطا لمنع البحارة في الانخراط بالحراك الشعبي الذي اطلقته حركة 20 فبراير، كل ذلك خلق تشويشا في أوساط البحارة ، الذين منعهم تدني وعيهم النقابي من الاستفادة من دروس الماضي، وامام تراجع المكتسبات السابقة والعزوف عن التنظيم،أصبح بحارة الصيد باعالي البحار يخضون معارك عفوية من قبيل اضراب «جيابات» شركة «مجموعة اطلنطا» بميناء اكادير يومي 28 و29، وبحارة «فياسود» و«امنيوم المغربي للصيد» بطانطان ايام 28 و29 و30 يونيو 2018. وإذا كان مطلب رفع الاجور قد تحقق نسبيا عن طريق هذه النضالات العفوية، التي لا تكرس في نهاية المطاف سوى غياب التنظيم في صفوف البحارة، وتشتيت الجهود، فان حملة «خليه مريوط» التي جاءت فيما بعد، ورغم انخراط كل الفسيفساء النقابية فيها التي لم تزد اللوحة الا قتامة، قد كشفت الضعف النضالي للبحارة، كما عرت التخبط في رفع المطالب ، الذي لا يميز ما بين مطالب البحارة ومطالب الباترونا، كالمطالبة بحق البحارة في تمثيلية في الغرف البحرية، والتركيز على مضاعفة الاجر 10000.00 درهم كحد أدنى الاجر. مما سمح لأرباب المراكب واقلامهم الصفراء من النقابيين وغير النقابيين، لشن حملة اعلامية في مواقع التواصل الاجتماعي ضد البحارة، بالاضافة الى تقلص الحملة لتشمل فقط ميناء طانطان ، وكذا التهديدات بالطرد ، كل ذلك ادى الى الفشل وتكسير الاضراب .

ليس وضع البحارة استثناء ضمن أوضاع الطبقة العاملة المغربية. فهذه تعاني من ضعف تنظيمي يكرسه ضغط جيش العاطلين الاحتياطي، وبؤس العمل النقابي كما تمارسه القيادات النقابية التي تتعاون عمليا مع الدولة لتمرير هجماتها الساعية للنيل من حقوق الشغلية ومكاسبهم. وقد ادت العديد من الهزائم التي تسبب فيها، في القطاعين الخاص والعام، التسيير المتحكم به للمعارك إلى إفساد صورة النقابة لدى شريحة واسعة من العمال، وبالتالي نفورهم من التنظيم، ومراهنتهم على الحلول الفردية و انتظار «الحظ السعيد». وقد بلغت حدة الاستغلال بقطاع الصيد البحري مستويات غير مسبوقة، تجلت في هجر العديد من البحارة للقطاع، وفي ظاهرة الانتقال من مركب على آخر، سعيا لدخل وظروف عمل أفضل. وهذا عامل موضوعي مساعد على العمل النقابي، لكن بشرط الاستفادة من تجارب الماضي للتغلب على المصاعب الذاتية، أي المرتبطة بالبحارة، ومنها الأثر السلبي لاستشراء الأمية والجهل، وعقلية انتظار الخلاص من جهات أخرى غير قوة تنظيمهم. ولا يمكن طبعا ان ينفرد هذا القطاع اوذاك بتطور ايجابي إذ لا بد من نهوض النقابيين بكافة القطاعات بمهامهم أحسن نهوض، بروح التعاون و التضامن، رغم تعدد الانتماءات.

ولا شك ان جهود التنوير صوب القاعدة العريضة لعمال البحر هي من اولويات الساعة، خاصة مع ما تتيحه تكنولوجيا الاتصال راهنا من إمكانات للتغلب على مشكل الامية. يجب ان نجعل من الهاتف الذكي الموجود اليوم بجيب كل بحار اداة إعلام وتكوين، ووسيلة للانصات لنبض الجماهير العمالية، لرفع مستوى الوعي النقابي والسياسي لعامة البحارة، ومن أجل تبلور طليعة راقية الوعي تكون قيادة للقادم من معارك، لا محالة.

تزنيت نضالاتُ أُسر فقيرة ضدّ شركة «العُمران»

يتنامى استياء ملحوظ داخل المدن المغربية احتجاجات متوالية ضد الشركات العقارية، خاصة ضد الغش في مواد البناء أو لعدم مطابقة التصاميم الورقية للواقع، أو ضد اختفاء أصحاب تلك الشركات بعد اكتشاف أن المشروع وهمي وأنهم ضحية عملية نصب واحتيال.

تأتي في المقدمة الاحتجاجاتُ ضد عدم الوفاء بمواعيد تسليم الشقق والتماطل المتعمد الذي قد يتجاوز عقدا من الزمن، كما هو حاصل حاليا مع عشرات المنخرطين في مشروع «السلام- العين الزرقاء» للسكن الاقتصادي بمدينة تزنيت، الذي تشرف عليه شركة «العمران» الذراع العقاري للدولة.

منذ 2010، تاريخ تقديم المنخرطين لملفات الاستفادة من المشروع، مرورا بسنة 2012 تاريخ بداية تحويل الدفعات المالية، ووصولا إلى 2021 والنتيجة الشركة قبضت ثمن الشقق والمنخرطون مازالوا عرضة للتشريد، علما أنهم من الأسر الفقيرة ومنهم أرامل وذوي إعاقة، دفعوا أموالا من سنوات كدحهم، للشركة أملا في التخلص من أهوال الكراء... ليجدوا أنفسهم بعد عقد من الزمن وهم بين مطرقة الكراء الشهري المكلِّف وسندان الشركة التي مازالت تماطل وتتلاعب بمصير هذه الأسر. دفع هذا الوضع الأسر المتضررة لطرق جميع الأبواب من أجل الحصول على حقها من مسؤولي الشركة محليا وإقليميا ووطنيا، والنتيجة دائما أعذار وأكاذيب ووعود زائفة. الأمر الذي دفعهم إلى الاحتجاج والنضال من أجل حقهم المشروع، حيث بدأوا بوقفات أمام مقر الشركة ثم باعتصام سرعان ما تدخلت السلطات بالقوة وفضته ، ليقرروا بعده نقل احتجاجاتهم الى مقر العمالة، التي سعت إلى امتصاص الاحتجاجات بالتدخل لدى الشركة، التي تبين أنها انتهت للتو من انجاز التصاميم الهندسية والطبوغرافية ودفتر الشروط الخاص بالمشروع وأنها بدأت في إجراءات التحفيظ -بعد عقد من الزمن-.

رَدُّ المتضررين محسوم مالم يتم تسليم المفاتيح والعقود فلا شيء سيوقف نضالهم.

أغنياء في القصور وفقراء في «قبور الحياة»

ينعم الأغنياء في هذا البلد في القصور والفيلات والإقامات الراقية، متمتعين فيها بكل وسائل الراحة من حدائق ومسابح... بينما يقبع الكادحون والفقراء داخل البيوت الطينية و«القصديرية»، أو مكدسين في صناديق اسمنتية تسمى «سكنا اقتصاديا»، اقتنوها مقابل أقساط وفوائد شهرية سيدفعونها طيلة 25 سنة سيعيشون خلالها أسرى وعبيدا لأخطبوط الأبناك، المستفيد الثاني من كعكة الاستثمار العقاري ان لم يكن المستفيد الأول وهو مايؤكده حجم الديون التي قدمتها للأسر والأفراد، حيث بلغ مجموع قروض السكن التي قدمتها مختلف الأبناك حوالي 30 مليار دولار بمعدل سنوي بين 35 و40 مليار درهم. /بنك المغرب/

ثروة أباطرة العقار وأخطبوط الأبناك في تزايد

منحت هذه الحكومة سنة 2019 هدايا ضريبية للباطرونا بلغت 34 مليار درهم، استحوذ قطاع العقار على نصيب الأسد منها. يعفى ما يسمى « المنعشون العقاريون» من الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل والضريبة على الشركات ومن رسوم التسجيل، بالإضافة إلى الضرائب والخدمات المحلية لدى الجماعات، دون أن ننسى استفادتهم من الأراضي عبر التفويت أو مقابل أسعار زهيدة وعبر ترحيل سكانها الأصليين مقابل تعويضات زهيدة. كل هذه الهدايا مقابل تقديم صناديق اسمنتية من 45 الى 60 مترا مربعا، لا تتوفر فيها شروط الجودة المطلوبة، تتخلل كثيرا منها شقوقٌ وتصدعاتٌ بُعَيْدَ تسليمه، مما يفرض على مشتريها ميزانية إضافية للصيانة والإصلاح تضاف إلى الثمن الزائد عليها والذي لا تصرح به الشركات في عقود البيع (النوار).

خدمة رأسماليي العقار خلف واجهة محاربة دور الصفيح والسكن غير القانوني

لا يحظى حق الحصول على سكن ملائم ويراعي قدرة الكادحين الشرائية إلا باعتباره مدخلا آخر لمراكمة أرباك الشركات العقارية. الأمر الذي جعل حجم الخصاص يبلغ أكثر من مليون سكن، وسيرتفع الى أكثر من مليوني سكن في سنة 2025، اذ يبلغ معدل الشقق المنجزة سنويا في العقدين الأخيرين 150000 شقة. مما يعكس نفاق وحقيقة من تخدم مخططات الدولة. ولعل أبرزها برنامج «مدن بدون صفيح» الذي انطلق منذ 2012، وكان هدفه الرئيس القضاء على «مدن الصفيح » وإعادة إسكان 270 ألف أسرة , حيث كانت النتيجة ازدياد الأسر في هذه «المدن» إلى 450 ألف أسرة. كما أكد تقرير «المجلس الأعلى للحسابات» لسنة 2020، أمام البرلمان على فشل برنامج «مدن بدون صفيح» في تحقيق أهدافه، ليلقى مصير برنامج سابق هدف إلى انشاء مدن جديدة (تامسنا بالرباط وتامنصورت بمراكش). أما مخطط القضاء على المنازل الآيلة للسقوط فيستمر مسلسله مع مواسم تساقط الأمتار، مخلفا المزيد من المآسي في الأرواح والممتلكات، علما أن 46 ألف بناية مهددة بالسقوط على قاطنيها في كل لحظة.

الرد الشعبي والعمالي دفاعا عن حق السكن

يريد البورجوازيون بقيادة دولتهم، أن يعيش الكادحون منعزلين ومشتتين ليسهل اخضاعهم لجشعهم، وأرباحهم ولسحقهم كلما تمردوا على الغلاء والتجويع، لهذا لا سبيل أمام الكادحين الا الوحدة والتضامن والنضال، لقهر كل المستغلين من أصحاب الشركات الرأسمالية والمستفيدين من الوضع الراهن، من أجل أن لا يخضع حق السكن لمنطق السوق ويصبح بضاعة تدخل ضمن ثقافة الاستهلاك الرأسمالي.

البديل في النضال من أجل تأميم قطاع الإسكان، لتأمين السكن اللائق للفئات الكادحة والمعطلين، وضمان السكن للفئات الأخرى بأسعار مقبولة تراعي دخلها.

علينا النضال من أجل نزع العقار والسكن من يد القطاع الخاص والشركات، وجعله استثمارا عموميا تتكلف به الدولة (وزارة إعداد التراب الوطني والإسكان والتعمير وإعداد المدينة)، ورفع الميزانية المخصصة لهذا القطاع العمومي عبر سن سياسة ضريبية تصاعدية في حق شركات العقار واسترداد كل الإعفاءات الضريبية السابقة.

ستضمن سياسة إسكان عمومية- تحت رقابة شعبية- الحصول على سكن لائق وبأسعار تراعي القدرة الشرائية للشغيلة والكادحين، بدل ترك الأمر لقوانين السوق التي تتحكم فيها الشركات العقارية الكبرى.

كفاح شعبي من أجل أساسيات حياة لائقة بزاوية اسكار- قيادة تيكلفت- إقليم أزيلال

في ثنايا الجبال، بالمناطق المحرومة من أساسيات حياة لائقة، يقاوم الكادحون والكادحات من أجل حقهم في متطلبات الحياة. وفيما لا تدرج الدولة هؤلاء المقهورين في حساباتها المتجهة كليا لتوفير شروط نماء أرباح الأقلية المسيطرة على اقتصاد البلد وموارده، لا يفتأ ضحاياها يدقون عليها الأبواب باحتجاجات متنوعة ومصرة على انتزاع الحقوق. ولا زالت هذه النضالات في بداية الطريق، وأمامها مهمة تنسيق النضالات على صعيد إقليمي ثم وطني، وبناء منظمات نضال شعبي توحد الكفاحات المتنوعة.

ومن أولى واجبات أنصار العدالة الاجتماعية، ومناهضة الطبقية السائدة، فك الحصار الإعلامي على النضالات، ونشر دروسها، وربط الصلات بين بؤر المقاومة الشعبية.

تعريفا بكفاح من هذا القبيل انطلق مطلع هذا الشهر باقليم أزيلال، استجوبت جريدة المناضل-ة أحد ناشطي التعبئة الشعبية الجارية حماد أوزويت.

تحية له ولكافة مناضلي زاوية اسكار، وإلى الامام حتى تحقيق المطالب.

نص الاستجواب:

. متى بدأ الاحتجاج؟

بدأت نضالاتنا يوم الأربعاء 07 ابريل 2021 وتم تنظيم المسيرة من زاوية اسكار مشيا على الاقدام تم قطع 16 كلم نحو مقر قيادة تيكلفت.

. هل يقتصر على سكان قرية أم مجموعة قرى؟

يقتصر الامر على سكان زاوية اسكار المنتمية لقيادة تيكلفت، للإشارة فزاوية أسكار تقطنها 160 أسرة.

. ما أشكاله، مسيرة، اعتصام،...؟ ووجهته؟

أشكال احتجاجية متنوعة بدءا بالاعتصام المفتوح وتنظيم وقفات احتجاجية ومسيرة مشيا على الاقدام، ولازال معتصمنا السلمي مستمرا في احترام للتدابير الاحترازية المرتبطة بوباء كوفيد 19.

. ما مطالبه؟ وما هو المطلب الرئيس؟ هل فيها ما يتعلق بعواقب بكوفيد19- الاجتماعية.

يتضمن الملف المطلبي لسكان زاوية اوسكار المطالب التالية:

- تعبيد الطريق
- تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب
- بناء سور ومرافق صحية للمدرسة
- توفير نقل مدرسي
- تزويد المنطقة بشبكة الاتصالات
- انشاء مستوصف صحي بالمنطقة
- انشاء ملعب للقرب
- انشاء القنطرة الرابطة بين "اسكار " وتباروشت"
- انشاء سور للمقبرة

مطالبنا متنوعة مرتبطة بالحق في الصحة والتعليم وانشاء الخدمات المرتبطة بهما من طرق وإصلاح السواقي والقناطر لفك العزلة ورفع التهميش عن المنطقة . ونطالب بتدخل مستعجل لانقاذ السواقي من الانهيار في أي لحظة.

. تنظيمه: هل هناك صيغ تنظيم، من قبيل لجنة حوار، لجنة تنظيمية، لجنة شعارات ... ؟

قمنا بإفراز لجن لتنظيم المعتصم (لجنة اليقضة،لجنة الحوار،لجنة الشعارات ،لجنة الاعلام)



. مشاركة النساء؟ نسبتها؟

ليس هناك مشاركة النساء، المعتصم فيه فقط الذكور من معطلين وشيوخ وشباب.

. مشاركة الشباب: طلاب، معطلون، ...؟

يضم المعتصم 60 بالمئة من الشباب والمعطلين و40 بالمئة من شيوخ المنطقة.

.موقف السلطة: تفاوض، قمع، وعود...؟

تحاول السلطة تغليط الرأي العام من خلال نشر مغالطات لإفشال احتجاجاتنا السلمية عن طريق الدعاية ضدنا بكوننا مدفوعين من جهات حزبية، لكن في حقيقة الامر تحاول استغلال ذلك لضرب مشروعية مطالبنا. لذلك تحاول السلطة تسريب بلاغات الى بعض المواقع الالكترونية الاستنزافية بكون مطالبنا خصصت لها ميزانية القيام بها، وهذا لا أساس له من الصحة إلى حد الان.

وسبق ان قمنا بحوار مع قائد قيادة تيكلفت تم خلاله مناقشة الملف المطلبي لكن بدون حلول.

. سبق أن شهدت المنطقة احتجاجات في السنوات السابقة، ما هي ؟ وماذا كانت نتائجها؟

شهدت قيادة تيكلفت نضالات سابقة كاعتصام شباب من ايت داود أوعلي سنة 2013.وشهدت زاوية اسكار اعتصاما امام إدارة المياه والغابات للمطالبة بفتح مسلك طرقي بالدوار سنة 2018.

. هل من جهات متضامنة؟

ليس هناك تضامن الا من طرف بعض الشباب والمعطلين نعتبر عدم الاستجابة لهذه المطالب المشروعة سياسهم في تفاقم الأوضاع الاجتماعية وهجرة الشباب.



السيرورة الثورية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط: حصيلة وآفاق [*]

تتمة المقال بصفحة 15 و 16

[*] وثيقة كانت موضوع نقاش في اللجنة العالمية للأممية الرابعة، المجتمعة في فبراير/ شباط 2021، وصادقت عليها ب 49 صوتا وامتناع 1 و 6 عدم مشاركة في التصويت. واعتمدت صيغتها النهائية في 22 مارس بناء على النقاش.

انطلقت شرارة الانتفاضة الشعبية التي نخلد ذكراها العاشرة من تونس لتنتشر بسرعة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ثم في بلدان خارج هذا النطاق الجغرافي، في سياقات متباينة وبمُفجرات متنوعة، في دولة إسبانيا (حركة الغاضبين)، والولايات المتحدة الأمريكية (لنحتل وول ستريت)، وإيران، وبوركينافاسو (ضد الغلاء والقمع)، وتركيا، إلخ.

كانت حركة جماهيرية واستثنائية بديناميتها وعمقها في عديد من البلدان، وبإصرارها وبأساليب عملها. وأدت إلى سقوط سريع للرئيسين بن علي (تونس) ومبارك (مصر)، وإطاحة أصعب بكل من القذافي (ليبيا) وصالح (اليمن)، كما أدت مؤخراً إلى سقوط البشير (السودان). لكن هذه الانتفاضات تعرضت لقمع وحشي، وحوصرت في كل مكان تقريبا بفعل تضافر ردود فعل مكونات الثورة المضادة التي كان عليها مواجهتها: مقاومة الأنظمة القديمة الشرسة، وهجمات القوى الأصولية الإسلامية، ومناورات مختلف الإمبرياليات والقوى الإقليمية وحتى تدخلاتها العسكرية.

لكن استمرار أسس هذه السيرورة، وحيلولتها دون استعادة الأنظمة القائمة للشرعية، يجعلانها تؤتي آثارها بعمق وتمتد إلى بلدان أخرى وتنبئ من جديد بنحو مُحتَّم. هذا ما يضفي مزيد أهمية على تحليلها من زاوية مكامن قوتها وتناقضاتها ومواطن ضعفها، للتمكن من مواكبتها حتى تحقيق انتصار تحرري لكافة الشعوب المعنية.

الأسباب الموضوعية للانتفاضة الثورية في المنطقة

ليست هذه الانتفاضة على صعيد إقليمي غير نتيجة تضافر أزمة الرأسمالية العالمية البنيوية مع أزمة ظرفية حادة بدءا من العام 2008 بالمراكز الامبريالية. إنها أزمة مركبة ومتعددة الأبعاد (اقتصادية، ومالية، وبيئية، واجتماعية، إلخ)، واحتدت آثارها المدمرة في عدة بلدان تابعة، ولكن بوجه خاص في هذه المنطقة.

أدى الركود الاقتصادي العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وحتى في الصين، إلى تراجع أسعار المواد الأولية (البترول، الفوسفات، إلخ) في 2009، والى انكماش أسواق المراكز الغربية. فشهدت البلدان التابعة من جراء ذلك انخفاضًا حادًا في عائدات صادراتها، واحتدادا في عجزها التجاري الهيكلي، وهو ميل لم يتراجع مع انتعاش بطيء وفوضوي في النمو منذئذ.

بيد أن الانتفاضات الشعبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليست مجرد حادث مترتب عن الأزمة الاقتصادية العالمية للعام 2008. لم يكن لهذه الأخيرة سوى دور مُسرع لعوامل بنيوية مميزة للانفجار الإقليمي ناتجة عن كيفيات خصوصية لنمط الإنتاج وإعادة الإنتاج الرأسمالي السائد في المنطقة: رأسمالية مضاربة وتجارية تتسم بسعي إلى أرباح قصيرة الأمد. فاقتصاد المنطقة مفرط التركيز على استخراج النفط والغاز الطبيعي، وعلى تخلف القطاعات الإنتاجية وتطور مفرط لقطاعات الخدمات وتغذية أشكال مختلفة من الاستثمارات المضاربية، لاسيما في قطاع العقار.

أنظمة ميراثية وهجوم نيو ليبرالي وصنوف ظلم لا تطاق

تميزت الأنظمة والحكومات القائمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ عقود، سواء منها الملكيات المطلقة والديكتاتوريات الجمهورية، وأنظمة سياسية سلطوية أو برلمانية طائفية، بفساد واسع النطاق واستبداد سياسي شديد. أعاقت هذه الأنظمة تنمية بلدانها بالاستيلاء على جهاز الدولة لنهب الثروات والاستفادة من السياسات النيوليبرالية من أجل توسيع احتكاراتها والسيطرة على جميع القطاعات المربحة بشراكة مع رؤوس الأموال الأجنبية.

غالبا ما رعت مختلف أنظمة المنطقة ودولها، المفتقرة على شرعية شعبية، شبكات زبائن قبلية وطائفية و/أو إقليمية كضمانات ضد الانتفاضات الشعبية، مشكلة هيكل السلطة مع تضخم الأجهزة العسكرية والبوليسية. ويجب ألا يُبحث عن تفسير لاستمرار هذه العوامل في نوع من " الحالة الاستثنائية" العربية أو الإسلامية، بل يرتبط بديناميات التطور المتفاوت والمركب للنظام الرأسمالي العالمي.

تظل أهمية المسألة الاجتماعية والاقتصادية، وتأثيرها على انطلاق السيرورات الثورية، البعد الأكثر عرضة للطمس من قبل وسائل الإعلام الدولية والإقليمية رغم دوره الأساسي. فمنذ سنوات الثمانينات، اندرجت كل أنظمة المنطقة في ديناميات اقتصادية نيوليبرالية تحظى بتشجيع من المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. أتاحت الإجراءات النيوليبرالية تفكيك الخدمات العامة، وإلغاء الإعانات، لاسيما للمواد الأساسية، مع تسريع عمليات الخصخصة في قطاعات الصناعة والعقار والقطاع المالي.

قامت الإصلاحات النيوليبرالية، المنفذة من قبل أنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بتشجيع متباين الوتائر لسياسات قائمة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير الصادرات والخدمات مثل السياحة والعقار. وأتاحت الحكومات للشركات متعددة الجنسيات نسب ضريبة هزيلة أو حتى منعدمة، مع ضمان يد عاملة رخيصة للغاية. وجعلت الأجهزة القمعية "حراس أمن" لهذه الشركات تحميها من أي اضطرابات أو مطالب اجتماعية. وقامت هذه الدول بدور الوسطاء لصالح رؤوس الأموال الأجنبية مع ضمان إثراء طبقة برجوازية مرتبطة بالنظام.

يجد تباين مسارات السيرورات الثورية تفسيره إلى حد بعيد في طبيعة دول المنطقة: دول ميراثية (ملكيات مطلقة أو بعض ما يسمى جمهوريات مثل سوريا عائلة الأسد أو ليبيا عائلة القذافي سابقًا)، ونيوميراثية (ديكتاتوريات جمهورية)، وأنظمة طائفية ذات ميليشيات قوية مدافعة عن الوضع القائم. هذا فضلا على بنية المجتمعات (المتجانسة إلى هذا الحد أو ذاك)، ومكانة هذه الدول في النظام الإمبريالي الدولي والإقليمي. بيد أن تطور الرأسمالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العقود الأخيرة أفضى إجمالا إلى تقاطب متنام للمجتمع:

– من جهة، قسم ضئيل جدًا من السكان، البرجوازية الكبيرة، وثيق الارتباط بالمستثمرين الدوليين، استفاد من السيطرة على السلطة السياسية وعلى القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

– من جهة أخرى، كتلة متنامية من السكان، الطبقة العاملة والفئات الشعبية، العرضة للإفقار والسلب، سواء في المناطق الحضرية أو القروية، من جراء السياسات النيوليبرالية المفضية إلى خصخصة متنامية.

إن الآفات الناتجة عن هذه السياسات النيوليبرالية عديدة، منها تدهور كبير في نظامي الصحة والتعليم، وارتفاع نسبة البطالة لا سيما في صفوف الخريجين الشباب الذين لا فرص عمل متاحة لهم في اقتصاد بات يتركز على الوظائف ضعيفة القيمة المضافة وحيث العمل المؤهل نادر، ونقص التوظيف ونمو قوي للقطاع غير المهيكل بالغ الهشاشة، كنتائج مباشرة لهذه التدابير، وهجرة مئات آلاف الأشخاص نحو مناطق حضرية أو عبر الحدود. وهكذا تفاقمت صنوف التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي وتزايدت حدتها.

أدى غياب الديمقراطية، أو تقليصها الحاد، وتنامي الإفقار، في مناخ فساد وتفاوتات اجتماعية متعاظمة، إلى تمهيد الطريق للانتفاضة الشعبية التي لم تكن بهذا النحو تنتظر سوى شرارة لاندلاعها في هذه المجتمعات. لذا تمثل هذه الانتفاضات الشعبية تمردا جماهيريا على سياسات نيوليبرالية فرضتها أنظمة مستبدة بمساعدة المؤسسات المالية الدولية.

2. تطور الانتفاضة: الثورة والثورة المضادة في سيرورة ثورية طويلة الأمد

كان للانتفاضة الشعبية، التي بدأت في متم العام 2010 ومستهل العام 2011، أولاً في شمال إفريقيا ثم في الشرق الأوسط بعد فترة وجيزة، قوة غير مألوفة. أطاحت برؤوس الأنظمة في تونس ومصر واليمن وليبيا، وفتحت طورا جديدا في نضالات شعوب المنطقة. وأطلقت الطاقات النضالية لجميع الشرائح الاجتماعية التي اجتاحت الشوارع والميادين، وخاصة طاقات الشباب والنساء. حطمت سيكولوجية الخوف المكرسة بعقود من الطغيان. وانتشرت منذئذ شعارات مثل "الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية" و"الشعب يريد سقوط النظام" في جميع البلدان تقريباً التي وسمتها اللغة والحضارة العربيتين. وجرى تطوير أشكال نضال ذاتية التنظيم وتبادلها مع استخدام مكثف للأبعاد الثقافية وأدوات الاتصال الحديثة.

لكن، سرعان ما شنت الأنظمة في المنطقة هجوما مضادا لاستعادة قوتها المهزوزة باسم "مكافحة الإرهاب" التي استعارتها من القوى الإمبريالية. وتمكن بعضها من احتواء الاحتجاجات الأولى قبل أن تتخذ طابع انتفاضة كما كان في المغرب أو الأردن. فيما لجأ بعض آخر إلى القمع لخنق الانتفاضة باستعجال كما جرى في البحرين، أو بتدرج كما في مصر. وتولت الأنظمة في ليبيا وسوريا واليمن خوض حرب حقيقية على شعوبها التي باتت تعيش الآن ظروفًا مروعة. في ليبيا، تم إسقاط القذافي ولم يكن لنظامه أي دعم خارجي بعد أن اختارت القوى الإمبريالية دعم التمرد. إنها الحالة الوحيدة لزوال النظام القديم فعلا، لكن ذلك أفسح المجال لفوضى ما فتئت تجهز على الأمل الذي انبثق. وفي حالة تونس، اتحدت قوى النظام القديم الأقل تورطا معه في حزب نداء تونس، وتحالفت مع حركة النهضة التي تستلهم نهج جماعة الإخوان المسلمين، لتحكم البلد بين العامين 2014 و2018.

وفي اليمن، كان على المملكة العربية السعودية "إزاحة" الديكتاتور علي صالح من أجل إخماد الانتفاضة بنجاح، واستعاضت عنه بحرب أهلية وإقليمية مازالت جارية، بدعم من القوى الإمبريالية والقوى الإقليمية في "التحالف العربي" ضد حلفاء إيران ألد خصومها. وتروم دولة الإمارات العربية المتحدة من جانبها السيطرة على المفاصل اللوجستية للنقل البحري في جنوب الخليج، وترسيخ مكانتها كعملاق عالمي في قطاع الموانئ. وفي سوريا، كان على الأسد أن يخوض منذ زهاء 10 سنوات حربا شاملة على شعبه، بمساعدة حازمة من روسيا بوتين والملالي الإيرانيين، كي يأمل إخماد التمرد بكلفة تدمير فظيع لبلده ومجتمعه. وأخيراً نشهد دور تركيا المتنامي تحت حكم الديكتاتور المتدرب أردوغان، الذي يتدخل بشدة متعاظمة لإخماد تطلعات الشعب الكردي، في تركيا ذاتها، وفي العراق أحياناً، وبوجه خاص في سوريا في المناطق التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي، الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني. وتقوم تركيا أيضا، توسيعا لتطلعاتها الإقليمية، بتدخل في ليبيا مساند لحكومة قريبة من جماعة الإخوان المسلمين المدعومة سياسيا من حليفتها قطر.

في الواقع، استفادت الأنظمة الطاغية، في سعي لإنجاح هجماتها المضادة، من دعم هذه القوة أو تلك. لكن الشعوب المنتفضة اضطرت في الآن ذاته إلى مواجهة البدائل الزائفة لمختلف قوى الأصولية الإسلامية المسلحة معظم الأحيان.

نشهد، والحالة هذه، صعودًا إقليميًا لمختلف وجوه الثورة المضادة الساعية إلى سحق الثورة ومكاسبها. لكن أيا من الأسباب الجذرية لهذه الانتفاضات لم تتم تسويته، وما كان القمع يوما كافيا لإضفاء استقرار على التشكيلات الاجتماعية. شهدنا ذلك في سوريا، حيث ازدهرت في مناطق استعادها النظام مظاهرات جديدة، وفي مصر حيث يتصاعد الغضب من حين لآخر على الديكتاتور الجديد السيسي. وبوجه خاص، في العام 2019، حيث ظهرت موجة ثورات جديدة في البلدان التي أفلتت في البداية من الانتفاضة، إذ كانت لا تزال مطبوعة جدا بأبعاد حروب أهلية حديثة: العراق ولبنان والسودان والجزائر.

3. طبيعة الهجمات المضادة للأنظمة والإمبريالية والتيارات الدينية الرجعية

تمثل السيرورة الثورية بالمنطقة مختبرا لآمال كبيرة وللبطولة الثورية المنبثقة من أعماق الشعوب، لكنها أصبحت في الوقت ذاته مسرحا لتدخل قوى إمبريالية وأنظمة رجعية على الصعيدين المحلي والإقليمي، ما يغذي الهمجية والحروب الأهلية التي تسببت في عدد لا يحصى من الضحايا واللاجئين/ات والمرحلين/ات.

تظل الأنظمة القديمة، بتبايناتها، الفاعلين الرئيسيين والأشد خطورة بفعل سيطرتها على الدولة والمؤسسات. وهي تمثل، بارتكازها على أجهزتها الأمنية المعززة بمبرر "مكافحة الإرهاب"، فاعل الثورات المضادة التقليدي. كما يجد استمرار الأنظمة تفسيرا في دعم من مختلف القوى الإمبريالية الدولية والإقليمية ضد الحركات الشعبية. فالثورة المضادة تطبق سياسة نيوليبرالية تخدم مصالح البرجوازية المحلية والشركات متعددة الجنسيات والإمبريالية العالمية. وعلى نفس المنوال، اكتسبت مسألة الديون أهمية خاصة. إذ استخدمت الديون ولا تزال في هذه البلدان أداة للإخضاع السياسي وآلية لتحويل عوائد العمل إلى الرأسمال المحلي وبوجه خاص إلى الرأسمال العالمي. ويجدر، في هذا السياق، التأكيد على الدور المضر للقوى السياسية التي تزعم أنها ديمقراطية وهي مستعدة للتوافق مع الاستبداد والإمبريالية باسم البحث عن "أهون الشرور".

أما القوة الرئيسة الأخرى التي برزت ككيان مضاد للثورة على الساحة السياسية في المنطقة فهي الحركات الأصولية الإسلامية بمختلف مكوناتها.

هاتان القوتان يوحدهما عداء شرس لهدف تحرر شعوب المنطقة الديمقراطي والاجتماعي، وتتميزان ببدائلهما السياسية الرجعية وتعميق السياسات النيوليبرالية.

منظمات برجوازية دينية رجعية معادية لأي تحرر عمالي وشعبي

مع صعود الانتفاضة الجماهيرية، اعتبرت حركات أصولية دينية، ذات انغراس شعبي عريض وخبرة وقوة كبيرتين، نفسها بديلا لسلطة الأنظمة القديمة. لكن أيا منها لم يأت ببديل طبقي واجتماعي وديمقراطي للأنظمة القائمة. إنها مناهضة للحريات الفردية ولتحرر النساء. وهي مع برنامج سياسي نيوليبرالي محافظ، وطائفي وقائم على التمييز الجنسي ومعادٍ للمثليين ومعادٍ للطبقة العاملة وللفلاحين الفقراء.

مهما تباينت أسماء هذه المنظمات الأصولية الدينية، ومذاهبها ومساراتها

السيرورة الثورية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط: حصيلة وآفاق [*]

الخاصة، يوحدها دفاعها عن نظام الملكية الخاصة، وعداؤها للقيم التقدمية العالمية مثل النسوية أو الاشتراكية معتبرة إياها عيوبًا غربية.

استخدمت القوى الإمبريالية والإقليمية الأصوليين الإسلاميين أداة سياسية لإنماء قوتها الإقليمية، ولإضعاف معارضيها، ولحرف مسار الحركات الاجتماعية الديمقراطية من أسفل أو قمعها. فقد دعمت المملكة العربية السعودية جماعة الإخوان المسلمين حتى العام 1991، ثم ساندت بعد القطع معهم حركات سلفية متنوعة. وحلت محلها قطر ثم تركيا بقيادة أردوغان وصيا على هذه الحركات (بما فيها حركة النهضة في تونس) مع تمويل منظمات سلفية أخرى. ودعمت إيران حزب الله في لبنان ومنظمات أصولية إسلامية شيعية مثل حزب الدعوة في العراق.

يتعلق الأمر بأحزاب برجوازية دينية رجعية، رغم اختلافها فيما يخص التكتيك إزاء الانتفاضة الجماهيرية (انحياز جزئي أو عداء صريح)، أو ما يخص وصولها إلى الحكومات (الإخوان المسلمون في مصر، حركة النهضة في تونس أو حزب العدالة والتنمية في المغرب)، أو ما يخص موقفها من أشد الحركات الجهادية تطرفاً ومغامرة مثل تنظمي القاعدة وداعش.

تكمن قوة هاتين المنظمتين الأخيرين في ظهورهما في شكل تمرد مسلح ضد النظام الاجتماعي والسياسي، متحديّة سلطة الأنظمة الديكتاتورية والإسلام الرسمي والقوى العظمى، وموسعة شبكتها ابعد من قاعدة انطلاقها. وبوسع هذه المنظمات أن تستقطب السخط الشعبي في ظل غياب بدائل يسارية تقدمية. لكن ما قامت به من إخراج للعنف في منتهى الشراسة، وسياستها الإرهابية إزاء السكان المدنيين، بخاصة النساء، والأقليات، والثقافة، يضعها ضمن أسوأ الحركات الرجعية المعاصرة. كانت للمغامرة الإجرامية لتنظيم داعش في العراق وسوريا، ولصدامها مع كل القوى العسكرية القائمة بالشرق الأوسط، وقع كارثي على كل السكان المناضلين من أجل جريتهم بالمنطقة.

إنه لخطأ فادح اعتبار الأصولية الإسلامية الراهنة تعبيرا منحرفا أو مُلتفا عن مناهضة الإمبريالية. يحكم الأصوليين تصورُ ديني للعالم، لاسيما هدف العودة إلى "عصر ذهبي" للإسلام مُضفى عليه طابع أسطوري كوسيلة لشرح العالم المعاصر وحل مشاكله. هذه الرؤية رجعية تماما، ومناقضة كليا للحركات المناهضة للإمبريالية في الماضي. إنهم يعتبرون الإمبريالية صراعا بين "الشيطان" والمؤمنين المظلومين، وليس كما درج القوميون والاشتراكيون على اعتبارها صراعا بين البلدان المضطهدة والقوى العظمى ونظامها الرأسمالي.

أثبتت وقائع السنوات الأخيرة، وكذا تجارب الصراع الطبقي، أن أحزاب المعارضة البرجوازية الرجعية الإسلامية هي فصائل معادية للثورة. ومهما كانت تعقيدات الوضع الملموس التي قد تقود إلى تقاربات عملية دفاعية، لا يمكن لهذه أن تكون سوى تكتيكات محدودة للغاية زمنيا، وفي استقلال كامل ومع حذر شديد. لا يمكن توصيف هذه القوى بأنها أحزاب إصلاحية أو ديمقراطية، ولا يمكن تبرير أي تحالف أو جبهة موحدة سياسية معها.

بطبيعة الحال، تخترق الحركات الأصولية الإسلامية تناقضات اجتماعية داخلية بين قيادتها البرجوازية والبرجوازية الصغيرة وقاعدتها الشعبية. لكن هذا أمر يصح أيضا بصدد جميع الأحزاب السياسية التي تقودها النخبة، بدءا بالأحزاب الرأسمالية الكبرى إلى الأحزاب اليمينية المحافظة واليمينية المتطرفة في جميع أنحاء العالم. فليس وجود تناقضات طبقية داخل الأحزاب مقتصرا على الأحزاب الإصلاحية.

في الواقع، تشكّل مختلف القوى الإسلامية الأصولية ثاني جناحي الثورة المضادة، وأولها تمثله الأنظمة القائمة. فأيديولوجيتها، وبرنامجها السياسي، وممارستها، رجعية، في تعارض تام مع أهداف التحرر الثوري، أي مع الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة. وسياساتها خطيرة ومميتة بالنسبة للمجموعات الأكثر وعيًا من العمال/ات والشباب والمجموعات المضطهدة مثل الأقليات الدينية والنساء والمثليين المثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وغيرهم. ويستعصي في الآن ذاته تصور انفصال كامل بين الحركات الأصولية الإسلامية وقاعدتها الشعبية في غياب بناء بديل سياسي اجتماعي ذي مصداقية وشامل وغير طائفي مدافع عن مصالح جميع المواطنين/ت.

تصادم القوى الإمبريالية والقوى الإقليمية

تظل الإمبريالية الأمريكية القوة الرئيسية بفعل قوتها العسكرية والاقتصادية بادية العواقب حتى اليوم. ويجب أيضا ألا ننسى دور الاتحاد الأوروبي الضار في المنطقة، وكذا بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وإنجلترا، ولا سيما من خلال تدخلاتها العسكرية ومن خلال فرض ما يسمى باتفاقيات التبادل الحر أو بصدد مسألة الديون السيادية. لكن تأثير روسيا المؤكد بنحو متنام، لا سيما بتدخلها العسكري وتقاربها مع دول مستبدة عديدة في المنطقة، بخاصة السيسي في مصر والأسد في سوريا، يمثل أيضًا قاعدة متنامية للثورة المضادة التي تعاني منها الشعوب المعنية.

أدى كل من الفشل الاستراتيجي الأمريكي في العراق، الذي لا يزال شعبه يعاني من عواقب غزوه حتى اليوم، والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لعامي 2007 و2008 التي وجهت ضربة قاسية للنموذج النيوليبرالي الأمريكي على المستوى العالمي، إلى إضعاف نسبي لقوتها الشمولية. الأمر الذي لم يفسح مساحة أوسع لسائر القوى الإمبريالية العالمية، مثل الصين وروسيا، وحسب؛ بل أيضا للقوى الإقليمية ذات المصالح الخاصة بها والقادرة على الدفاع عنها. وهذا جلي بوجه خاص في الشرق الأوسط، حيث قامت دول مثل إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر بدور متزايد، وتدخلت في السيرورات الثورية من خلال تنافسها بدعم مختلف الجهات الفاعلة ضد مطالبة الشعوب بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

حشدت ممالك النفط في الخليج (وبمقدمتها المملكة العربية السعودية) أموالاً ضخمة بمليارات الدولارات من التبرعات لتمكين مملكتي المغرب والأردن من منح تنازلات لاحتواء التحركات الشعبية، ودعمت بسخاء الجيش في مصر والسودان لمواجهة الثورة. وتدخلت عسكرياً في اليمن وليبيا والبحرين. إنها، إلى جانب كيان إسرائيل، رأس حربة الثورة المضادة الإقليمية. إنها تعمل من أجل تأبيد الوضع في خدمة أهداف الإمبريالية (بخاصة الأمريكية)، وتعميق إعادة الهيكلة النيوليبرالية لاقتصادات المنطقة واندماجها في السوق العالمية. وقد استعملت هذه الممالك آلة إعلامها الضخمة للتأثير على الانتفاضات والحد من زخمها الديمقراطي. لذا سيصعب الحديث عن انتصار السيرورة الثورية في المنطقة دون استهداف رأس ممالك الخليج الرجعية. يجب على هذه السيرورة أن تتجاوز الرؤية القطرية وتدمج البعد الإقليمي في منظوراتها.

كما بات دور دولة إسرائيل، التي تخدم بشكل أساسي الإمبريالية الغربية والثورة المضادة، مستقلا أكثر فأكثر. تقوم إسرائيل منذ عقود بدور كلب حراسة لمصالح الإمبريالية الغربية في المنطقة. بيد أن الفارق الرئيسي بين إسرائيل والقوى الإقليمية الأخرى متمثل في طبيعتها الاستعمارية. إنها مشروع استعماري لطرد السكان الفلسطينيين يتخذ طابعًا خاصًا جدًا في دوره المضاد للثورة قياسا بالقوى الإقليمية.

مهما يكن من أمر، تشترك هذه القوى الإمبريالية والإقليمية مصلحة إنزال الهزيمة بالثورات الشعبية في المنطقة، سواء في سوريا أو في سواها. وليس تنافسها مستعصيا على التجاوز بالنظر إلى ذلك القدر من المصالح المشتركة وتلك الشدة المميزة لعلاقات ترابطها. كل هذه الأنظمة سلطات برجوازية معادية للثورات الشعبية، منشغلة حصرا بسياق سياسي مستقر يتيح مراكمة رأسمالها السياسي والاقتصادي وتطويره دون مراعاة للطبقات الشعبية.

ومن جانب آخر، غالبًا ما تنتهز الدول الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية أزمات الأنظمة فرصا لإعادة الهيكلة وتعزيز تغييرات اقتصادية كانت في السابق صعبة للغاية أو شبه مستحيلة، وذلك بتوسيع نطاق اقتصاد السوق والديناميات النيوليبرالية بنحو كبير في مختلف القطاعات الاقتصادية التي ظلت حتئذ تحت هيمنة القطاعات العمومية إلى حد بعيد. يجب، من هذا المنظور، ألا يُعتبر توجه السياسة الاقتصادية لدول المنطقة إجراءات تكنوقراطية ومحايدة تروم التغلب على ويلات الحرب ودمارها. فهذه السياسة هي على العكس وسيلة لتحويل الشروط العامة لتراكم رأس المال وتعزيزها وتقوية شبكات المحاباة لرجال الأعمال القريبين من الأنظمة القائمة في المنطقة، إضافة إلى أن هذه الأنظمة هي أكبر مستوردي السلاح في العالم!

بيد أن الوضع العالمي المتسم بعدم استقرار عميق وأزمة اقتصادية كامنة ينيخ بثقله بشكل خاص على دول المنطقة وعلى شرعية حكامها، كما نرى ذلك من تركيا إلى إيران وفي مصر.

4. موجة ثانية من الانتفاضة

على الرغم من الهجمات الرجعية المتعددة في البلدان التي شهدت انتفاضات في العام 2011، بزغت موجة احتجاجات اجتماعية وشعبية جماهيرية جديدة في بلدان أخرى عديدة بالمنطقة. وصادف ذلك تحركات شعبية عديدة في العديد من دول العالم ضد عواقب نفس السياسات النيوليبرالية التي تمليها المؤسسات المالية الدولية وتنفذها الطبقات المهيمنة التي تعمم القمع.

بدأت هذه الموجة الثانية مبكرا قليلا في المغرب في نهاية العام 2016 مع حراك الريف الذي رفع بشكل أساسي مطالب اجتماعية وحتى مطالب سياسية. وعززت الانتفاضات في السودان والجزائر والعراق ولبنان في العام 2019 دينامية جديدة وآمالًا في التحرر من الاستبداد والاستغلال في المنطقة برمتها.

نجح إصرار حركات الاحتجاج الضخمة في الجزائر والسودان في تحقيق إزاحة الرئيسين بوتفليقة والبشير. وفي كلا البلدين، لم تكن هذه الإطاحة وحدها كافية لإرضاء المتظاهرين/ات. وتكاثرت صنوف المعارضة لهذين النظامين ذوي الطبيعة العسكرية من أجل الحصول على تغييرات سياسية واجتماعية اقتصادية حقيقية لصالح الطبقات الشعبية.

راقبت القوى الإمبريالية الإقليمية والدولية بخوف هذه الانتفاضات الشعبية، معتبرة إياها تهديدًا لمصالحها ولسلطتها. وأعربت، ردا على ذلك، عن دعمها لقادة الجيش السوداني والجزائري أو لانتقال متحكم فيه من أعلى دون تغيير جذري. كما عرضت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مبلغ 3 مليار دولار كمساعدات لنظام الخرطوم، وهو ما رفضه المتظاهرون/ات. ودعمت فرنسا، في الآن ذاته، القيادة العسكرية العليا في الجزائر والانتقال الذي تمسك هذه الأخيرة بزمامه.

طالبت قطاعات في المعارضة الشعبية السودانية بإنهاء مشاركة السودان العسكرية في حرب المملكة السعودية في اليمن، ورفضت أي تدخل من قبل نظام السيسي المستبد في شؤون البلد الداخلية. كما شجب المتظاهرون/ات في الجزائر دور فرنسا الإمبريالي ومساندتها للنظام الجزائري. وتعلن الأنظمة، بغية تهدئة خيبات أمل الشعوب، إقدامها على "إصلاحات" من أجل "تحسين" النظام و"تطهيره" من الداخل، أو حملات "مكافحة فساد" مزعومة تستهدف رجال أعمال سابقين مرتبطين بالطغاة المطاح بهم.

استطاع الجيش في السودان احتواء المطالب الرئيسية الحركة باتفاق سياسي مع "تحالف الحرية والتغيير"، رأس حربة الاحتجاج، وفق صيغة "تقاسم السلطة مع المدنيين" التي أتاحت له الاحتفاظ بموقع السلطة في الدولة. وإن تمكن التحالف من تشكيل قوة سياسية جماهيرية دفعت بالجيش إلى قبول تقاسم السلطة، ثمة حدود داخله كما هو الحال أيضا داخل الحزب الشيوعي السوداني. يتمثل أحد أهمها في توجه قادتهما السياسي. فغالبًا ما يسعى هؤلاء إلى شكل تعاون وتفاهم مع النخب الحاكمة بدلاً من إرساء قوتهم على التعبئة الشعبية الكثيفة من أسفل.

أما في الجزائر، فقد تمكن الحراك الشعبي من إفشال مفاوضات قمة الدولة بما في ذلك منع إعادة انتخاب بوتفليقة. وزاد الحراك حدة التناقضات داخل النظام دون أن ينجح مع ذلك في هدم صرحه. ولم تنجح حتى الآن المبادرات على الصعيد النقابي للتخلص من البيروقراطية النقابية الموالية للجيش، لكنها مع ذلك تنطوي على إمكانات قد يكون لها تأثير في المستقبل.

في لبنان، وفي العراق نسبيا، تطعن حركات الاحتجاج الشعبية جذريًا في النظام الطائفي المندد به صراحة (دون استثناء أي حزب) بصفته مسؤولاً عن تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. إن النظام الطائفي والنيوليبرالي في هذين البلدين هو في الواقع أحد الأدوات الرئيسية بيد الأحزاب المهيمنة في السلطة لتعزيز سيطرتها على الطبقات الشعبية. وهكذا، وجب النظر إلى الطائفية كأداة للنخب السياسية اللبنانية والعراقية للتدخل أيديولوجيًا في الصراع الطبقي وتعزيز تحكمها في الطبقات الشعبية وإبقائها في موقع خضوع لقادتها الطائفيين.

وقد أفلحت النخب الحاكمة سابقا من كبح حركات الاحتجاج أو سحقها ليس بالقمع وحده، بل أيضًا باستغلال الانقسامات الطائفية. فبينما كان معظم السكان يغوص في فقر، استخدمت الأحزاب الطائفية المهيمنة ومختلف مجموعات النخبة الاقتصادية عمليات الخصخصة والسياسات النيوليبرالية والسيطرة على القطاعات العمومية لتطوير شبكات قوية من المحسوبية والفساد. وفي هذا الصدد، وجب النظر إلى الطائفية كعنصر تأسيسي وفاعل في أشكال سلطة الدولة الطبقية الراهنة في لبنان وفي العراق. وتدعونا هذه المقاربة إلى النظر إلى الطائفية كنتاج العصر الحديث لا كتراث ثقافي مزعوم.

وبهذا المعنى، لا يمكن فصل مطالب الحركة الاحتجاجية المؤيدة للعدالة الاجتماعية وإعادة التوزيع الاقتصادي عن معارضتها للنظام السياسي الطائفي الذي يضمن امتيازات الطبقات السائدة. فبعد أن أدى حجم الاحتجاجات إلى استقالة حكومتي هذين البلدين، أصبح استمرار الحركة من أجل تلبية المطالب والتغيير الجذري للسلطة رهانا أساسيا بجلاء.

بيد أن الحركات الاحتجاجية في الجزائر ولبنان والعراق تواجه تحديات كثيرة، في مقدمتها نقص التنظيم وأشكال التمثيل السياسي البديلة الكفيلة للتصدي لهيمنة الأحزاب الطائفية والمجموعات الاقتصادية في السلطة في العراق ولبنان والنظام في الجزائر. بيد أن محاولات الهيكلة تبقى محدودة، لا سيما على صعيد النقابات والبدائل السياسية والاجتماعية الجديدة.

سياق أزمة فيروس كورونا

فاقمت أزمة فيروس كورونا العوامل الهيكلية الخصوصية التي أطلقت السيرورة الثورية في العام 2011 في المنطقة. ولم تجد أنظمة المنطقة غير الديون وشروطها التقشفية وسيلة لحل الأزمة المالية والاقتصادية. ستؤثر مفاعيل أزمة كوفيد19- بنحو أشد على سكان البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، ولا سيما الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس والسودان وموريتانيا، دون الحديث عن بلدان في حالة حرب مثل سوريا والعراق وفلسطين المحتلة واليمن وليبيا. أما الإجراءات التي اتخذتها الأنظمة فكانت لصالح المنشآت الكبرى. في حين انخفضت بشكل حاد مداخيل الأجراء/ات

السيرورة الثورية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط: حصيلة وآفاق [*]

وفئات السكان الفقيرة، وتفاقمت البطالة في صفوف الشباب والنساء. وتعاني خدمات الصحة العمومية من اهتراء شديد ولن تقدر على احتواء تفشي الفيروس، حيث لا ترقى نسبة الأطباء في المنطقة إلى الحد الأدنى الموصى به من منظمة الصحة العالمية والذي يبلغ 4.45 طبيب وممرض وقابلة لكل 1000 نسمة. إذ يبلغ 0.72 في المغرب و0.79 في مصر، مثلا.

استفادت الأنظمة من سياق الطوارئ الصحية الذي فرضته جائحة كوفيد19- لوقف الموجة الثانية من السيرورة الثورية. ولجأت إلى إجراءات قمعية منهجية لفرض الحجر وحظر التجول وتطوير أساليب المراقبة، كما تعمل على تطوير أدوات القمع لمواجهة موجة جديدة من التعبئة الشعبية.

جرت في تونس مظاهرات شباب منذ منتصف يناير 2021 في عدة مدن، رافعة نفس لواء الانتفاضة قبل 10 سنوات: "العيش والحرية والكرامة الاجتماعية"، وحتى للمطالبة بالإفراج عن مئات المحتجين المعتقلين. وفي أوائل فبراير/شباط، اندلعت حركة احتجاج صغار المزارعين الفقراء في بلدة ساحلية وسط شرق البلد ضد استيراد اللحوم وارتفاع أسعار الأعلاف. وفي الجزائر، خرج آلاف الأشخاص إلى الشوارع لإحياء ذكرى الحراك الثانية. وفي أواخر يناير، امتدت حركة الاحتجاج من مدينة طرابلس، إحدى أفقر مدن لبنان، إلى أجزاء أخرى من البلد. وتظاهر آلاف المواطنين، مطلع فبراير بالمغرب، في بلدة شمال البلد تنديدا بتدهور الأوضاع المعيشية ومطالبة بـ "الكرامة والشغل" بعد إغلاق الحدود مع مدينة سبتة التي تحتلها اسبانيا.

انها أمارات تنذر بانتفاضة جديدة قد تجتاح المنطقة بأسرها.

تمثل حركات الاحتجاج هذه تجارب نضالية في الميدان، وقد راكمت مكاسب قد تفيد في مرحلة ما بعد كوفيد19- وتتيح إحراز تقدم نحو تحقيق المطالب والتجذر السياسي. ويتمثل أكبر منجزات السيرورة الثورية في المنطقة منذ العام 2011 في اقتحام الساحة السياسية من قبل الجماهير التي تحررت من أوهام التغييرات الآتية من فوق (سواء من زعيم أو جهاز دولة أو أحزاب). نزل ملايين الأشخاص إلى الشوارع وجرت تحولات كبيرة في وعيهم وأساليبهم في النضال والتنظيم. لقد غيرت الانتفاضات الوعي السياسي لجيل بأكمله بشكل لا رجعة فيه. وعين الخطأ الحكم على نتائج هذه السيرورة بالاقتصار على صعيد التغييرات السياسية الحاصلة في جهاز الدولة. ولا يزال هذا الإنجاز الثوري مستهدفًا من قبل مختلف أقطاب الثورة المضادة.

كان النساء دور مركزي في طوري السيرورة الثورية كليهما. وكُن بوجه خاص هدف الثورة المضادة التي أرادت استبعادهن من المجال العمومي وبصفتهن مشاركات نشيطات في خطوط المقاومة الأمامية. تعرضت النساء لاضطهاد عنيف طوال هذه الفترة، حيث تفشت أشكال التحرش الجنسي والاغتصاب وحتى أن داعش كانت تبيع النساء في أسواق مفتوحة. تهاجم الثورة المضادة النساء لأن إحراز تقدم في حقوق النساء وظروفهن يشكل تهديدا لمختلف أطراف الثورة المضادة ويتصدى لقمع آمال شعوب المنطقة في التحرر. وكلما تقدمت الثورة المضادة فتح الباب أمام أطروحاتها الرجعية وأمام قمع آمال شعوب المنطقة في التحرر. وبالتالي، يمثل وضع النساء معيار كبيرا لتقدم السيرورة الثورية والحركات التي تناضل من أجل الدفاع عن حقوق النساء.

تكمن إحدى الدروس الواجب استلهامها في الحاجة إلى المشاركة في تطوير البنيات السياسية الجماهيرية التقدمية والديمقراطية البديلة. إذ أبرزت تجارب تونس والسودان أن وجود منظمات جماهيرية على صعيد النقابات العمالية، مثل الاتحاد العام التونسي للشغل وتجمع المهنيين السودانيين، وكذا اللجان الشعبية والمنظمات النسائية، أتاح لهذه الانتفاضات تحقيق مزيد من المكاسب على صعيد الحقوق الديمقراطية ولو أنها تبقى هشة وغير مضمونة.

تهدد تدخلات القوى الإمبريالية والإقليمية، وكذا تنافسها، بإلحاق الضرر بهذه الانتفاضات الشعبية وغيرها في المنطقة. إنها تزيد من خطر انحراف الانتفاضة الشعبية عن مسارها في العراق. ولا يكمن الخطر في تركيز حركة الاحتجاج العراقية على معارضة الولايات المتحدة، حيث أنها عارضت صراحة حتى الآن جميع التأثيرات الخارجية ورفعت الاحتجاجات الأخيرة في بغداد ومدن أخرى في جميع أنحاء البلد شعار "لا للولايات المتحدة، ولا لإيران!". بل يكمن الخطر في تحريفها من قبل حركة أخرى تسيطر عليها وتنظمها الميليشيات الموالية لإيران التي قد تدرج رحيل الأمريكيين مطلبا وحيدا دون اعتراض على النظام النيوليبرالي والطائفي الراهن. وهذا هو هدف الميليشيات التابعة لإيران وللزعيم مقتدى الصدر الذي يحاول الآن بلوغه بالمناورات والقوة لقمع التظاهرات وفرض إلحاق الحراك برئيس الوزراء الجديد.

إزاء هذه التطورات، لن تصير معارضة تدخل الإمبريالية الأمريكية المستمر والتهديدات بالحرب ضد إيران والعراق فعالة إلا بانغراسها في التضامن مع القوى التقدمية والثورية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون أي تنازلات للأنظمة المستبدة والقوى الإقليمية.

القضايا القومية وتقرير مصير الشعوب

تشكل القضايا القومية، الفلسطينية والكردية في الشرق الأوسط بوجه خاص، وكذا قضية الصحراء الغربية في شمال إفريقيا، ونضال الأمازيغ دفاعا عن هويتهم الثقافية في الجزائر والمغرب، رهانات أساسية. وتظل القضية الفلسطينية ذات أهمية قصوى في الديناميات السياسية الإقليمية، وحتى العالمية. إن ما يسمى بخطة السلام في الشرق الأوسط، التي عرضها في مستهل العام 2020 الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في غياب ملحوظ للجانب الفلسطيني، هي برنامج حقيقي لسعي جديد إلى تصفية القضية الفلسطينية وهو يخالف جميع القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ولا بد، في هذا الإطار، من تذكير بدعمنا لنضال الشعب الفلسطيني من أجل انعتاقه وتحرره ضد إسرائيل دولة الاستعمار والفصل العنصري، وبأهمية حملات التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني من أجل إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين وعودة اللاجئين. ونحن نركز على حملة "المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" (BDS) والتي لا تزال تحظى بنجاح عالمي وتعتبرها إسرائيل وحلفاؤها تهديدًا كبيرًا ومتزايدًا. تتيح هذه الحملة فضحا وتنديدا بتعاون الحكومات الغربية مع دولة تنتهك القانون الدولي بشكل يومي لأكثر من 60 عامًا ومع الشركات متعددة الجنسيات التي تستغل الاحتلال لجني الأرباح.

سعت جميع الأنظمة المستبدة في المنطقة، فضلا عن ذلك، إلى القضاء على حركة التحرر الوطني الفلسطيني والهيمنة عليها أو التحكم فيها. لذا يستوجب الدفاع عن النضال الفلسطيني دعم الثورات الشعبية في المنطقة في كفاحها لإطاحة جميع الأنظمة المستبدة المتواطئة في معاناة الشعب الفلسطيني بتعاونها المباشر أو المداور مع دولة إسرائيل.

ومن هذا المنظور ذاته، تستمر التطلعات القومية الكردية ومن أجل الحكم الذاتي في تخويف الدول الإقليمية والدولية. إن الفشل المرير للاستفتاء في كردستان العراق في أيلول / سبتمبر 2017 وتجاهله من قبل القوى العظمى، وإخماده من قبل الدولة العراقية المركزية بمساعدة إيران وتركيا، أبرز من جديد هشاشة الأمل الكردي ودور هذه الدول الوظيفي قبل كل شيء على النطاق السياسي الإقليمي. قد أدانت تركيا وسوريا وإيران، وهي ثلاث دول متجاورة ذات أقليات كردية، الاستفتاء ودعت إلى الحفاظ على وحدة العراق. كما عارضت غالبية الدول الإمبريالية الدولية، منها الولايات المتحدة وروسيا، استقلال كردستان.

وبعد بضعة أشهر، عانى السكان الأكراد، هذه المرة في سوريا، من خيبة أمل أخرى. فقد احتل الجيش التركي، بدعم من القوات السورية الرجعية، في آذار / مارس 2018، مدينة عفرين بسوريا التي كانت تحت سيطرة القوات الكردية التابعة لـ "وحدات حماية الشعب"، الفرع العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي المرتبط بحزب العمال الكردستاني. جرى الاستيلاء على المدينة واحتلالها بتواطؤ القوى الدولية. واجتاحت القوات المسلحة التركية مع معاونيها المحليين مرة أخرى، في تشرين الأول / أكتوبر 2019، مناطق سيطرة "القوات السورية الديمقراطية"، وهي تحالف عسكري من مقاتلين أكراد وعرب وآشوريين تهيمن عليه وحدات حماية الشعب. ولهذا نؤكد دعمنا لحق الشعب الكردي في المنطقة في تقرير مصيره، وندين الضغوط الخارجية الإقليمية والدولية الساعية إلى منع السكان الأكراد من حقهم في تقرير المصير.

5. مكانة الطبقة العاملة ومهام الماركسيين الثوريين

جرى صعود النضالات المعمم الراهن في المنطقة في سياق ضعف الطبقة العاملة المنظمة، وضمنها اليسار الاشتراكي الثوري. وجرى تعويض مؤقت لغياب بديل عمالي، في مواجهة تآكل سلطة الأنظمة البرجوازية تحت ضربات التقدم الشعبي، بقوة الجماهير في الشوارع والميادين قبل أن تستعيد الثورة المضادة تماسكها.

كشفت الانتفاضات الجماهيرية ضعف الطبقة العاملة البالغ، سواء منظماتها المهنية (نقابات وجمعيات) أو أحزابها السياسية (هامشية الأحزاب العمالية). وتمثل تونس من خلال الاتحاد العام التونسي للشغل، وكذا السودان مؤخرًا مع تجمع المهنيين السودانيين، استثناءات في هذا السياق، هذا طبعا مع محدودية تجذر هذه الهيئات. كما كانت ثمة تجارب نقابات عمالية مستقلة قامت بأدوار مهمة في بداية الانتفاضة الشعبية في مصر، على سبيل المثال، قبل أن تتعرض لقمع شديد.

لم تتدخل الحركة العمالية كقوة مركزية كامنة بمشروع طبقي مستقل من شأنه أن يقود الشعوب نحو تحررها الاقتصادي والسياسي الحقيقي. كان تدخل الطبقة العاملة مذررا للغاية، وتدخل العمال/ات كمواطنين/ات دون انتماء طبقي. كانت بدأت في تونس، دينامية في قاعدة النقابة العمالية الرئيسة (الاتحاد العام التونسي للشغل) في معظم القطاعات والمناطق (الإضرابات العامة المتتالية). لكن دور قادتها اقتصر، بالعكس، على التوافق والتفاوض باسم الحوار الوطني لإنقاذ البلد.

نجحت أنظمة عديدة، بتواطؤ مع البيروقراطيات النقابية، إبان الفترة السابقة، في تحييد الطبقة العاملة وإبعادها عن النضالات المتصاعدة من أجل زيادة في الأجور وتلبية بعض مطالبها (المغرب والجزائر على سبيل المثال). وتضم البيروقراطية النقابية – مثلا في حالة المغرب- قسما من قوى سياسية تدعي الديمقراطية، وهي قوى سياسية برجوازية بتنويعات ليبرالية ورجعية دينية.

تعاني التيارات التقدمية الجذرية من ضعف في البرنامج وفي الانغراس الاجتماعي. باغتتها الانتفاضات، وكانت منهكة وتائهة وغير مدركة للتحولات الملازمة لانهيار الاتحاد السوفياتي وما بعده. وتبلبل معظمها بالصعود الفائق للأحزاب الدينية الرجعية، فراح يرسم خطط واهمة بعقد تحالفات مع إحدى مكونات الثورة المضادة (قوى امبريالية وقوى إقليمية رجعية، أو قوى سياسية ليبرالية). وتبنت أغلب التنظيمات القومية أو المتحدرة من التيار الستاليني والماو- ستاليني موقف خيانة لثورة الشعب السوري.

وهذا ما يتطلب من التيارات الماركسية الثورية الراهنة قدرا كبيرا من الجهود لتقوية نفسها، ولتحوز انغراسا عماليا وشعبيا عميقا، وتسهم في بناء الأداة السياسية المستقلة للطبقة العاملة استعدادا للموجة الثورية القادمة. يجب على اليسار التركيز على بناء جبهة مستقلة، ديمقراطية وتقدمية، تساعد على تنظيم العمال/ات والمضطهدين/ات الذاتي. هذه هي السيرورة الكفيلة بجعل معسكرنا يبدو كطبقة لها مصالح مشتركة مع العمال/ات الآخرين ومتعارضة مع الرأسماليين.

ويجب أن يقوم اليسار كذلك بدور مركزي في بناء بنيات سياسية بديلة عريضة وتطويرها. وبنحو مواز لذلك، يجب على اليسار أيضًا تطوير إستراتيجية سياسية لا تسعى فقط إلى ثورة سياسية كأفق، بل إلى ثورة اجتماعية تغير جذريا هياكل المجتمع وأنماط الإنتاج.

ومن جهة أخرى، تتأكد المطالب البيئية في الساحة السياسية بشكل متزايد، وبوجه خاص على صعيد المسألة الزراعية والحصول على المياه. تتأثر دول المنطقة بالاضطرابات المناخية الحالية، ومن المتوقع أن تكون الأشد تضررا من ارتفاع درجات الحرارة. وترتبط المسألة البيئية والمسألة الاجتماعية ارتباطًا وثيقًا، لأن السكان الذين يقاتلون من أجل المياه وضد النفايات هم نفس الذين يتأثرون و/ أو يناضلون ضد البطالة. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما ترتبط النضالات البيئية بقضايا الجماعات القومية أو الثقافية المضطهدة (الريف وزاكورة وجرادة بالمغرب، القبايل في الجزائر، النوبيون الذين طردوا من أراضيهم في مصر والسودان).

بيد أن المعارك البيئية لا تزال مجزأة ومحلية رغم قيامها على نفس الأسباب. وهناك حاجة لجعلها تتلاقى مع الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

يدافع الماركسيون الثوريون عن برنامج يرتبط ارتباطًا حيا بالنضالات الجماهيرية القائمة، دون سعي وراء تحالفات انتهازية مع قوى رأسمالية. ويفترض الوضع تنسيقًا وثيقًا بين قوى اليسار الثوري بالمنطقة يجد مبرره القوي في عقود من القومية المتطرفة التي تبناها يسار قومي وستاليني في النصف الثاني من القرن العشرين كان خاضعًا للأنظمة المستبدة لمجرد ادعائها مناهضة الإمبريالية والصهيونية.

تقف الجماهير، في مواجهة جبروت آلة إعلام الأنظمة المستبدة والإمبريالية، محرومة من أدوات إعلام يسارية ثورية تشرح حقيقة الانتفاضة وآفاق النضال. وهذا يستدعي تعزيز الصحافة الماركسية الثورية وتنسيقها، واقتراح أنشطة مشتركة لتوسيع النقاشات المكتوبة.

أدى تدهور الأوضاع في الدول التي تشهد حربا أهلية – سوريا بوجه خاص – إلى نزوح معظم الشباب الثوري الذين شكلوا العمود الفقري لتنسيقيات الثورة. لا يزال هذا الشباب موجودًا في الوقت الحالي حتى لو ضاع في العواصم الأوروبية، أو حاصره الليبراليون والرجعيون الذين يتفاوضون نيابة عن الشعب السوري في اجتماعات تنظمها الإمبريالية وحلفاؤها. يلزم التدخل لجمعهم وفتح نقاش حول آفاق الثورة في حال حدوث تغيير مفاجئ في ميزان القوى في المنطقة.

ندرك مدى صعوبة الوضع، لكن الواقع يتغير بسرعة. وتنبجس نضالات كبيرة على الرغم من شدة الثورة المضادة وهمجيتها. ويعتبر البعد الأممي نقطة أساسية في هذا الصدد، إذ يتعذر إيجاد حل داخل حدود دولة واحدة.

أخيرًا، لن تكون نضالات الأجراء/ات وحدها كافية لتوحيد طبقات الأجراء/ات. يجب على الاشتراكيين الدفاع في هذه النضالات عن تحرير كل المضطهدين/ات. ما يقتضي أن تُرفع عاليا وبقوة مطالب النساء والأقليات الدينية والمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والجماعات العرقية والإثنية المضطهدة، بارتباط مع المطالب البيئية. إن أي مساومة بشأن الالتزام الصريح بهذه المطالب سيمنع اليسار الراديكالي من توحيد الطبقة العاملة من أجل تغيير جذري للمجتمع.